المصطلح اللّساني المترجِم

مدخل نظري إلى المصطلحيّات

((١))

المصطلح اللّسانيّ المترجِم

مدخل نظري إلى المصطلحيّات

تأليف: يوسف مقران

/المصطلح اللّسانيّ المترجِم "مدخل نظري إلى المصطلحيّات"/

تأليف: يوسف مقران

سنة الطباعة: ٢٠٠٩.

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار ومؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: ٥٦٢٧٠٦٠ ١١ ٠٠٩٦٣

فاكس: ٥٦٣٢٨٦٠ ١١ ٠٠٩٦٣

ص. ب: ٢٥٩ جرمانا

بسم الله الرّحمن الرّحيم، الحمد لله المتفضّل المحمود، والصّلاة والسّلام على رسوله الموعود،

اللّهمّ نسألك علماً نافعاً وعملاً صالحاً

الإهداء.....

أهدي هذا الإنجاز إلى مَن أحاطا بِعِنايتهما عُمري وسدّدا

وعلّما.... إلى أُمِّي وأبي

وإلى أشقّائي وشقيقاتي كافّة

وإلى نادية الّتي علّمتني الحِلم

وإلى مَن حفّزتني على نشر هذا العمل وناصرتني

وعلّقت عليها الآمال..

هي ليندة

مقدّمة

يُعدُّ المُصطلحُ اللِّسانيّ على مُستوى العالَم العربيّ مِن القضايا العالِقة في أذهان اللِّسانيّين المُترجِمين الّذين ـ مع ذلِك ـ قليلاً ما جاؤوا إليه مِن باب الدِّراسة وبهاجس النّقد البنّاء، إذ احتكُّوا به بينْما كانوا يؤدُّون مهامَ نقل مِن اللُّغات الأجنبيّة إلى العربيّة ما استجدّ في مجال اللِّسانيّات الحديثة مِن المَفاهيم فحسْب، وهذا على الرّغم مِن كونِه (المُصطلحُ اللِّسانيّ) إحدى المُشكلات الّتي تعترِض أعمالَهم. بيدَ أنّ هذا الصّنيع في حدِّ ذاته أوجَد مُشكِلاتٍ جديدةً لم يعهدها الدّرسُ النّحويُّ الّذي مارسه القُدماء: فآنَ الأوانُ لِلقضيّة نفسِها أن تُعتبَر الموضوعَ الّذي لا بُدّ أن يُعنى به تنظيراً وتطبيقاً مَن يحتكّ بشكاوي القُرّاء ممّا يكتنِف تِلك التّرجمات اللِّسانيّة مِن غُموض المَفهوم وسوء تناوُل التّسمية. وذلِك في إطار درسٍ مُصطلحيٍّ جادٍّ بدلَ أن يُنعى على العربيّة عجزٌ أصدقُ ما فيه أنّه مِن نسج الوهم.

لكِن ماذا يُقصَد بالدَّرس المُصطلحيِّ؟ أَلا يُشكِّل هذا المَيدانُ إشكاليَّةً قائمةً بذاتِها؟ ثُمّ إنَّه مِن المعلوم أنّ التّرجمة باعتبارها عِلماً لا تزال تبْحثُ عن نفسها إلى يوم النّاس هذا؛ نَظراً ـ أوّلاً ـ إلى حَداثةِ عهْد مَادَّتها العِلْمِيَّة النّظريّة (الستِّينيَّات)، ـ ثانِياً ـ إلى الحاجة الّتي لَمسَها بَعضُ المُنظِّرين لها في أطُر تطبيقاتهم وهي المُنصبَّة على إنجاز جَرْدٍ حِسابِيٍّ لَمجموع الأعمال التّرجميّة المُقدَّمة.

يُسوِّغ هذا الأمرُ تواجُدَ المُصطلَح اللِّسانيّ المُترجِم بيْن مُستعمله وقارئه ودارسه الحائرين كلِّهم. فمِن هذا الطّرح أيضاً ـ وكما تدلّ عليه العبارةُ الأولى من هذه المقدّمة ـ أمكن صيّاغةُ العنوان الرّئيسيّ والفرعيّ لمؤلَّفنا الصّياغة الآتية:

"المصطلح اللّسانيّ المترجم: مدخل نظريّ إلى المصطلحيّات"

قدّمنا كلمة المصطلح لأنّه عمود هذا المؤلَّف، فنعتناه بقيد "اللّسانيّ" لكون مدار الموضوع هو المصطلح اللّسانيّ، ثمّ واصلنا النّعت بقيد "المترجِم" إذ إنّ **المصطلح**

اللّسانيّ المترجِم الّذي يشكِّل العنوان الرّئيسيّ، يعدّ أهمّ الأمور المستحدثة في الدّرس المصطلحيّ العربيّ، وهو ما عُنينا به بالدّرجة الأولى، فقدّمنا مرّة أخرى "**المصطلح اللّسانيّ المترجم**" على **المدخل النّظريّ** رغم القسط الأوفر مِن العناية الممنوح لهذا الأخير، وذلك نظراً للمسعى المرسوم لهذا المؤلَّف وهو التّخصّص في قضيّة واحدة فحسب، وهي ما يدلّ عليه ذلك العنوان الرّئيسيّ. ولمّا كنّا في حاجة إلى نظريّة أحطنا الموضوع بما يستعان به من الخطوات والجوانب التّنظيريّة الضّروريّة وجعلناها **مدخلاً نظريّاً إلى المصطلحيّات**، وهو العنوان الفرعيّ الموضوع للجزء الأوّل لهذا المؤلَّف، لعلّ الطّلبة يستفيدون منه في دراساتهم، ونقول بكلّ تواضع مِن الممكِن أن يشكِّل عوناً حتّى للأساتذة الكرام أثناء تدريسهم لوحدة المصطلحيّات (علم المصطلح)، أو عند بحثهم في أيّ فرعٍ معرفيّ واختصاص علميّ يسعون فيه إمّا إلى التّرجمة أو صيّاغة المصطلح في اللّغة نفسها الّتي يشتغِل بها أو عليها.

- تجدرُ الإشارة هنا إلى **المسوّغات التي ألحّت علينا بأن نبحث في هذا الموضوع بالذّات**، ومن **الزّاوية** التي اخترناها بالضّرورة، وهي:

١) تشتُّت الأعمال المُصطلحيّة على مُستوى العالَم العربيّ وحاجتها إلى التّظافُر فيما بيْنها لِتكوين مادّة أصِيلة.

٢) جهل نسبيّاً ما يُحيط الدّرس المُصطلحيّ العربيّ مِن الإنجازات الّتي حدثت ولا تزالُ تحدث على المُستوى الغربيّ على العموم وعلى المستوى الأوربي خصوصاً، وهي المُتّصِلة مُباشرةً بِذلِك الدّرس. بما أنّ المُصطلح اللِّسانيّ العربيّ الحديث يُعدُّ ترجمةً مِن اللُّغات الفِرنسيّة والإنجليزيّة والألمانية، فلا مفرَّ مِن هذا اللِّقاح النّافِع.

٣) افتِقار التّطبيقات المُصطلحيّة العربيّة إلى إطارٍ نظريٍّ مُدعِّمٍ لِكلِّ اختيّارٍ يُنزَعُ إليه وإلى خلفيّاتٍ فكريّةٍ مُؤسِّسة لِما يُتبنّى مِن وجهات النّظر. فهذا الجانِب كلّما استُهين به في الأبحاث المُصطلحيّة انقادت نتائج هذه الأخيرة للأحكام الشّخصيّة المَطبوعة بها بل الطّاغية عليها.

٤) نقص العِناية بالمُصطلح المُترجِم مِن خِلال مُدوّناتٍ نصيّة، والاعتِماد فقط على

عزل المُصطلح عن السّياقات الحقيقيّة الّتي يكون قد ورد في إحداها مِمّا لا يُتيح فرصَ النّقد المُصطلحيّ الشّامِل والدّقيق ويُبعِد عن التّحليل البنّاء.

فَهكذا أدّت بنا الإشكاليّة الّتي بسطناها أعلاه والمسوّغات الأخيرة إلى منح النّظريّة المصطلحيّة قسطاً كبيراً من مادّة بحثنا، مع التّذكير بأنّه ثمّة منطق فرض علينا أن نوسمه بالعنوان المحلّل آنفاً، وهو اقتِصارنا على تناول المصطلح اللّساني في إطار التّرجمة، أي **تَعرَّضنا بالدّراسة للمصطلح المترجم.**

يقوم هذا المؤلّف على جزأيْن سيتمّ نشر الجزء الثّاني لاحقاً، أمّا تقسيم هذا الجزء فإلى أربعة فصول مع مقدّمة وخاتمة، يَحتوي كلُّ واحِدٍ مِن الفصول على مباحِث فعناصِر قد تتفرّع مِنها أخرى. **وجاء التّرتيبُ بعنونة الفصول على هذا المِنوال:**

1) **أصول المُصطلحيّات وتطوُّرها.**

2) **تصنيف المصطلحيّات وانتماؤها.**

3) **نظريّة ماريا تِريزا كابري المُصطلحيّة.**

4) **المنهج والتّطبيق.**

فالموضوعُ كما يتبيّن من هذا التّقسيم هو **المصطلح اللّسانيّ المترجم والعلم الذي يتكفّل بمعالجته.** فالبحث يسعى في الحقيقة إلى تبيان الطّريقة المحكمة الّتي يمكن دراسة المصطلح اللّساني المترجم على ضوئها، لذا ركّزنا كثيراً على تقديم المصطلحيّات كعلم[1].

ولِنيل هذا الغرض بحثنا في أصول هذا العِلم ونشأته وتطوّره، وكذلك عمدنا إلى تصنيفه وعرض وجهات النّظر المختلفة الدّائرة حول انتمائه. وكلّ هذا من أجل تجلية النّظريّة المصطلحيّة. فاعتمادُنا التّدرّج في التّناول ودفع الآراء بعضها ببعض هو بناء مقصود في ذاته.

قد يسأل سائل: لماذا العناية بالمصطلحيّات في هذا البحث بمثل هذا الحجم حيث يلاحَظ تخصيصُ ثلاثة فصول له؟

---

1 **يُنظَر: عنصر (المُصطلحيّات) ضِمن مبحث (المَدخل المُصطلحي)، أسفله، ص.١٥-١٦.**

نُجيب عن هذا السّؤال ونحن نعرض أهم محتويات الفصول الثّلاثة، لعلّ هذا كفيلٌ بأن يفصح عمّا فضّلنا الوقوفَ عنده أو بالأحرى اضطررنا إليه:

خصّصنا الفصلَ الأوّل للجانب التّاريخيّ للمصطلحيّات، اقتناعا منّا ـ بعدما اطّلعنا على أهمّ ما ألّف فيه ـ بأنّه بحاجة إلى إعادة التّنظيم ليس لهدفٍ في حدّ ذاته، بل إيماناً مِنّا أيضاً بأنّ إحاطة أيّة نظريّة بالظّروف التي نشأت فيها وتطوّرت، من شأنها أن تساعد على استيعابها والتّحكّم فيها أثناء تطبيقها، ثمّ إنّ كثيراً ما كنّا في صدد تقديم علمٍ جديد: "المصطلحيّات"، فهذا الجانب جزءٌ من التّعريف به. من هنا تَواجدنا مضطرِّين إلى البحث، أوّلا، في **أصول المصطلحيّات وتطوُّرها**، فوضعناه كفصلٍ اشتمل على **أربعة مَباحِث**: عُنوان المَبحثُ الأوّل بـ: **المَدخل المُصطلحيّ**؛ وهو عِبارة عن بحثٍ في أصول المُصطلحيّات مِن النّاحِية اللّفظيّة. فَأوردنا أهم المُصطلحات الّتي وُضِعت مِن أجل أن تُمثِّل هذا المَجال الاختِصاصيّ أو باعتِباره بحثاً فقط، فكانت كلُّ تسمية بمثابة عنصر. والمَبحث الثّاني: **مادّة المُصطلحيّات**؛ اشتمل على **ثلاثة عناصِر** حاولنا فيها جمع الأشتات التي تُلمح من خلالها مادّة المصطلحيّات وذلك قبل نشأة هذه الأخيرة. لذا امتدّ هذا المَبحثُ إلى عدّة مجالاتٍ، لكن كلّها متّصلة باللّغة العربيّة ومؤدّية إلى النّظريّة المصطلحيّة التي قصدنا تأخيرَها، ومن تلك المجالات نذكر: الفلسفة، بما فيها المنطق، وختمنا هذه الأصول بعُنصرٍ يعتبر مَعبراً بينها وبين المَبحث اللاّحق، إذ تعرّضنا فيه لإسهامات العلماء والتّقنيّين الّذين ستشهد المصطلحيّات على أيديهم تطوّراً فاتِحاً. أمّا في المَبحث الثّالِث فعمدنا إلى التّوسيط بين تلك الأصول وتطوّر المصطلحيّات الحديثة بتحليل **أهمّ العوامل الّتي دفعت إلى تأسيسها**، فتضمّن ما يَتعلّق بهذه العوامِل، وهو الّذي قُسِّم بدورِه إلى **ثلاثة عناصر** تعتبر دوافع لقيام المصطلحيّات. هذا يؤكّد أنّ تلك الأشتات لم تكن لتدلّ على علم يُعنى بالمصطلح بالصّورة الّتي يشهدها الثّلث الثّاني من القرن العشرين؛ لهذا جاء ترتيب الدّوافع بعد الأصول وقبل التّطوّر، ومعمّمين فيها كثيراً. ثمّ أنهينا هذا الفصل بمبحث حول **التّطوّر الذي شهدته المصطلحيّات في القرن العشرين منذ الثّلاثينيّات** وقسّمناه إلى **ثلاثة عناصر**: تعتبر مراحل ذلك التّطوّر. نشير هنا إلى أنّ

هناك تقسيمات أخرى لهذه الأطوار. لكن سيجد القارئ تغييرات لما اعتمدناه في أهمّ ما ميّز كلّ مرحلة ... الخ؛ **فركّزنا على النّظريّة وكيفية انتقالها من التّطبيق إلى النّظريّ.**

تعرّضنا في الفصل الثّاني لقضيّةٍ طالما شغلت الدّارسين المتخصّصين في المصطلحيّات، **وهي قضيّة انتمائها التي لا تزال مَثار نقاشٍ إلى يومنا هذا**، وقد رأينا في البداية أنّه لم يكن من الضّروريّ الخوضُ في هذا الموضوع بما أنّ الأمرَ كذلك، ومادام الحبرُ قد سال حوله وبكمّيات لا بأس بها. لكن بعدما تبصّرنا في واقعِ الاختلافات التي سجّلناها في شأنِ هذه النّقطة فوجئنا بالمنطق الذي كان متحكِّماً في تواجد اتّجاه معيّن يسعى إلى تصنيف المصطلحيّات مستنداً إلى حجج ذات أهمّية في إبراز ما تختصّ به هذه الأخيرة، وما يجعلها موثوقةً بعلاقات مع مادّة اختصاصيّة ما، وكاشفة عن مسوّغات تأثّرها بمنهجيّة معيّنة في وضع المصطلحات. فكان طموحُنا إلى الإفادة من هذا المنطق كبيراً.

فكلّ هذا جعلَنا نقف عند تلك الاختلافات، وندفع رأياً بآخر وصولاً إلى **نظريّة** ماريا تيريزا كابري **(M. -T. Cabré)**.

ومهّدنا لهذا الفصل بتلخيص مجمل الصعوبات التي قد تعترض كلّ محاولة رامية إلى تصنيف المصطلحيّات، وبعدها عرضنا ثلاثة من **جملة الاتّجاهات** التي كانت سائدة - إلى حين إنجازنا البحث - في شأن تصنيف المصطلحيّات، فخصّصنا لكلِّ واحدٍ عُنصراً وقسّمنا هذا الأخير إلى عناصر فرعيّة متفاوتة من عُنصرٍ إلى آخر.

فناقشنا في العُنصر الأوّل، حيث أوردنا الاتِّجاه الأول، أهم وجهات النّظر التي جعلت أتباعه يصنّفون **المصطلحيّات باعتبارها تشكّل حلقة وصل ما بين عدّة اختصاصات بما فيها اللّسانيّات.** فراعينا نشأته عند الغربيّين ومستندين إلى أهم الحجج التي قدّموها في سبيل تدعيم تلك الوجهات. وقد استحوذ العُنصر الثّاني بأكبر حصة من هذا الفصل، ومردّ ذاك إلى **علاقاته المباشرة بأهمّ عنصر يتشكّل منه موضوعُنا (المصطلح اللِّسانيّ)**. وقد تناولنا هذا الأخير - في الغالب - من زاوية لسانيّة، وهذا في التطبيق طبعاً: ممّا أدّى بنا إلى تقصّي - في هذا الموضع بالذّات -

أهم تلك العلاقات الرّابطة ما بين المجالين (اللّسانيّات والمصطلحيّات)، والطّريف في الأمر هو أنّ النّظريّة الّتي سنعتمدها أثناء التطبيق تراعي في جزئها الكبير **البعد اللّساني للمصطلحات**. عرضْنا فيه بالشّرح حجج أتباع الاتجاه الثّاني، وعدّدنا باختصار السّبل اللّسانيّة المؤديّة إلى المصطلحيّات، ووصفنا بالتّعليل تصوّرات بعض اللّسانيّين للدّرس المصطلحيّ، وقُمنا بالكشف عن بعض المقاربات اللّسانيّة الّتى تتطرّق من خلالها لموضوع المصطلح.

لا يهمّنا في هذا البحث وصفُ الاتّجاهات إلاّ بمقدار ما يزيح الظّلمة عن أوجه النّظريّة المصطلحيّة، وتتجلي بذلك مظاهرُ التّطبيق المصطلحيّ. لهذا أوردناها، وليس وفق ترتيب وظيفيّ، إذ لم نعتمد تاريخ ظهورها من حيث السّبق والتّأخر، ولا الانتقال من الخطأ إلى الصّواب... الخ، لأنّا سنرى أنّ الاتّجاهات متكاملة فيما بينها وأنّ تضارب الآراء بعضها ببعضٍ سائِرٌ نحو تكوين نظريّة مصطلحيّة أكثر نضْجاً، فبالتّالي هو هامّ في حدّ ذاته.

أمّا تأخيرنا الحديث عن نظريّة ي. فيستر **(E. Wüster)** ووضعنا إيّاها ضِمن الاتّجاه الثّالث، فلغرض مناقشتها على ضوء النّظريّات المصطلحيّة الحديثة وأهمّها نظريّة م. ت. كابري الّتي عرضناها في المَبحث الأوّل مِن الفصل الثّالِث لِصِلتها مباشرة بما عُنِيَ به أيْ الجانب التّطبيقيّ لهذا البحث. فاحتوى الفصل الثّالِث على مَبحثيّن سمّينا الأوّل (أصول نظريّة البوّابات لـ: م. ت. كابري) والثّاني (علاقات المُصطلحيّات باللِّسانيّات) يرجع الجمعُ بيْنهما في فصلٍ واحِدٍ إلى كون ما يُعرَض في الثّاني هو الدّاعي إلى تطبيق نظريّة كابري في الجزء الثّاني مِن الكتاب الّذي سينشَر لاحقاً، أي هو الواسِطة بيْن هذا وذاك. قسّمنا الأوّل إلى عُنصرين هما: **إسهام م. ت. كابري ونظريّة البوّابات لـ: م. ت. كابري**. فَكان المَبحثُ الثّاني بِمثابة تَطويرٍ لِلأوّل، وكان أطولَ بِكثير مِن هذا الأخير. أمّا المَبحث الثّاني فمُقسَّمٌ هو الآخَر إلى عِدّة عناصِر.

فَبناءً على هذا سَيكون مِن الصَّعب تَحديدُ مَوضِع دِراستنا هذه مِن حيثُ النَّظريَّة الّتي لابُدَّ أن تَتحكّم فيها، والمَنهج الّذي يَتحتَّم الخُضوعُ لَه. هذا، على

الـرّغم مِـن وُضـوح مَوضـوعنا: لِهـذا سـيُلاحظ القـارئُ شِـدَّةَ مَيْلنـا إلى البَحـث عـن النَّظريَّة والمَنهج.

جعلنا مِن الفصل الرّابع **مدخلاً منهجيّاً** لأيّ تطبيق، تناولنا فيه المُدوّنة أيّاً كانت، تعريفـاً وتـصنيفاً؛ وأطلعنـا علـى أهـمّ مَعـالِم المَنهج المُعتمَـد في التّطبيـق علـى العمـوم وفي المصطلح اللّسانيّ المترجِم خاصّةً وكذلِك الزّوايا المُؤطِّرة لِلتّحليل (المبحث الأوّل). وأتينـا في المَبحث الثّاني إلى تسليط الأضواء على (**المُصطلح اللِّسانيّ المُترجِم**).

أمّـا الخاتمـة فقـد ضـمّنّاها أهـمّ النّتـائج الـتي توصّـلنا إليهـا بعـد مُحاولـة إعطـاء صورة عن التّنظيم الّذي يُنتظَر في مَجـال المُصطلحيّات وإثـرَ التّحليـل الّـذي سـعيْنا إلى تجليـة مَعالِمـه في مـذكّرتنا الّـتي أشـرنا إليهـا أسـفله لعـلّ القـارئ يـستفيد منهـا علـى الـرّغم مِـن الاسـتغناء عـن الجانـب التّطبيقـيّ في هـذا المؤلّـف وذلـك للـسّبب الّـذي سنذكره أسفله.

وقـد اعتمـدنا مراجـع متخصّـصة في اللّـسانيّات، وأخـرى في الـدّرس المـصطلحيّ، وبعـضها الآخـر تمـسّ مجـالاتٍ عديـدةً مـن المعرفـة الإنـسانيّة، وهـذا نظـراً لمـا تتطلّبـه المصطلحيّات من التّعرّض لكلّ ما له صلة بتحليل المفـاهيم كنظريّة المعرفة والفلسفة والمنطق والتّرجمة... الخ. فمن المؤلّفين الذين رجعنا إليهم نذكر: ماريـا تيريـزا كـابري، ومحمود فهمي حجازي، وتمّام حسان، وعبد الرّحمن الحاج صالح ...الخ.

نشير في آخر هذه المقدّمة إلى أنّ هذا المؤلَّف يشكِّل الجانب النّظريّ لمذكّرتنا المَوسومة I: ∃ مِن قضايا التّرجمة في العالَم العربيّ: تطبيق على مُدوّنة مِن التّرجمـات اللِّـسانيّة؛ "مبـادئ اللِّـسانيّات العامّـة"لأنـدري مـارتيني؛ ترجمـة أحمـد الحمّـو؛ نحـو تأسـيس المُصطلحيّات #. وهـي المقدَّمـة إلى قسم اللّغـة العربيّـة وآدابهـا بجامعـة مولـود معمري؛ تيزي ـ وزو، للحصول على شهادة الماجستير في اللّسانيّات، والمناقَشة في ٢٩ ـ ١١ ـ ٢٠٠٣. وقد حازت على رضا وإجماع الأساتذة المناقشين بدرجة مشرّف جدّاً مع تهنئتهم للطّالب وتوصيّتهم بطبع الرّسالة.

ـ لجنة المناقشة مكوّنة من الأساتذة:

١) د. صالح بلعيد أستاذ التعليم العالي بجامعة تيزي وزو .... رئيساً

٢) د. محمد يحياتن أستاذ مُحاضر بجامِعة الجزائر .... مشرفاً ومقرّراً

٣) د. أحمد حساني أستاذ مُحاضر بجامِعة وهران .... عضواً مناقشاً

٤) د. أحمد عزوز أستاذ مُحاضر بجامِعة وهران .... عضواً مناقشاً

أمّا الجانِب الثّاني المَوضوع أصلاً لِلتّطبيق لم نشأ نشره في هذه الآونة، وهو الجانب الّذي شكّل ثلثيْ مذكِّرتنا، وهذا نظراً لحجمه الكبير. لكن فضّلنا دمج بعض المراجع الّتي لم ترد في الجانب النّظريّ ـ وهي قليلة ـ وجاءت في الجانب التّطبيقيّ لعلّ القارئ يطّلع عليها؛ وهي بمثابة مسرد يفيد كلّ من يهتمّ بقضايا المصطلح عموماً، والمصطلح اللّسانيّ خاصّةً، والمصطلح اللّسانيّ المترجم على الأخصّ.

وعلى الرّغم مِن هذا الإحجام عن نشر الجزء التّطبيقيّ فلم تفقد المذكِّرة في هذا المؤلَّف تصميمَها المبدئيّ ولم يتشوَّه نظامها. ونرجو مِن الله أن يوفِّقنا إلى نشر الجانب المكمِّل لهذا المؤلَّف في الجزء الثّاني. وهو الأمر الّذي يُفسِّر ترقيم العنوان الفرعيّ: **١. مدخل نظريّ إلى المصطلحيّات**. وقد نُرجع أيّ تقصيرٍ يلامسه القارئ في هذا البحث إلى محاولاتنا الرّامية ـ رغم الصّعوبات ـ إلى إنجاح هذا الإرجاء في نشر الجزء الثّانيّ، اقتضى ذلك إعادة النّظر في بعض القضايا الّتي فرضها هذا الفصل بيْن الجانبيْن في هذه المرحلة. مِن ذلك على سبيل المثال **نظريّة** ماريا تيريزا كابري الّتي اقتصرنا على عرضِها في الفصل الثّالِث مِن هذا المؤلَّف وعلى تطبيقها في الفصل الخامِس مِن مذكّرتنا، الأمر الّذي قد يدلّ ـ من اعتبار آخر ـ على انتصارنا لها وتبنّينا إيّاها. وهو ما سنلتزم به في الجزء الثّاني الّذي سنعمد جاهدين على نشره لاحِقاً إن شاء الله.

ولا يفوتني أن أعبِّر عن سِعة التّقدير الّذي أُكنُّه لِلمُشرِف الأستاذ الدّكتور مُحمّد يحياتن لِما توسّمه فيّ بِاقتِراحه عليّ البحث في موضوع المذكِّرة الّتي اقتطفنا منها هذا القطاف. أقول لَه: لقد ولجتُ عالَم التّرجمة والمُصطلح اللِّسانيّ عن طريقكم وتعمّدت تعاطي صِعاب درسِه بعدما أفهمتموني أهميّته بِالنِّسبة لِلُّغة

العربيّة وكذا الفنّ المُترجَم.

كما أتوجّه بجزيل الشّكر وكامِل التّقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لِما تجشّموه مِن عناء في قراءة البحث والنّظر فيه عن كَثَبٍ، ولِما أصدروه مِن الآراء الجديرة بالعناية، وما أدلوا به مِن الملاحظات القيِّمة الّتي أخذنا بها وأثرتنا، وآمل أن يظلّ صداها قائماً في مشوارنا الدّراسيّ والتّدريسيّ.

وفي النّهاية أسدي تحيّةً خاصّةً لأستاذي الفاضل السّيّد صالح بلعيد الّذي ما ضنّ يوماً بالدّعم المعنويّ نصحاً وتوجيهاً، وبالمدد الماديّ مؤلّفاتٍ وحلاًّ لكثيرٍ مِن المشاكِل الإداريّة العويصة. فإذا أشدنا بالرّجل فبما يستحقّ. وأسأل اللّه الإكثارَ مِن أمثاله.

يوسف مقران

أزغار، تيزي ـ وزو، ٢/١٠/٢٠٠٤

الفصل الأول

أصول المُصطلحيّات وتطوُّرها

١,١ مَدخَلٌ مُصطلحيٌّ

لقد تعدّدت ـ كالعادة ـ التّسميّاتُ الموضوعة للدّلالة على العلم الذي يبحث في المصطلحات (دراسة التّسميّات والمفاهيم)، فظهر: البحث المصطلحيّ والبحث الاصطلاحيّ، علم المصطلح، علم المصطلحات، المصطلحيّة، المصطلحيّات... الخ. فاختبارُنا تسميّة (المصطلحيّات) يَرجع إلى عددٍ من الأسباب، قبلَ تناوُلِها نُفضّل التّعرُّض لِوصف بعض تِلك التّسميّات الشّائعة، في العناصِر الآتية:

١,١,١ عِلم المُصطلح:

إنَّ (عِلم المُصطلح) تسميّةٌ تُراثيّةٌ سبق إليها المُحَدِّثون، وهم «العُلماءُ الّذين تلقّوا قواعِدَ رِواية السُّنّة وضوابطَها عن السّلف فَهذّبوها ورتّبوها وجمعوها في مُصنّفاتٍ مُستقلّة سُمِّيت فيما بعد بـ "**عِلم مُصطلح** الحديث". كما يُطلقُ على هذا المُصطلح أيضاً "عِلم الحديث دِرايةً"و "علوم الحديث"و "أصول الحديث"»[1]؛ حتّى أنّه في القديم جرت العادةُ ألاّ ترِد كلِمة (مُصطلح) إلاّ في سيّاقٍ طُرِقَ فيه مَوضوعُ الحديث النّبويّ الشّريف أو مُضافاً إلى كلِمة (الحديث).

ـ نكتفي بِالمِثال الآتي مِمّا ضبطناه مِن السّياقات:

---

1 محمود الطحان، تيْسير مُصطلح الحديث، دار رحاب، الجزائر، (د.ت)، ص. ٣٠- ٤٠.

«وإنّ مِمّا أهمل المتقدِّمون تدوينَه حتى تحلّى في آخر الزّمان بأحسن زينة علمَ التّفسير الّذي هو **كمصطلح الحديث** فلم يدوِّنه أحدٌ لا في القديم ولا في الحديث حتى جاء شيخُ الإسلام وعمدة الأنام علامة العصر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني رحمه الله تعالى»[1].

بعدَ هذا، وحديثاً صارت تسميّة (**عِلم المُصطلح**) تُسخَّر كمُقابِل لـ **(Terminologie)** سيّما عِند الّذين اعتادوا ترجمة العُنصُر أو اللاّحِقة **(-logie)** بـ(عِلم). وما ينتبه إليه المرءُ هو حِرصُ كلّ مَن سوَّغ لِنفسه بأن يضعَ تسميّةً غيْر هذه لِلعِلم القائم بدراسة المُصطلح أيّاً كان المَجالُ الّذي يَنتمي إليه، على أن يُحضِرَ إلى جانِبه ما يُعزِّزه، كـ (**عِلم المُصطلح**) مرّةً أخرى واضِعاً إيّاه بيْن قوسيْن.

إذْ جاءت هذه التّسمية مثلاً في المعجم المُوحّد إلى جانب تسميّة أخرى وهي (المُصطلحيّة)[2]. وكذلِك جاءت التّسميةُ في مُعجَم مُفردات عِلم المُصطلح على الشّكل الآتي: **عِلم المُصطلح (المُصطلحيّة)**[3].

وما تنطوي عليه هذه التّسمية مِن الجوانِب السّلبيّة باعتِبارها مُركَّبة تُذكِّرنا بما شغل المُشارِكون به في ندوة اللّسانيّات واللُّغة العربيّة المَوسومة بـ : (مَشاكِل وضْع المُصطلحات اللُّغويّة) مِن الخِلافات القائمة بيْن العلماء وكذا بيْن المُستعملين حول الأجدر بالتّبنّي والتّسمية المُلائمة سيّما بيْن (اللّسانيّات) أو (عِلم اللُّغة) أو (عِلم اللِّسان)[4].

إلاّ أنّ هذه التّسمية المُركَّبة (علم المُصطلح) شهدت استِعمالاً مُغايراً لَدى ع. س. المسدّي إذ يَجعلها في مُقابِل المُصطلح: **(Néologie)** مِن حيْث هي عِلمُ يُعالِج نشوء

---

1 ج. د. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج.١، دار الفِكر، بيْروت، ١٩٧٩، ص.٠٣.

2 عبد الرّحمن الحاج صالح وآخرون، المعجم المُوحّد لِمُصطلحات اللِّسانيَّات (إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي)، المُنظَّمة العربيَّة لِلتَّربيَّة والثَّقافة والعُلوم، تونس، ١٩٨٩، المدخل: ٢٨٣٣، ص١٤٤.

3 مُؤسّسة ايزو (ISO)، التّوصية ١٠٨٧، مُعجَم مُفردات عِلم المُصطلح، اللّسان العربيّ، ع٢٢، مكتب تنسيق التّعريب، الرِّباط، ١٩٨٣، ص.٢٠٧.

4 يُنظَر: أحمد مختار عُمر، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلّة كلّية دار العلوم، ع.٢٣، القاهرة، جوان ١٩٩٨، ص. ٧، الهامِش رقم ٢.

المُصطلحات ضِمنَ نسيج اللُّغة[1].

١,١,٢ المُصطلحيّة:

أمّا تسميّة **المُصطلحيّة** فقد استعملها مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة في مُقابِل **(Nomenclature)** إذ يُورِدانها في صدد ترجمتهما قول فرديناند دي سوسير الآتي:

«تُمثِّل اللُّغةُ في نَظر بعضهم، إذا أُرجِعت إلى مَبدئها الأساسيّ، **مُصطلحيّةً** أيْ قائمة مِن الكلِمات مُوافِقة لِعددٍ مُماثِلٍ مِن الأشياء»[2].

كما وردت هذه التّسمية عند ع. س. المسدّي بِمَفهومٍ مُغاير شيْئاً ما عمّا سبق إذ يُضيف إليه مُشيراً في الهامِش إلى أنّها مُقابِل **(Terminologie)**، ومُعتبِراً إيّاها عِلماً وذلِك في قوله:

«[...] غيْر أنّ رديفاً يُلامِس هذا الحقل الاختِصاصيّ قد يَبدو مُلابِساً إيّاه، وليْس الأمرُ كما قد يَبدو، ونعني **المُصطلحيّة**. فهذه عِلمٌ يُعنى بِحصْر كُشوف الاصطِلاحات بِحسْب كلِّ فرْعٍ مَعرفيٍّ فهو لِذلِك عِلمٌ تَصنيفيٌّ تَقريريٌّ يَعتمِد الوَصفَ والإحصاءَ مع سعيٍ إلى التّحليل التّاريخيّ »[3].

ولِكي يُدقِّق في التّمييز بيْن (عِلم المُصطلح) و(مُصطلحيّة العِلم) مثّل الأمرَ بِالفرق الكائن بيْن (المعجميّة) و(القاموسيّة)[4]. وهو يضع مِن جانِبٍ آخر في مُقابِل **(Nomenclature)** **(ثبت اصطلاحيّ)**[5].

---

1 **عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات: عربي - فرنسي، فرنسي - عربي (مع مقدّمة في علم المصطلح)، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ١٩٨٤، ص.٢٢.**

2 **ف. دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة بإشراف صالح القرمادي، الدَّار العربيَّة لِلكتاب، ١٩٨٥، ص.١٠٩.**

3 **ع. س. المسدّي، قاموس اللّسانيّات: عربي - فرنسي، فرنسي - عربي (مع مقدّمة في علم المصطلح)..، ص.٢٢.**

4 **يُنظَر: المرجِع نفسه، ص.٢٢.**

5 **يُنظَر: المرجِع نفسه، ص.٢٠٠.**

ـ **واستخدمها عبد القادر الفاسي الفهري وهو يُعلِن:**

«[...] إلاّ أنّ التّجربة أثبتت أنّ المُمارسة العفويّة لا تكفي، وأنّ توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظريّة ومنهجيّة من شأنها أن تكون علماً مستقلاً هو **المصطلحيّة**»[1].

وكذلِك وردت في مقال محمّد حلمي هليل المَوسوم: "**أسُس المُصطلحيّة**"[2].

ونجِدها عِند رشيد بن مالك مُوظَّفةً مرّةً أخرى بمفهوم "قائمة مُصطلحات خاصّة بعِلمٍ مُعيّنٍ"**حيث يقول:**

«سنسعى في هذا البحث إلى دِراسة الأصول اللِّسانيّة والشّكلانيّة الّتي انبنت عليها النّظريّة السّيميائيّة (مدرسة باريس) واستمدّت مِنها **مُصطلحيّتها** العِلميّة»[3].

كما عثرنا على استِعمالٍ لَها في دِراسةٍ لـ إبراهيم بن مراد وقد جاءت إلى جانِبها تسمية (عِلم المُصطلح)[4]، وذلِك على غِرار المَعهود في الكِتابات الحديثة النّاقِلة لِلمَفاهيم الجديدة كما رأينا.

غيْر أنّ تسميّة (المُصطلحيّة) كغيْرها مِن التّسميّات المُصاغة بهذه الطّريقة تُعاني مِن مُشكِل التّصريف في الخِطاب. نأخذ على سبيل المِثال عمليّة النّسب، سنستعمِل مُركّباتٍ مِن هذا النّوع: **المَعاني المُصطلحيّة** بنسبة لفظ (المَعنى) إلى لفظ (المُصطلح) وليس المَعاني **الاصطِلاحيّة** بنسبة لفظ (المَعنى) إلى لفظ (الاصطِلاح). فيحدث هناك مُشكِلٌ إذا ما اعتبرْنا تسميّة (المُصطلحيّة) تُطلَق على العِلم وهو تداخُل بيْن صيغة النّسب والصِّيغة الدّالّة على العِلم. ويُسوِّغ الإضافة إلى لفظ (المُصطلح) ما يشترِك في الدّلالة بما أنّ قضيّة الاصطِلاح في اللُّغة سواء أكانت عامّة

---

1 عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللّسانيّ: معجم إنجليزيّ - فرنسيّ - عربيّ، (مقدّمة)، اللّسان العربيّ، ع.٢٣، ١٩٨٣، ص.١٤٠.

2 محمد حلمي هليل، أسُس المُصطلحيّة، علامات في النّقد، ج.٨، م.٢، جدّة - السّعوديّة، ١٩٩٣، ص.٢٨٤.

3 رشيد بن مالك، مُقدِّمة في السيميائيّة السّرديّة، سلسلة كُليّة، دار القصبة لِلنّشر، الجزائر، ٢٠٠٠، ص. ٥٠.

4 إبراهيم بن مراد، المَعاجِم العِلميّة العربيّة المُختصّة ودور الحاسوب، اللُّغة العربيّة، ع.٤، ٢٠٠٠، ص٩٥.

أو مُتخصِّصة أصبحت مِن المَحسوم فيه دالّة على مَفهوم المُواضعة. تأمّل مثلاً هذا الوصف في بعض ما عرّف به الشّريف الجرجانيّ مُصطلح (الحقيقة) مفهوماً:

«وفي **الاصطِلاح**: هي الكلِمة المُستعمَلة فيما وُضِعت لَه في **اصطِلاح** به التّخاطُب. واحتُرِز به عن المَجاز، الّذي استُعمِل فيما وُضِع لَه في اصطِلاحٍ آخر غير اصطِلاح التّخاطُب»[1].

فهناك:

- اصطِلاح ← مُواضعة.
- اصطِلاح ← المَعنى المُصطلحي.

٣,١,١ المُصطلحاتيّة والاصطِلاحيّة:

وقد اقتُرِحت تسميّاتٌ غيْر هذه نَذكر مِنها: اصطِلاحيّة، مُصطلحاتيّة. جاءت هاتان التّسميتان في مقال لـ: حلام الجيلالي، إذ يعمد إلى تعريف (عِلم المُصطلح) كالآتي:

«المُصطلحاتيّة لُغةً: مصدرٌ صِناعيٌّ مِن كلِمة (مُصطلحات) في حالة الجمْع لِلدّلالة على العِلم أو المَذاهِب أو الفنّ الخاصّ بِنشاطٍ مِن الأنشِطة المَعارفيّة.

واصطِلاحاً: هي عِبارة عن اتّفاق قومٍ (مُختصّين) على تسميّة الشّيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل»[2]

فهكذا نُلاحِظ أنّ ما دعاه أولئك **المُصطلحيّة** يُسمِّيه الباحِث هنا **المُصطلحاتيّة** لكِنّه يخلط مرّةً أخرى إذ نُلاقيه يُورِد هذه التّسمية نفسها في مُقابِل (**Terminographie**) مُواصِلةً تعريفه لِعِلم المُصطلحات: «[...] ب ـ فرعٌ تطبيقيٌّ خاصٌّ

---

1 الشَّريف الجُرجانيّ، كِتاب التَّعريفات، ط.١، دار الفِكر، بيروت، ١٩٩٨، ص.٦٥.

2 حلام الجيلالي، المُصطلحاتيّة: دِراسةٌ في المَفهوم والتّعريف، مجلّة الحضارة الإسلاميّة، ع.٣ (خاص بالملتقى الدّوليّ حول: المصطلح العلميّ في التّراث الإسلاميّ، العلوم الشّرعيّة والإنسانيّة)، المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر ١٩٩٧، ص.٢٢٢.

أو **مُصطلحاتيّة (Terminographie)** وهو مَجموع المُصطلحات الّتي تُمثّل المَفاهيمَ أو الأشياء الخاصّة بميدانٍ مُعيَّنٍ مِن المَعارِف أو النّشاط الإنسانيّ [...]»[1].

ويُجري تصريفه إجراءً مُشوّشاً حيث يُنسِب التّعريف إلى المُصطلحاتيّة فيقول:

«إنّ البحث في إشكاليّة التّعريف المُصطلحاتيّ [...]»[2] فيضع إلى جنْب هذا الأخير مُقابلاً فرنسيّاً **(Terminologique)** وكان عليْه أن يُورِد **(Terminographique)** ولا يضع **(Terminologique)** إلاّ كمُقابِل لـ: اصطِلاحيّ بما أنّه وضع في مُقابِل **(Terminologie) اصطِلاحيّة**.

كذلِك وجدنا ع. س. المسدّي يُقابِل **(Néologie)** بتسميّة (**اصطِلاحيّة**) (وضْع المُصطلح)[3] مع أنّه سبق وأن أسند لِهذه التّسميّة في مُقدِّمة قاموسه مُقابِل (عِلم المُصطلح)[4]

١,١,٤ المُصطلحيّات:

أمّا تسميّة **المُصطلحيّات** فهي مَبنيّة قيّاساً على اللّسانيّات والريّاضيّات والصّوتيّات. هذا وفق القاعِدة القيّاسيّة الّتي شدّ ما ألحّ عليها عبد الرّحمن الحاج صالح والّتي سنُدرِك أهميّتَها أكثر بإيراد المُقتبَس الآتي:

«تفضل الكلمة المولّدة الّتي اعتمد في وضعها على سنن كلام العرب في اشتقاقاتهم وطرق توليدهم وتترك الطُّرق الّتي لم يعرفها العرب كزيادة اللّواحق غير المعروفة في لغة العرب واستعمال وزن أو بناء لم تستعمله إطلاقاً أو استعملته في الأصل لمعنى بعيد كلّ البعد عن المقصود. وذلك مثل "صوتم" و "أسلوبية" و"معلوماتية" وغيرها. ولهذا يتجنب الاقتباس للأبنية الأجنبية أو الّتي لها مؤدى بعيداً عمّا هو مقصود (لم يستعمل المصدر الصّناعي - المختوم بـ "يّة "- أصلاً للدّلالة على الصّناعة أو العلم بل على الصّفة وكون الشّيء على هيئة وكيفية مدلولاً عليها باسم

---

1 حلام الجيلالي، المَرجِع السّابِق، ص.٢٢٣.

2 المَرجِع نفسه، ص.٢٢٣.

3 ع. س. المسدّي، قاموس اللِّسانيّات...، ص.٢٠١.

4 المرجِع نفسه، ص.٢٢. ويُنظَر: أعلاه، الهامِش ٤، ص.١٤.

جنس هو هذا المصدر أما العلوم فإن العلماء تعودوا أن يضيفوا لفظة "علم" إلى الموضوع الخاص واختصروا ذلك بأن استعملوا ياء النسب وصيغة الجمع المؤنث السّالم مثل علم الطبيعة = الطبيعيات / علم الرياضة = الرياضيات / أو على صيغة جمع التكسير: المناظر (= البصريات)»[١].

فهكذا يُمكِن إطلاق تسميّة (المُصطلحيّات) على العِلم وتسميّة (المُصطلحيّة) على الكُشوف المُصطلحيّة الخاصّة بكلِّ عِلمٍ، أيْ قائمة مِن كلِماتٍ تابعةٍ لَه، **وقيْد كلّ ما يُضاف إلى المُصطلح بـ (المُصطلحي)، وكذلِك إلى المُصطلحيّات، دائماً على غِرار (اللِّسانيّات).**

ـ استعملَ مُحمَّد الديداوي هذا المُصطلح، إليك أحد سيّاقاته:

«يَرى ساغر [...] أنّ المُصطلحيّات هي:

دِراسة ومَيدان نَشاط يُعنى بجمع ووصف وتَجهيز وتَقديم مُصطلحات، أي بُنود مَعجميّة تَنتمي إلى مَجالات استِعمال مُتخصِّصة في لُغةٍ واحِدة أو أكثر»[٢].

كما تكمُن أصالةُ هذه التّسمية في كونها تعكِسُ مرّةً أخرى صيغةَ الجمع لِتسميّة (مُصطلحيّة) ⟵ (مُصطلحيّات) الّتي تُوافِق هذه المُعادلة: المُصطلحيات "عِلماً و قائمة مُصطلحات" = مُصطلحيّة ١ + مُصطلحيّة ٢ + مُصطلحيّة ٣ ... الخ.

ثمّ إنّه مِن الصّائب إطلاق على الباحِث في المُصطلحيّات تسميّة (المُصطلحيّ) وهو ما مهّد لَه ع. القاسِمي بـ (الباحِث المُصطلحيّ):

«والفائدة الثّانية الرّئيسيّة الّتي يجنيها الباحِثُ المُصطلحيُّ مِن تَخزين النّصوص العِلميّة والتّقنيّة في بُنوك المُصطلحات تتعلّق بتسهيل عملِه الخاصّ بتنميط المُصطلحات وتوحيدها»[٣].

---

1 **ع. ر. الحاج صالح، اقتِراح مقاييس لاختيار الألفاظ، ضِمن « كلِمات الوفود المُشارِكة في المُؤتمر الخامِس لِلتّعريب المُنعقد عام ١٩٨٥ في عمان »، اللِّسان العربيّ، ع.٢٧، الرّباط، ١٩٨٦، ص.٦٩- ٧٠.**

2 **م. الديداوي، التَّرجمة والتَّواصُل: دِراسة تَحْليليَّة عمَليَّة لإشكاليَّة الاصطلاح ودور المُتَرْجِم، ط.١، المَركز الثَّقافيُّ العربِيُّ، الدَّار البيْضاء - المَغرِب، 2000، ص.٤٧.**

3 **ع. القاسِمي، نحو تَطوير بُنوك المُصطلحات: أداة لِلبحث المُصطلحيّ والعِلمي، اللّسان العربيّ،**

كما يُنسبُ إلى (المُصطلح) في حالتيْ النّعت والإضافة، وكذلِك فعل محمّد الديداوي حينما استعمل مثلَ المُركَّبات الآتية: (المُترجِم المُصطلحي)، (نشرات مُصطلحيّة)، (الشّبكة المُصطلحيّة)، (الدّائرة المُصطلحيّة)، (القوائم المُصطلحيّة)، (عمل مُصطلحي)، (التّرجمة المُصطلحيّة)[1].

١,٢ مادّة المُصطلحيّات

يُعدُّ هذا المَبحثُ جمْعاً انتِقائيّاً لِشيءٍ مِمّا يَمتدُّ إليه مَيْدانُ المصطلحيّات أكثر مِمّا هو عرضٌ تأريخيٌّ، إذْ أنّ المَفهوم المُصطلحيّ - وبالتّالي المَعنى - الّذي نشدْناه في بَحثِنا هذا بوصفِه قسيم المُصطلح، يتطلّب الالتِفاتَ إلى أكبر عددٍ مُمكِنٍ مِن الفُروع المَعرفيّة الّتي لَها صِلةٌ ما بِه. فَكلّما تصفّحنا في هذه الأخيرة أوجزنا الطّريقَ إلى مادّة المُصطلحيّات.

١,٢,١ دلالة القوالب اللّغويّة على المفاهيم:

إنّ جذورَ الممارسة المصطلحيّة ضاربةٌ في القِدم - قد يُقاس هذا الأخير بقِدم اللّغة عينِها - نتمثّلها في ميل اللّغة العربيّة مثلاً إلى اشتقاق أو نحت تسميّات على أبنية لغويّة أو قوالبَ تعبيريّة جاهزة للدّلالة على مُسمّيات ذات خواصٍ بعضُها لصيقةٌ بصورة الكلمة المشتَقّة. ذلك لأنّ أهلها يكونون - في مَرحلةٍ لاحِقةٍ طبعاً - قد توسّموا في تلك الأدوات المدلول عليها وظائفَ رأوا أنّه لا بدّ أن يُحفر شيءٌ منها في أشكال تلك الكلمات المتداوَلة بين النّاس، ليتمّ بذلك تمايزُها بمجرّد ما توضع في سلسلة التّخاطب، وعلى محور الاستبدال، وفق علاقات تقابليّة، **تتباين بفضل صيّغها الدّالة في ذاتها على معانٍ معيّنة.**

وقد تنبّهَ إلى هذه الحقيقة علماءُ العربيّة، لا سيّما المحدثون منهم، وهم يَصِفونها،

ع.٢٨، الرّباط، ١٩٨٧، ص.٨٢.

1 م. الديداوي، المرجع السّابق، ص.٤٩- ٥٠.

فأكّدوا أنّ صيغةَ الكلمة أو وزنَها عنصرٌ أساسيٌّ في تحديد معناها، وأنّه لولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقّة من مادّة واحدة، فالهيئة هي الّتي تُقيم الفروق بين (كاتب، ومكتوب، وكتابة)، وبين (شريك، واشتراك، وشركة)[1]. والمَعنى النَّاجِم عنها هو المُسمّى بالدّلالة الصَّرفيَّة: «وهي الدّلالة الوظيفيَّة المُستمدَّة مِن مورفيم الصِّيغة، أو، كما يَقول "إبراهيم أنيس (ت.١٩٧٨)"، هي الدّلالة المُستمدَّة عن طريق الصِّيَغ. فَكلِمة كذَّاب تَدلُّ على المُبالغة عن كلِمة كاذِب. فَاختِلاف الصِّيغة باستِعمال الأولى يمدُّ السَّامِعَ بِقدْرٍ مِن الدّلالة يَختلِف عن كلِمة كاذِب»[2].

ولِكلٍّ لُغة شأنُها في هذه المَسألة، لكن تُشكِّلُ هذه الأخيرةُ (الأبنية اللُّغويّة) على العُموم أدلَّةً يُمكِن إدماجُها في ما سُمِّيَ بالأدلَّة النَّحويَّة المُنبِئة عن العِلاقات سواء على مُستوى الجُمل أم الكلمات البسيطة والمُركَّبة[3].

لَسْنا هنا بصدد وضع اعتباطيّة الدّليل اللّغويّ موضع الشّكّ. ولا التّنكّر لنظاميّة اللّغة بما أنّ الظّاهرة المشار إليها أعلاه تشكّل جانباً لنظامٍ مِن أنظمة اللّغة، وهو النّظام الصّرفيّ حيث نجد جزءاً منه ممثّلاً في وحدات صرفيّة هي «المباني الصّرفيّة التي تعبّر عن المعاني الصّرفيّة الوظيفيّة»[4].

لكنّ غرضنا هَهنا موجّه إلى استجلاء الصّور التي ما انفكّت المصطلحات تتّخذها منذ قدم الأزمان، وتنبئنا عن مدى اكتراث لغة ما - وقدره - بتخصيص المفاهيم بمواصفات مميّزة لها. ثمّ إنّ لكلّ لغة شؤونَها في أطوارها التّكوينيّة

---

1 يُنظر في شأن العلاقة بين المباني الصّرفيّة والمعاني كلاًّ من: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، ط.٦، بيروت، ١٩٧٦، ص. ٣٢٨- ٣٣٢، ومحمّد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠، ص.٩٥- ١١٢، وإبراهيم السّمرائي، التّطوُّر اللُّغويّ التّاريخي، دار الأندلس، (د. ب)، (د. ت)، ص.١٠٩- ١٢١ (الإبدال والقلب).

2 حلمى خليل، العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ، دار المعرفة الجامعيَّة، القاهرة، ١٩٩٥، ص.١٦٠. نَقله عن: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، طبعة ١٩٥٨، ص.٤٨- ٥١.

3 Look at : Pierre Guiraud, La grammaire, Coll. Que sais-je ?, 6éme éd. PUF, Paris, 1974, p.12-13.

4 تمّام حسّان، اللّغة العربيّة: معناها ومبناها، ط.٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٢.

والتّطوُّريّة تكون قد مرّت بها، وهي ذات صلات بالأفراد الذين يستعملونها، وفي مجتمعاتٍ معيّنة.

إذن، فَليس من حقّنا التّغاضي، وباسم تلك الاعتباطيّة، عن بعض الملابسات الّتي تكون الكلماتُ قد تشكّلت فيها، وأثناء أداء الإنسان وظيفته التّواصليّة، وعمّا علق بهذه الأخيرة من الرّغبة في الإسناد إلى تلك الكلمات مدلولات محدّدة مقصودة، تمّ تعيينُها بناءً على ما تتّسِم به من الخصوصيّات دائماً.

بل أدّى اعتبارُ هذه النّاحية في تشكّل الكلمات (بمراعاة الأبنية والنّزر القليل من المعنى المشترك بينهما)، إلى نداءِ بعض المصطلحيّين مؤخّرا بإعادة النّظر في نوع العلاقة الرّابطة بين التّسمية والمفهوم في مجال المصطلحيّات على الأقلّ، فراودتهم فكرة العلاقة المسبّبة[1] بين الدّال والمدلول التي كثيراً ما يشغلها المصطلح[2].

فهكذا يبدو الطّابع التّطبيقيّ متقدّماً، وفي ظلّه تطرّق القدماءُ مِن علماء العربيّة إلى تناول أهمّ قضيّة تندرج في جدول أعمال المصطلحيّات الحديثة وهي: علاقة الصّورة اللّفظيّة بالمعنى، لاسيّما ما يتعلّق منها بالأوزان الصّرفيّة.

«فَابن جنّي لا يُسوِّي بين الدّلالات فَيجعلها بمنزِلةٍ واحِدة، ولَكنَّه يُفاضِل بَينها فَيجعل الدّلالة اللّفظيَّة في المَرتبة الأُولى مِن حيثُ القُوَّة، لأَنَّها لَفظٌ مَحسوسٌ كالفِعل مِثل قام، ثمَّ يَجعل الدّلالة الصِّناعيَّة في المَرتبة الّتي تَليها، لأَنَّها صُورةٌ يَحمِلها اللَّفظُ، وإن لمْ تَكن لَفظاً، فَلحقت بِحُكم الدّلالة اللَّفظيَّة، وجرت في

---

1 تَرجمة لِمُصطلح (Motivée): قِيَّاسًا على مصطلح غير مسبّبة (Immotivée) حسب ترجمة عبد الرّحمن الحاج صالح له. ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (٣)، اللّسانيّات، م.٢، ع.١، مَعهد العُلوم اللِّسانِيَّة والصَّوتِيَّة، الجزائر، ١٩٧٢، ص.٤٦. مع العِلم أنَّ البلاغيِّين كانوا يستَعمِلونَ مُصطلح (المُسبَّبة) في وَصف إحدى العِلاقات الّتي لا بُدَّ أن تَكونَ بَين المَعنى المَجازيِّ والمَعنى الحَقيقيِّ في المَجاز المُرسَل. فعلى الرّغمِ مِن التَّداخُل الّذي قد يَنشأُ بَين هذا المُصطلح وبَين ما تَرجمه الأُستاذُ به مِن نَفس المُصطلح فهو (غير مسبّبة) جديرٌ بالتّحقيق إذ يصبُّ في نفس البنية المَفهوميّة تحت علاقة العام والخاص.

2 Look at: Rita Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme, Terminologies nouvelles (Terminologie et diversité culturelle), Rifal, n° 21, Bruxelles, Juin 2000, p.59.

دائـرة المَنطـوق بـه، المَحسوس كَمصدر الفِعل مِثل القِيام في الـزَّمن الماضـي، وفي النِّهاية تَأتي الدّلالة المَعنويَّة، لأَنَّ الحواس ليست وسيلةً إليها، وإنَّما الفِكر هـو الّذي يوصِل إلى هذه الدّلالة كَدلالة الفِعل على الفاعل»[1].

ـ فَكذلِك يُثبِت أحمد نعيم الكَراعين هذا التّقسيمَ مُعلِّقاً عليْه:

«وقد قدّمَ ابنُ جنّي الدّلالـةَ (الصِّناعيّة) الصّرفيّةَ على الدّلالة المعنويّة واعتبَرها أقـوى مِنها [...] وبيّن أثـرَ الصِّيغة على الدّلالـة»[2] ويستوقِفه عِنـدَ هـذا الحـدِّ تعـرُّض الغربيِّين لِلدّلالة الصّرفيّة باسم المورفيم[3].

وَمن «تدبَّر أعمال عبد القاهر الجُرجانِيِّ يَجِده بَنى نَظرِيَّته الّتي سمَّاها (النَّظم) أو (مَعاني النَّحو وأحكامه) على أُسُسٍ أربعةٍ واضِحةٍ، لا يَتِمّ النَّظمُ إلاَّ بها:

- **الأَسـاسُ الأَوَّل:** مَعـاني النَّحـو، ودلالـة هـذا المُصطلح عِنـدَه يُعـدُّ مِـن أهـمِّ أسُس مَنهجِه وأخطرِها.
- **الأَساسُ الثَّاني:** البُنى الشَّكلِيَّة الّتي تُحدِّد هذه المَعاني.
- **الأَساسُ الثَّالِث:** إمْكانات التَّأليف وطُرُق التَّعليق بَين الكَلِم.
- **الأَسـاسُ الرَّابـع:** مـا يَجِـب أن يَكـونَ عليـه التَّرتيـب بـيْن الكلِمـات وِفقـاً لِجوانِبَ ثلاثة: (الاختِيار ـ المَوقِعيَّة ـ المُطابقة).

وَيأتي الإعـرابُ نَتيجـةً لِتكامُل هـذه الأُسُس، وطِبقـاً لِتآلُفِهـا وانسجامها. يقـول عبد القاهر:

اللَّفظُ تَبَعٌ لِلمَعنى في النَّظم، وأنَّ الكَلِم تَترتَّب في النُّطقِ بِسبب ترتُّب مَعانيها في النَّفس، وأنَّها لَو خَلَت مِن مَعانيها حتَّى تَتجرَّد أصواتاً وأصداءَ حُروفٍ»[4].

---

1 عبد القادر حسين، أثر النُّحاة في البَحْث البَلاغيّ، دار غريب، القاهِرة، ١٩٩٨، ص.٢٨٩- ٢٩٠.

2 أ. ن. الكَراعين، عِلم الدّلالة: بيْن النّظر والتّطبيق، ط.١، المُؤسّسة الجامِعيّة لِلدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص.٩٧.

3 المَرجع نفسه، ص.٩٨.

4 مُصطفى النحاس، مِن قَضايَا اللُّغة، ط.١، مَطبوعات جَامِعة الكُوَيْت، الكُوَيْت، ١٩٩٥، ص.٢٦٧- ٢٦٨.

فنُلاحِظ أنّ البُنى الشّكليّة تحتلُّ الأساسَ الثّاني على الرّغم مِن إيلاء الجرجانيّ المَعنى المَكانة الأولى ضِمنَ الأسُس السّابقة.

وليست هذه الظّاهرة وقفاً على اللّغة العربيّة إذ «تُلاحظ جليّا العلاقة المسبّبة للدّليل اللّغويّ في اللّغة الفرنسيّة [أيضاً] على مستوى صيغها المركّبة والمبنيّة، فبات من الممكن لِلدّلائل المعجميّة الفرنسيّة أن تتجلّى أحيانا وهي مسبّبة من منظور صرفيّ : فكلمة (**Pommier**) تدلّ على شجرة ثمارها التّفّاح (**Pommes**)، وكذلك ينتج عن شجرة (**L'abricotier**) المشمش (**Abricots**) ...».[1] والتَّصريف هنا بمعنى العَمليَّة الّتي تَجعل بَعضَ أقسام الكلِمات تَخضع لِتَنوُّعات في صوَرها تَدلُّ بِذاتِها على معانٍ مُعيَّنة أو تُخصِّص وَظائفَ نَحويَّة في الجُمل.

٢,٢,١ الحدود والتّعريفات عند الفلاسفة

١.٢.٢.١ الفلسفة الإغريقيّة والتّحليل اللّسانيّ

إذا ما التفتنا إلى الفلسفة الإغريقيّة، وبكلّ عهودها تقريباً، نجد الأبحاثَ في التّعريفات والحدود وضبط المُصطلحات بها، تستهوي روّادَها. فهذا أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق. م) قد جعل مفهومَ التّعريف - وهو قسيم البحث المصطلحيّ - في مركز نظريّته اللّغويّة[2]. بل كان ينظر إلى هذه الأخيرة على أنّها الآلة المفرّعة، وذلك في إطار البحث التّأثيليّ[3] الذي أرساه، ولم يبنِ عليها منطقه (الأورغانون) فحسب،

---

1 Aïno Niklas-Salminen, La lexicologie, Armand Colin / Masson, Paris, 1997, p.12.

2 هي نظريّة طالما تحمّس لها بعض اللّسانيّين من أمثال جون لاينز J. Lyons الّذي ما انفكّ يردّدها تحت تسمية (النّظريّة اللّغويّة التّقليديّة)، وأَكْثَرَ مِن مقابلتها بالنّظريّات اللّسانيّة الحديثة، والانتصار لها كأنّنا به يريد إحياء الدّرس اللّغويّ اليونانيّ بالأخصّ. ينظر :

John Lyons, Linguistique générale : Introduction à la linguistique théorique, Trad. Fr. par F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Coll. Langue et langage, Ed. Librairie Larousse, Paris, 1970, p.131 et p.308.

3 هو بحثٌ كَثيرًا ما يَتداخل مع اللِّسانِيَّات التَّاريخيَّة بل حتَّى مع النَّحو المُقارن. فهذه جاكلين بيكوش J. Picoche تَرى أنَّه ظهر بِاكتِشاف اللُّغة السَّنسكْريتِيَّة، وتطوَّر بِصورةٍ باهِرةٍ إبَّان القرن الثَّامِن عشر سِيَّما في أواخِره. لِهذا يُطلَق عليه في اللُّغة الفِرنسِيَّة مَثلاً مُصطلح:

لكن نظريّة الطّبيعة الفيزيائيّة التي جاد بها، وكذلك نظريّة الوجود الميتافيزيقيّ (ما وراء الطّبيعة) الّتي خاض فيها. وهي تُعدُّ جُزءاً مِمّا ذكره ي. أ. نيدا تحت عُنوان "مداخِل عمليّة مُختلِفة إلى المَعنى "إذ قال:

«تُعتبَر النّظريّة الفلسفيّة التّقليديّة الخاصّة (بالصّورة الذّهنيّة) مَدخَلاً عِلميّاً إلى مَوضوع المَعنى استُعمِل في الماضي استِعمالاً واسِعاً. ويَفترِض هذا المَدخَلُ أنّ المَعنى الحقيقيّ لِلمُفردة اللُّغويّة يُمكِن أن يتوازن بِطريقةٍ ما مع الصّورة الذّهنيّة المُقترنة بِالرَّمز. ويُفيد هذا المَدخَل على ما يبدو في تبسيط دِراسة المَعنى»[1]. علماً أنّ تقليب الكلمة، وتفحّص أوجه استعمالاتها لَهُو جزء من البحث المصطلحيّ، ها هو ذا أرسطو يرتاده بكثرة حتى قيل إنّه ليس له مؤلَّفٌ خالٍ من الإشارات اللّغويّة من هذه الطّبيعة[2].

ويَنبغي التَّذكيرُ هنا أنَّ «كثيراً مِمَّا يَعتقِد المَرءُ اليومَ أنَّه مِن المَسائل اللُّغويَّة المُبكِّرة يندرِج تَحت العُنوان العام **philosophia** [...] الّذي يُغطِّي في اليونان القديمة مجالاً أوْسع بِكثيرٍ مِمَّا تُغطِّي كلِمةُ "فلسفة **philosophy** "في الوقت الحالي، وهو عُنوانٌ يضُمُّ فِعليّاً كلَّ مجالات المَعرفة الإنسانيَّة»[3].

إذا كان الفلاسفةُ قد مارسوا ـ مُنذ عهود سالِفة ـ ما يُدعى بخطاب الحُدود فَبِما شغلَ بالَهم مِن مُحاولاتٍ ساعية إلى إدراك جواهِر الأشياء، وتَحديد الكائنات، والتّأمُّل فيها مِن أجل الوعْي بالمَوجود. وما إشرافُهم على السّيْل المتدفّق مِن المعاني وحِرصُهم على إرهاقِها في الدّلائل اللّفظيّة إلا اجتهادات مِنهم رامية إلى صُنع قوالب

يُنظَر: (Recherche étymologique), Jacqueline Picoche, Dictionnaire étymologique du Français, (Introduction), Coll. Les usuels du Robert, Ed. Dic. Le Robert / Poche, Paris, 1994, p.II

1 **يوجين أ. نيدا، نَحْوَ عِلم التّرجمة، ترجمة ماجد النجار، سِلسلة الكُتب المُترجمة (٣٢)، مطبوعات وِزارة الإعلام، العِراق، ١٩٧٦، ص.٧٧.**

2 **يُنظر: Franco Lo Piparo, Aristote : La syllabe comme modèle de signification et de la définition, in La définition, actes du colloque « La définition » (Organisé par le CELEX de l'univ. Paris-nord, les 18 et 19 Nov. 1988), Librairie Larousse, Paris, 1990, p.24.**

3 **ر. هـ. روبنز، موجَز تاريخ عِلم اللُّغة (في الغرْب)، ترجمة أحمد عوَض، سِلسلة عالم المَعرِفة (٢٢٧)، المجلِس الوطنيّ لِلثّقافة والفُنون والآداب، الكُويت، ١٩٩٧، ص.٣٨.**

موضوعاتية (Thématiques) لظواهر الفكر[1]. فاهتدوا بذلك إلى طريقة وضع التّعريفات التي اعتمدوا لضبطها الكليّاتِ المنطقيةَ، وهي موضوعة مبدئيّا كإجراءاتٍ فكرية، الغايةُ مِنها هي إقحامُ المتجادِلين ـ حسْب ما ذهب إليه أرسطو ـ في جوٍّ مِن الشُّعور بالمعاني (الحَدَس) الّذي يَتبعُه إدراكُ ماهيّات الأشياء ومعرِفة حقائق الظّواهر الطّبيعية واستِنطاق أحداث ما وراء الطبيعة (ميتافيزقيّة). وكذلِك مِن أجل جلب اهتمام الرّاغِبين في الفهْم، أولئك المتجادِلين خاصّةً. يتحكّمُ ـ في الحقيقة ـ في كلِّ ما يترقّبُه الفيلسوفُ ويجري في أذهان المتخاطِبين، نوعٌ مِن التّفكير التّحليليّ الّذي ما هو إلاّ استدلالٌ، أو يُستحسن أن يُنعتَ هكذا.

ـ ينقل ف. لو بيبارو (F. Lo Piparo) قوْلاً قاله أرسطو حول هذه النّقطة، إليك مِنه هذا المُقتطَف:

«تَنطلِق بدايةُ كُلِّ جَدلٍ مِن تلفُّظ الخصْم بشيءٍ لَه دلالةٌ صريحةٌ عِندَه وبالنِّسبة لغيْرِه. فشُعورُ المرْء بالدّلالة أوّلُ شرطٍ يتقدَّم به النّاسُ إلى الحَديث، بل هو الّذي يَجعلهم يُقدمون إليْه. فعندما تَستدلُّ لِصالح أُطروحةٍ مُعيَّنةٍ أو لِقضيَّةٍ ما، فنُقطةُ الانطِلاق ليْست النَّظرَ فيما أثْبته أو نَفاه الخَصْمُ مِن وُجودِ أو عدمِ وجودِ شيءٍ ما، وإلاَّ ـ ولِكي يُعلِّل صِدق وجود ذلِك الشّيء ـ سيعترض عليك ذلك الخَصْمُ بقوْله أنّك مُقتنِعٌ ومُعترِفٌ بما كان يستعدُّ لِلانتِصار لَه وبذلك سيدحضك»[2].

فعِند أرسطو المعنى يولِّد الكلام باعتِباره يُشغِل النّاسَ. وكذلِك يُعتبَر الحديثُ صيَّاغةً لِلدّلالة ولا بدّ مِن إحقاقِ هذه الأخيرة بحدودٍ تعريفيّةٍ لكي يُبلغَ تمامُ الأوَّل. ثمّ «إنَّ كلَّ خبرٍ مَحصولٍ عليه عن طريق البَرْهَنَة ناتِجٌ عن مَعرفةٍ سابِقة الوجود»[3] وَإنْ كان صاحبُها مِن شأنِه أنْ يتوسّلَ باللُّغة ـ وهو يُستفسَر عن الدّلالة المَقصودة ـ تُعِدُّها وتَبنيها وَتُنظِّمها وَتُجسِّمها. عِلماً أنّ «الاستِعمالَ الأرِسطيّ لِلُّغة كنِظامٍ لِلتّصنيف الصّحيح لِلمَعرفة، بما أنّ اللُّغة لا تُجسِّد العِلاقات وحسْب، بل وتَكشِف النِّقابَ عنها

---

1 Look at: Sylvain Auroux, La définition et la théorie des idées, in La définition.., p.30.
2 Franco Lo Piparo, Op. cit., p.25.
3 Ibid., p.24.

أيضاً»[١]؛ فنِظاميّةُ اللُّغة عند دي سوسير متَّصِلة نسبيّاً بنظرة أرسطو هذه، غير أنّ ذاك ذهبَ مذاهِبَ شتّى في تصوير علاقة الفكر باللُّغة إذْ قَصَر وجودَ الأوَّل على توفُّر الثَّانية فعِندَه لا فكرَ بدون لُغة. والأوَّلُ مَرهونٌ بشروط الثّانية وقد عارض فكرةَ وُجود الفِكر بدون اللُّغة وعبّر عن ذلِك بالضّبابية الّتي ستشغُل ذلِك الفِكر الّذي يُزعَم وُجوده خارِج اللُّغة. وقد انساقَ خلفَ هذا الاعتِقاد جُمهورٌ مِن المُفكِّرين بل هناك مَن سبق إليه مِن أمثال ف. هومبلت[٢]. وترديد المحدثين لهذه النّظريّة يسودها الإحالات إلى دي سوسير من ذلك ما عمد إليه إ. بنفنيست بيْنما يهتمّ أكثر بتحديد النُّقطة الّتي يتِمّ بها التّداخُلُ بيْن الفِكر واللُّغة. ويراها في كون الفِكر ليس مُجرّد انعِكاسٍ لِلعالَم بقدرِ ما هو تنظيمٌ رمزيٌّ لَه، بهذا يُمكِن لِلُّغة الّتي يُعبَّر بها عن هذا التّنظيم المَدعو رغمَ ذلِك تمثيلاً أنّ تلتقي بالفِكر عِند هذه النُّقطة[٣]، وهو ما أسماه تودوروف استحضاراً[٤]. وهذه الإمكانيّة اللاّمُتناهية تَظلّ أداةً رمزيّةً إذ لِكلِّ شيءٍ اسمٌ ويُشار إلى أشياء العالَم بأصواتٍ تَسمح باستِحضارِها بسُهولة حتّى في حالة غيّابها[٥].

لِهذا يُقاسُ تفوُّقُ لُغةٍ على غيْرِها بمدى امتِيّاز النّشاط الفِكريّ والعِلميّ لِلقومِ الّذي يُمثِّل الأولى على نشاط القوم الّذي يتحدّث بالثّانية مع تبنِّي كلٍّ لِلُغته القوميّة. ويُتحقّق مِن سلامة هذه النّظرة بمُجرّد مُلاحظة ما يعمد إليه بعضُ المُفكِّرين مِن الإقبال على اعتِماد اللُّغة الكفيلة بنقلِ أفكارِهم مهما كانت غيْر قوميّة. ذلِك لأنّ النّشاط الفِكريّ والعِلميّ سينعكِس - لا مَحالةَ - على نِظام تِلك اللُّغة المَفهوميّ بما

---

1 يوجين أ. نيدا، نَحْوَ عِلم التّرجمة..، ص.٧٧.

2 Wilhelm Von Humboldt, Introduction à l'œuvre sur le Kavi et autres essais, Trad. et introduction de Pierre Caussat, Coll. L'ordre philosophique, Ed. du Seuil, Paris, 1974, p.85-86.

3 Look at: Emile. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T. 1, Coll. Idéa, Ed. Cérès, Tunis, 1995, p.33.

4 يُنظَر: محمّد سبيلا وعبد السّلام بنعبد العالي، اللُّغة: نُصوصٌ مُختارة، ط.٢، سِلسلة دفاتر فلسفيّة (٥)، دار توبقال لِلنّشر، الرّباط، ١٩٩٨، ص.٢٥. «العلامة والرّمز» مُترجَم مِن: T. Todorov, Signe et symbole, In Philosopher, Ed. Fayard, 19880, p.129-134.

5 بول شوشار، اللُّغة والفِكر، ترجمة صلاح أبو الوليد، سِلسلة ماذا أعرف ؟ رقم ١٢، المَنشورات العربيّة، (د. ب)، (د. ت)، ص.٣٢.

أنّ تِلك القدرة الرّمزيّة «هي أساسُ الوظائف المَفهوميّة»[1]. وفي هذا الصّدد يَقول ع. ر. الحاج صالح مُعلِّقاً على النّظرات المُتطرِّفة إلى اللُّغات:

«وما يُمكِن أن تختصّ به أمّةٌ دون أخرى ويَكون لَه علاقة بأخلاقِها وعوائِدها هو نِظامُها المَفهوميُّ المُعبَّرُ عنه بالمُفردات. أمّا مَباني اللُّغةُ (أصواتُها وصيّغُها) الأساسيّة الخاصّة بها فليست تابعةً بجُملتِها لِلنِّظام المَفهوميِّ بل لِعددٍ كبيرٍ مِن العوامِل تَتداخَل وتَتشابك»[2]. حقّاً «فكلُّ لُغةٍ تَعرِف أنماطاً مُتنوِّعة في الشّكلِ والمَفهوم، فبيْنما نجِد لُغاتٍ مِثلَ العربيّة والسّنسكريتيّة وبعضَ اللُّغات السّلافيّة تعرِف وحداتٍ صرفيّةً لِلتّثنية تَقوم بهذه الوظيفة النّحويّة، ونجِد لُغاتٍ أخرى مِثلَ الألمانيّة والفِرنسيّة والإنجليزيّة لا تَعرِف مِثلَ هذه الوحدات، كذلِك الأمرُ بالنِّسبة لِوسائل تكوين الصِّيغ الصّرفيّة لِلأسماء والأفعال وأنواعِها»[3].

لَقد عمل أبو حامِد الغزاليّ على الرّبط بيْن اللُّغة ومَلَكة الإنسان على التّمييز فجعل مِن اللُّغة مُحتوى عاكِساً[4] وقسّم الدّلالة إلى أنواعٍ مُتراوحة بيْن التّخصيص والتعميم[5].

١.٢.٢.٢ الفلسفة التّحليليّة واللِّسانيّة:

لعلَّ ما ساد في إنجلترا والوِلايات المُتَّحدة الأمريكيَّة مُنذ الحرب العالميَّة الثَّانية مِن تيَّارٍ وُسِم بـ: **الفلسفة التَّحليليَّة واللِّسانيَّة** هو امتِدادٌ ونَقدٌ في آنٍ واحِدٍ لِتلك النَّظرة الأَرسطِيَّة إلى اللُّغة القائمة على الانطلاقة مِن القضيَّة **(Proposition)** في التَّحليل الرَّامي إلى عقلنة الكوْن (المحسوس والمُجرَّد) وهي المُرتبطة عِندها بالمُسنَد والمُسنَد إليه فقط، وليس بالمُتصوَّر الّذي يبدو أنّه قابلُ التَّجزِئة، بل وتُجزَّأ عناصِرُ الواقِع مِن

---

1 **E. Benveniste, Op. cit., p.32.**

2 **ع. ر. الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (٣)، اللّسانيّات، م.٢، ع.١، مَعهد العُلوم اللِّسانِيَّة والصَّوتِيَّة، الجزائر، ١٩٧٢، ص.٠٧.**

3 **ح. د. كريم زكي، أُصول تُراثيَّة في عِلم اللُّغة، ط.٢، سلسلة المَكتبة اللُّغويَّة (١)، مَكتبة الأنجلوالمصريَّة، ١٩٨٥، ص.٢٢٧. نقله عن: فندريس، اللُّغة، ص.١٢٧.**

4 **يُنظَر: حلمى خليل، العربيّة والغُموض، ط.١، دار المَعرفة الجامعيّة، القاهِرة، ١٩٨٨، ص.٧٥.**

5 **طاهر سليمان حمودة، دراسة المَعنى عِند الأصوليّين، الدّار الجامعيّة لِلطّباعة، الاسكندريّة، ١٩٨٣، ص.١٨.**

خِلاله ما دام هذا الأخير مُصنَّفٌ به. واللُّغة الأداة كفيلةٌ بأن تُنبِئَ مِن جهتِها عن هذا المُتصوَّر، وتساعِد في عمليّة فهْم المُدركات. وبما أنَّها تَرضى التَّحليلَ هي الأخرى فَتُستَنتَجُ هكذا بواسِطة الفلسفة التَّحليليَّة واللِّسانيَّة أسرارٌ كثيرةٌ كانت تختفي في كِيّان اللُّغة الّتي تَظلُّ المُحتفِظة الأمينة على المُتصوَّر، لكن يُصبح هذا الأَخير في الفلسفة التّحليليّة هو المِحوَر الّذي يَدور في فلكِه ذلِك التّحليلُ بما أنّه هو المعقل الأوّل الّذي تنْزل عن طريقه انعِكاسات عناصِر الطّبيعة في أذهان الأفراد.

ـ هذا ما يُشير إليه ي. أ. نيدا في صدد تناوُلِه أهمّ المَنافِذ الّتي يُولَج مِنها إلى اللُّغة والمَعنى:

«وهناك مَدخَلٌ إلى اللُّغة والمَعنى، يَختلِف شيْئاً ما عن المَداخِل الأخرى، ويُميِّز هذا المَدخل عملَ المَنطِقيِّين الرّمزيّين أو المُحلِّلين المَنطِقيِّين أو المُحلِّلين اللُّغويِّين كما يُسمَّوْن أحياناً ـ هذه الفِئةُ الّتي لم تقتنِع بالمَنطِق التّقليديّ لأنّه يُحدِّد فَقط الكيْفيّة الّتي يُفكِّر بها النّاس. [...] إنّ ما بَدا مُثمِراً أكثر مِن وجهة نظرهم هو الاستِقصاءُ الشّامِل لِلُّغة إمّا باعتِبارها أداةً يُعالِج بواسِطتها النّاسُ أفكارَهم أو نِظاماً يعكِس، كأيِّ نِظامٍ آخرَ تقريباً، تَفكيرَ النّاس. وطبقاً لِذلِك فإنّ المَنطقيّين الرّمزيِّين أمعنوا التّدقيقَ في اللُّغة وكشفوا عن مَشاكِلَ كثيرةٍ تغاضى عنها الآخرون أو أنّها لم تُعتبَر سِوى أمر مُسلَّم به كجُزءٍ مِن المَنطِق نفسه»[1]. يذكر ي. أ. نيدا مِمّا أسماهم بالرّمزيِّين والمَناطِقة المُحلِّلين كلاً مِن ن. تشومسكي وش. موريس، بعدما قسّم بعض المنطقيِّين الرّمزيّين إلى: **Pragmatics, Sentactics, Sémantics** [2] بالفِعل إذ

---

1 **يوجين أ. نيدا، نَحْوَ عِلم التّرجمة..، ص.٧٩.**

2 **نُشير إلى أنّ ترجمة م. النجار هي: عِلم دلالة الألفاظ (Sémantics)، عِلم بناء الجُمَل (Sentactics)، عِلم عِلاقة الرُّموز بالسُّلوك (Pragmatics). بالنِّسبة لِهذا الأخير نُلاحِظ فيه شدّة اعتِماد المُترجِم العِبارة الواصِفة لعلَّ الفترة الّتي ترجم فيها هذا المُؤلَّف لم يَكن مُصطلَح (التّداوليّة) مَعروفاً. بل الأمرُ كذلِك إذا رجعنا إلى تاريخ أوّل ترجمةٍ له وهو الثّمانينيّات رغم الاختِلاف حوله. يُنظَر مثلاً: أحمد المُتوكل، دِراسات في نحو اللُّغة العربيّة الوظيفي، ط.١، دار الثّقافة، دار البيضاء، ١٩٨٦، ص.٠٥. ويُحيل إلى مُؤلَّفه: الوظائف التّداوليّة في اللُّغة العربيّة، دار الثّقافة، دار البيضاء، ١٩٨٥.**

«يُنسَب الاستِعمالُ الحديث لِمصطلح **Pragmatics** إلى الفيلسوف تشارلز موريس **Charles Morris**؛ وذلِك فيما كَتبه سنة ١٩٣٨ حول تَلخيص الإطار العام لـ: "عِلم العلامات" **Semiotics** ورأى أنَّه يَدور حول البَحث في ثلاثة مَوضوعاتٍ هي:

١) ما يَتَّصل بالنَّظم أو التَّركيب **Syntactic** (أو **Syntax**) وأساسُه دراسة العلاقات الاصطلاحيَّة بَين الرُّموز (أو العلامات أو الإشارات) بعضها وبعض.

٢) ما يَتَّصل بعلم الدّلالة **Semantics**، وأساسُه دِراسة العلاقات بَين الرُّموز والمَوضوعات الّتي لا بُدَّ أن تأتي الرُّموزُ مُطابِقةً لَها.

٣) ما يَتَّصل بالبراجماتيَّة الّتي تَدرُس علاقة الرُّموز بتأويلاتها أو الأشياء الّتي تُفسِّرها»[1].

فهكذا عبّدت هذه الفلسفةُ الطّريقَ لِتحليل المَفهوم الّذي هو الجانِب الآخر لِلمُصطلح أيّاً كان انتِماؤُه، إذ أنّ الفلاسِفةَ المُتأمِّلين في هذه الظّواهِر، على الرّغم مِن اعتِمادهم التّخمين الحدسيّ في غالِب استِنتاجاتهم، فَقد وقفوا عِند حقائقَ طالَما أفادت الدّرس المُصطلحيّ في أيّامِنا هذه. فهذا ع. س. المسدّي يُلمِّح إلى أهميّة التّحليل المَفهوميّ في غيّاب المُصطلح قائلاً: «السّعي إلى تفادي المُصطلح يؤول إلى شرْح المَفهوم وتفكُّكه إلى مُركّباته التّقريبيّة مِن المَعاني وظِلال المَعاني، ولمّا كانت السّبيلُ الوحيدة هي اللُّغة فَإنّ في ذلِك ازدِواجاً وظيفِيّاً»[2].

وتَجدرُ الإشارة إلى أنَّ هذا التيَّار قد اكتسب مع الزَّمن تَسمياتٍ مُختلِفة، نَذكر مِن بَينها: التَّحليل اللِّسانيّ «**analyse linguistique**»، الاختِبار المَنطقيّ «**empirisme logique**»، تَحليل كامبريج «**analyse de Cambridge**»، فلسفة

---

1 مَحمود سليمان ياقوت، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ، ط.١، دار المَعرِفة الجامِعيَّة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص.١٧٤- ١٧٥. نقل المَوضوعات عن: C. Morris, Writings on the general theory of signs, p.06. نُلاحِظ مرّةً أخرى عدم مَساس م. س. ياقوت لِلمُصطلح الأصلي وتفضيله إيراده برسمِه الخطّي في اللُّغة المنقول عنها.

2 ع. س. المسدّي، قاموس اللِّسانيّات (مقدِّمة في عِلم المُصطلح)..، ص.١٦.

أُكسفورد[1] «philosophie d'Oxford». التَّسميَّتان الأخيرتان مأخوذتان مِن مَنشورات الجامعات الانجليزيَّة حيث طغى هذا المَنهج الفلسفيُّ اللِّسانيّ الّذي يتَّفق حولَه الفلاسفة التَّحليليّون واللِّسانيّون المَعنيّون بالخِطاب بأنَّه نشاطٌ خاصٌ بالفلسفة هادِفٌ إلى بَلورة اللُّغة والمفاهيم الّتي تُعبِّر عنها. على أنَّ هذا لا يَعني أنَّ اللِّسانيِّين ظلُّوا مَكتوفي الأيادي ولم يُبالوا بما كان مَثارَ اهتِمام أولئك، بل كثيراً ما وَجدْنا مِنهم مَن بنى آراءَه اللُّغويَّة مُعتَبِراً البُعد المَنطِقيَّ لِلُّغة.

لَقد تَولَّدت جرَّاء هذه الزَّاوية الفلسفيَّة - القديمة مِنها والحديثة - لِتناوُل اللُّغة مُصطلحاتٌ كثيراً ما كانت جِسرًا بين المجالين اللِّسانيِّ والفلسفيّ. غيْر أنَّه مَهما قيلَ عن أهميَّة الصِّلات الّتي تَقوم بيْن المَنطِق والنَّحو فكلٌّ واحد مُستقِلٌّ عن الآخر فيما يَخصُّ نَظرتهما إلى تَقسيم أشياء العالم.

وانطباع المُصطلح اللِّسانيّ بِمُختلَف الاتِّجاهات الفلسفيّة السَّائدة في العالَم عبْرَ التّاريخ، وبالتَّأثير المُتبادَل بيْنها وبيْن الدَّرس اللِّسانيّ - وذلِك في ظِلّ حِوارٍ مَعرفيٍّ هو بهذه المَنزِلة الّتي سطّرنا تحت بعض عناوينها - هو حقيقة تُفيد دِراستُها في استِجلاء مسالِك الصّياغة المُصطلحيّة اللِّسانيّة باعتِبار الفلسفة أحدَ مشاربها وبوصْف الدَّرس اللِّسانيّ واحِدًا مِن المحطّات الّتي حلّت عندها هذه الأخيرة. فهذا روبنز (R. H. Robins) يشهد قائلاً:

«وقد أحرز عِلمُ اللُّغة في ظِلِّ الرِّواقيِّين مَنزِلةً واضِحةً داخِل الإطار العام لِلفلسفة، فقد عولِجت المَسائلُ اللُّغويّة بشكلٍ واضِحٍ في أعمالٍ مُستقِلّة خُصِّصت لِلجوانِب اللُّغويّة، كما عولِجت بطريقةٍ مُنظَّمة»[2].

والرِّواقيّون هم تابِعو مدرسة فلسفيّة «ظهرت في أثينا، مُؤسِّسها هو زينون وذلِك حوالي ٣٠٠ ق. م، وقد عمل الرِّواقيُّون في عددٍ مِن المجالات الّتي عمل بها أرِسطو،

---

1 وهم الّذين يُنسَب إليهم الفيْلسوفُ الإنجليزيّ جون أوستين John. L. Austin صاحِب القَدَم الرَّاسِخة في دراسة اللُّغة العاديَّة المُمثَّلة في الكلام مِن زاويةٍ فلسفيّة تحليليّة غيْر مُعقّدة يُنْظَر:
Oswald Ducrot, Logique, structure, énonciation : lecture sur le langage, Ed. de Minuit, 1989, p.160.

2 ر. هـ. روبنز، موجَز تاريخ عِلم اللُّغة..، ص.٤٢.

ولكنّهم ـ في بعض نواحي الفلسفة والبلاغة ـ كانت لَهم مَناهِجُهم الخاصّة»[1].

ويَجدر التّنبيهُ في هذا المِضمار إلى أنّ اللِّسانيِّين المُستَحكَمَةَ آراؤُهم مِن أمثال ف. دي سوسير، وإ. بنفنيست، ون. تشومسكي «كُلّ أولئك قد تحدَّثوا مِن مَوقِع اللُّغويِّين المُحاوِرين لِروَّاد المَعرِفة الأخرى ولاسيّما مِنها المعرِفة الفلسفيَّة، وكلُّهم قد أبان عن وعْيٍ حادٍّ بالمُشكِل الإبستيمي الّذي تُواجِهه اللِّسانيّات في تَلاقحها مع العُلوم الإنسانيّة الأخرى»[2]. ويُعاوِدنا هنا التِفات إ. بنفنيست إلى تعريف المعجم الفلسفي الّذي أسنده لالانْد **(Lalande)** لِمَفهوم مُصطلح (البنية) ومِن زاوية فلسفيّة لِيُقارِن به ما أطلع به جمهور القُرّاء مِن تاريخ هذا المَفهوم الّذي ثارت حولَه مُناقشات تكفّلت بها أطرافٌ عِدّة[3]. فأنّى لَنا والحالُ هذه أن نتثبَّتَ مِن أنَّنا وضعنا أيدينا على المفاهيم المَقصودة ونحن مُطالَبون بِتحليلِها إذا ما تغاضيْنا عن سَبْرَ أغوار المُصطلحات الّتي تَكون قد أدَّتها وفي مَجالاتٍ مُتنوِّعة؟.

فهكذا يرسم لَنا ع. س. المسدّي صورةً عن بقاء بل تطوّر التّأثير المُتبادَل بيْن اللِّسانيّات والفلسفة الّذي يصدر عنه المُصطلحُ قائلاً:

«نحن إذن أمام وضْعٍ مَعرِفيٍّ جديدٍ: اللِّسانيّاتُ فيه تُواجِه قَضايا كانت تُسنَد إسناداً كُلِيّاً لِحقل الفلسفة، والفلاسِفةُ فيه يَنتبِهون انتِباهاً فَجْئِيّاً لِلثّورة المَعرِفيّة الّتي تُنجِزها العُلومُ اللِّسانيّة، فإذا بِهم يَنتقِلون مِن مِنصّةٍ إلى أخرى: كانوا يَهتمُّون بِاللُّغة فتحوّلوا إلى الاهتِمام بِمنهج اللُّغويِّين في دِراسة اللُّغة»[4]. هذا المَنهج الّذي تَنوّعت آراءُ اللِّسانيِّين حوْلَه حتّى تعدّدت المُقارباتُ بِداخِله ذاته، وهو الّذي غزا عِدّة مجالاتٍ مَعرِفيّة فضْلاً عن الفلسفة، وإلى حدٍّ كبير حتّى صار مَوضوع تردُّد بعض اللِّسانيِّين أنفسهم نظرًا لِما يجني على مَجال اختِصاصهم مِن المَفاهيم المُزيّفة والمُروّج

---

1 ر. هـ. روبنز، المرجع السّابق، ص.٤١.

2 ع. س. المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد اللَّه للنَّشر والتَّوزيع، تونس، (د.ت)، ص.١٨.

3 **Look at: Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T. 1, Coll. Idéa, Ed. Cérès, Tunis, 1995, p.97.**

4 ع. س. المسدّي، المرجع نفسه، ص.١٨.

لَها بعدما تكون قد تراكمت في ساحتها انطِباعاتُ المُفكِّرين الّذين طرقوها[1].

لعلّ مِثل هذا التّخوّف هو الّذي قاد ج. مونان إلى التّحذير مِن مَغبّة الوُلوج إلى عالَم اللِّسانيّات بِدعامة أمثال ميشال فوكو وكلود ليفي شتراوس وموريس ميرلو بونتي ورولان بارت...الخ[2]، مُقصياً هؤلاء مِن دائرة المُفصحين عن المَنهج اللِّساني الدّقيق والحقيقيّ. لكن ونحن في حُدود الدّرس المُصطلحيّ لا غِنىً لَنا مِن إعادة الاعتِبار لِلصِّلات التّاريخيّة والفِكريّة الّتي تعايشت في ظِلالِها مُختلَف المَجالات الّتي يُكون المُصطلحُ اللِّسانيُّ قد طافَ حولَها أو لقّح مَفاهيمَها وغذَاها.

٣,٢,١ إسهامات العلماء والتّقنيّين في تنظيم المصطلحيّات

نستنتج مُنذ اللّحظة ممّا سبق عرضُه من الأشتات المكوّنة لمادّة المصطلحيّات أنّ المصطلح توليداً وبحثاً كانت له أصولٌ قديمة، لكنّ تنظيمه وإكساب المصطلحيّات وضعًا علميًّا أمرٌ حديث بالنّسبة لتاريخ اللّغة أيّاً كانت، ولأعمار العلوم والفلسفات مهما تنوّعت.

أمّا المُصطلحيّات الحديثة فقد مهّدت لها تلك الأعمالُ الّتي حقّقها بعض العلماء في القرن الثّامن عشر الميلاديّ على مستوى الثّقافة الغربيّة، من أمثال لافوازييه **(Lavoisier)**[3]، وبيرتولي **(Bertholet)** في ميدان الكيمياء، ولينيه **(Linné)** في ميدانيْ علم النّبات وعلم الحيوان. وهي أعمال تترجِمُ الأهمّيةَ التي شغلتها تسميّة المفاهيم العلميّة لدى الاختصاصيّين آنذاك. وتتمثّل تِلك الأعمال في معاجم مصطلحيّة بهذا المفهوم: «المعجم : **Lexicon/ Lexique** يقتصر على إدراج مجموعة محصورة من المصطلحات تنتمي إلى حقل معرفيّ محدّد ولا تكون مصحوبة بالمعلومات التي

---

1 **O. Ducrot, Le structuralisme en linguistique, Coll. Qu'est ce que le structuralisme?, Ed. Seuil, Paris, 1968, p.18.**

2 **G. Mounin, Clefs pour la linguistique, 19éme éd. Segheres, Paris, 1971, p.07-11.**

3 ينظر حول انطباق معنى (المصطلحيّة) على معجمه:

R. Dubuc, Manuel pratique de terminologie, Ed. Linguatech (Montréal), C. I. L. F (Paris), (s. d), p.14.

نجدها في القواميس»[١].

ثمّ أخذ العلماء خلال القرن التّاسع عشر يفكّرون في ضرورة التّمكّن من قواعد تكوين المصطلحات بالنّسبة لكلّ اختصاصٍ، وذلك نظرًا لبداية تدوين العلوم، فعُبّر عن هذه الحاجة أثناء النّدوات العالميّة لعلماء النّبات (١٨٦٧)، فعلماء الحيوان (١٨٨٩)، فعلماء الكيمياء (١٨٩٢)[٢].

فإذا كان القرنان الثّامن عشر والتّاسع عشر قد شهدا إقبال العلماء على المصطلح، فسنجد القرن العشرين متميّزاً باحتواء التّقنيّين لقضيّة المصطلح، لاسيّما في ثلثه الثّاني، وذلك بفضل التّقدّم التّكنولوجيّ الّذي اتّسم به القرن العشرين. لهذا يشير آلان رِيـيْ **(A. Rey)**[٣] إلى حتميّة ميلاد البحث المصطلحيّ في القرن الثّامن عشر وتطوّره بتزامن كلّ من التّقدّم العلميّ والتّطوّر التّقنيّ بظهور الحاجات إلى التّواصل الاجتماعيّ: فنبتت جرّاء ذلك، وعفويّاً، فكرة العناية بالمصطلح العلميّ والتّقنيّ، لكنّه يجزم بأنّ المصطلحيّات بوصفها مشروعاً علميّاً لم تشهد النّور إلاّ في غضون القرن العشرين، سرعان ما تحوّلت بعد ذلك (ومؤخّراً) إلى نشاط اجتماعيّ مكثّف. كما يذهب إلى أنّ المصطلح **(Terminologie)** بمفهوم البحث المصطلحيّ ـ (إسناد إليه وظيفة البحث في المصطلحات باستخراجها من ميادينها المحدّدة وتوضيح مفاهيمها ...الخ) ـ قد استخدم لأوّل مرّة من طرف كريستيان غوتلفريد **(Cristian Gotlfried)** (١٧٤٧ ـ ١٨٣٢) وذلك في ١٧٨٨[٤].

يتّضح من هذا الرّأي وممّا سبقت الإشارة إليه أعلاه أنّ الفضلَ في تعبيد الطّريق

---

1 ينظر: ليلى المسعوديّ، ملاحظات حول معجم اللّسانيّات، اللّسان العربيّ، ع.٣٥، مكتب تنسيق التّعريب، الرّباط، ١٩٩١، ص.٢٠٩.

2 ينظر: Maria-Teresa Cabrè, La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cornier et John Humbley, P.U.Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998, p.22.

3 هو أصلاً متخصّص في صناعة المعاجم (Lexicographe) ، وأمين عام لسلسلة القواميس المسمّاة (Petit Robert)، عضو في C. N. R. S (باريس)، وله دراسات جمّة حول المصطلحيّات كاختصاص.

4 Look at: Alain Rey, La terminologie : Noms et notions, coll : Que sais-je ?, P.U.F, Paris, 1979, p.06.

للمصطلحيّات يعود إلى العلميّين في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، وأنّ الجدارة في الشّروع فيها هي من حقّ التّقنيّين وذلِك في الثّلث الثّاني من القرن العشرين[1]، إذ مِن المَعلوم أنّ إطلاق العِنان لِلتّقانة فسح المَجالَ أمامَ اندِفاع تسميّاتٍ جديدة، والتِماس السُّبل المُؤدّية نحو هذه الأخيرة لم يَكن لِيخلوَ مِنه البحثُ التِّقنيُّ، وفي أيٍّ ميدانٍ كان[2].

سندرك أهمّيةَ وأدوارَ هؤلاء في تناولنا لدوافع قيّام المصطلحيّات الحديثة وتطوّرها في المَبحثيْن الثّالِث والرّابع.

٣,١ دوافع قيّام المصطلحيّات

يمكِنُ ترتيبُ الدّوافع الّتي استدعت قيّامَ المصطلحيّات الحديثة وِفقَ التّسلسل الزّمنيّ لتطوّر هذه الأخيرة، فبالتّالي هي:

١,٣,١ حاجة الإنسان إلى المصطلحات لتسمية الأشياء والمفاهيم[3]

أملتْ ظروفٌ طبيعيّةٌ قاسيّةٌ على الإنسان وضْعَ أدواتٍ عِلميّة بدْءاً من أبسطها إلى

1 أعرضنا خلال بحثنا في أصول المصطلحيّات عن الإشارة إلى المصطلح العلميّ (العلوم الطّبيعيّة والرّياضيّات) في التّراث العلميّ العربيّ، لكونه مبثوثاً في كتب متخصّصة معقّدة (طبّية "ابن سينا"، ريّاضيّة "الخوارزمي"،... إلخ). وبحثُنا لا يقوى على الخوض في غمار هذا المحيط. ثمّ إنّ المعاجم القديمة لم تخصّص له مكانة خاصّة على غرار الأوربّيّين، اللّهم إلاّ معجمين هما: "كشف الظّنون"، "كشّاف اصطلاحات الفنون"، ينظر: أعلاه، ص.٤١. لكن مساعيهما كانت قاصرة ناقصة. وينظر حول المصطلح الرّياضيّ: محمّد سويسي، لغة الرّياضيّات في العربيّة، سلسلة التّرجمة / المصطلح العلميّ، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٨٩، ص.١٧. (هي أصلاً رسالة دكتوراه دولة نوقشت بالسربون، باريس في ١٣ جانفي ١٩٦٩ بالفرنسيّة، وترجمها صاحبها إلى العربيّة).

2 Look at: Yves Gambier, Implications épistémologiques et méthodologiques de la socioterminologie, ALFA, vol. 07 / 08, 1994, p.99.

3 Look at: R. Dubuc, Manuel pratique de terminologie.., p.13.

الأجهـزة الـضّخمة والدّقيقـة، المعقّـدة في تركيباتهـا، والمحكمـة في أنظمتهـا، والمحـدّدة وظائفُهـا. تلـك الـتي سخّرها لـه التّقـدّم العلمـيّ والتّطوّر الـتّقنيّ، وقد بـدأ يهتدي إليها بينما كان في صراعٍ مع الطّبيعة التي ما انفكّ يحاول التّحكّم فيها، فوضع يدَه على بعضِ سننِها واكتشف مصادر الطّاقة، وتعاقبت الاختراعاتُ العجيبة، فعرف بذلك تحسّنا في معيشته، وتنامت متطلّباته على قدر ذلك التّحسّن أو أزيد، كما تعمّقت تصوّراتُه للحياة والعالم والإنسان ذاتِه، وأصبح يتفلسف في معتقداته وإيمانه بالله وبوجودٍ آخر، فنتج عن ذلك كلّه ضرورة العمل على تكييف لغته مع كثافة الرّصيد المعرفيّ، وتكاثر الموجودات.

في مَبحثٍ مُعنوَنٍ كالآتي: التّجديد في **مَتن اللُّغة** وفي نَحوِها (ف.٦، م.٢، ص.١٧٦)، يقول أ. مارتيني:

«بادئ ذي بدءٍ بإمكان المرء أن يَنطلِقَ مِن أنّ اللُّغة تَتطوّر مع تطوُّر حاجات التّبليغ داخِلَ الجماعة الّتي تَستعمِل هذه اللُّغة. وطبيعيٌّ أن يَرتبِطَ تطوُّر هذه الحاجات بعلاقة مُباشِرة مع تَطوُّر الجماعة على صعيد الفِكر والمُجتمع والاقتِصاد. ويَبدو هذا الأمر جليًّا في تَطوُّر المُفردات اللُّغويّة، إذ أنّ ظُهورَ سِلعٍ استِهلاكيّة جديدة يُؤدِّي إلى ظُهور تَسمياتٍ جديدة، والتّقسيم المُتنامي لِلعملِ يَجلِبُ بدوره أيضًا تَعابيرَ جديدةً تُوازي الوظائفَ المُستجدّة والتِّقنيّات المُستحدثة»[1].

عِلمًا أنّ «اللّغة هي نفسها معرفة تقنيّة وفي نفس الوقت الأداة التي يحلّل الإنسان بها وعلى مقاييسها الواقع، ومنذ أن خُلق الإنسان احتاج إلى أن يضع لهذا السّبب نفسه الألفاظ الفنّية الخاصّة، وكثر ذلك بتكاثر المسمّيات المستحدثة على ممرّ الأيّام بل القرون»[2].

وباعتبار المصطلح جزءاً هامّاً من هذه اللّغة النّوعيّة صار شُغلاً شاغِلاً للأخصّائيّين، كلّ في ميدانه. «ومِن الثّوابِت المَعرفيَّة المُطلَقة أنَّ اللُّغة ظاهِرةٌ جماعيَّةٌ

1 أ. مارتيني، مبادئ اللسانيات العامّة، ترجمة أحمد الحمو، بإشراف عبد الرحمن الحاج صالح وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٨٤- ١٩٨٥، ص.١٧٦-١٧٧.

2 عبد الرّحمن الحاج صالح، الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، اللّسان العربيّ، ع.٢٧، ١٩٨٦، ص.٤٥.

واجتِماعيَّة تتحرَّك طوْعًا كُلَّما تلقَّت مُنبِّهًا خارِجيًّا، فَما إن يستفِزّها الحافِزُ حتّى تَستجيب بِواسطة الانتِظام الدّاخليّ الّذي يُمكِّنها مِن استيعاب الحاجة المُتجدِّدة والمُقتضيات المُتوَلِّدة وهكذا تَصطنِع اللُّغةُ نَهجًا مِن الحركة الذّاتيّة»[1].

٢,٣,١ اتّصال اللّغات بعضها ببعض

ما أسفرَ عنه الدّافعُ الأوّل هو نشوءُ المصطلحيّات كاختصاصٍ أخذ في الظّهور انطلاقًا مِن أواخر القرن الثّامن عشر لصالح الثّورة الصّناعيّة[2] التي شهدتها أوربا، ممّا مهّد لخلق الأجهزة والأدوات الأولى للتّنميط التّقنيّ. فالمصطلحيّاتُ كانت في هذه المرحلة تميل أكثر إلى **مصطلحيّات مُنمّطة**[3]، إذ كان قُصارى جهودها الوقوف كحلقة وصل ما بين الأشياء وتسمياتها، والعمل على جعل هذه الأخيرة أكثر نجاعة من ذي قبل لكون الأولى تعتبر منتوجات مخصّصة للتّبادل والتّسويق. لهذا قيل إنّ المصطلحيّات تشكّلت ما بين الحربين في سياق التّنميط المعياريّ التّقنيّ. فكان الغرض منها آنيّا، ونشطت في ظلّ أحادية اللّغة.

أمّا بعد الخمسينيّات حيث تزداد التّبادلات التّجاريّة الدّوليّة تكثيفاً، وتتكوّن مجموعات جيولسانيّة[4]، تميل الشّعوب إلى التّعارف، وتمتزج ثقافاتها المتنوّعة، وتحتكّ اللّغات فيما بينها، وفي إطار تداخل الحضارات بل حتى في جوّ صراع الدّول فيما بينها وتناحرها، ومحاولة تغليب ثقافة على أخرى وذلك في عشريّات الغزو الثّقافي، وفرض سياسات معيّنة على حساب غيرها[5].

فتحسّست بذلك الدّول المتقدّمة للرّهان الجديد الّذي لا بدّ أن تنهض به المصطلحيّات في ظلّ تطلّع اللّغات إلى احتضان التّقدّم، ممّا وجّه همّها إلى ضرورة

---

1 ع. س. المسدّي، المصطلح النَّقدي، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٩٤، ص.١٢-١٣.

2 Look at: Edena Atibakwa Baboya, Terminologie européenne et terminologie africaine: Eléments de comparaison, Terminologies nouvelles, n° 21.., p.33. L'auteur cite : L. Depecker, L'ère de la terminologie informationnelle, in Revue française de linguistique appliquée, n° 2, 1998, p.07.

3 (Terminologie normalisante).

4 (Géolinguistique)

5 Look at: Marcel Diri-Kidiri, Terminologie et diversité culturelle, Terminologies nouvelles, n° 21.., p.05.

الإمساك بعمليّة التّرجمة في سبيل تتمّة العمل بواسطتها، وعن طريق معالجة مصطلحيّة متعدّدة اللّغات، فأصبح لزاماً على كلّ لغة أن تتكيّف مع ما أخذته غيرها من أشواط في تقدّمها، وأن تتحكّم في المفاهيم الوافدة إليها، فكانت المصطلحيّات إذن في ظلّ هذا المنطق الجديد **مصطلحيّات مُترجمة**[1].

لكن - مِن جهة أخرى - ظلّت الدّول النّامية تعاني من واقع الازدواجيّة اللّغويّة، وتركن إليه رغم محاولاتها الرّامية إلى التّحرّر ليس فقط من هذه الازدواجيّة، لكن من اللّغة المُسيطِرة، نافضة قيود هذه الأخيرة، حَدْوُها إحياء لغاتها القوميّة[2]، واتّخاذها مناط التّحوّل الثّقافيّ.

فأخذت هذه الدّول تضحّي إلى جانب لغات المستعمر القديم باللّغات الأمّ، مفضّلة[3] اعتناق اللّغات الوطنيّة[4]، غير أنّه ما انفكّت اللّغاتُ المتبنية أو المُبْعثة تقتفي آثار تلك المتقدّمة[5]، إذ لم يكن من السّهل عليها التّبرّأ من تبعيّتها لهذه الأخيرة. وسجّلت بذلك المصطلحيّات اهتماماتها في إطار اتّصال باللّغات عبْرَ **المُولِّد المُترجِم**[6].

١,٣,٣ تسابق الدّول الصّناعيّة إلى احتكار المنتوجات

إنّ التّنافس في سبيل وضع المواصفات التّقييسيّة لَهو أحدُ الأسباب الدّافعة

---

1 (Terminologie traductive) وهي تقابل في السّياق المشار إليه أعلاه بـ (Terminologie normalisante). ، ينظر الصّفحة السّابقة.

2 ويعتبر التّعريب الشّموليّ في الدّول العربيّة مثالاً على ذلك.

3 اللّغات واللّهجات الأصليّة التي يستعملها المواطنون في حياتهم اليوميّة.

4 مثل العربيّة الفصحى أو المشتركة.

5 يُنظَر تصويراً لهذه الحالة مجسّدة في واقع الازدواجيّة اللّغويّة في الجزائر والتّعريب في مقالات نشرها " محمّد مصايف " في جريدة " الشّعب الجزائريّة " ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧١، وقد جمع بعضها في كتاب. ينظر : محمّد مصايف، في الثّورة والتّعريب، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ١٩٨١. لاسيما هذه المقالات: " أسطورة صعوبة اللّغة العربيّة " ص.٨٧-٩٠، و" التّعريب أو الازدواج اللّغويّ " ص.٩١-٩٤، و" الازدواج اللّغويّ من جديد " ص.٩٥-٩٨، و" موقفنا من اللّغة القوميّة " ص.٩٩-١٠٦.

6 Look at: Adrien Hermans & Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles, (Nouveaux outils pour la néologie), Rint, n° 20, Bruxelles, Décembre 1999, p.37.

بالـدّول المتقدّمـة إلى اهتمـام بالمـصطلحات الـتي تحمـل عنـاوين وشـعارات تتّـصل بالاقتصاد عامّـة، وتقـيم بهـا نجاحـات معتـبرة. وكـانـت رغبـة الاتّحـاد السّوفياتيّ ـ آنذاك ـ في تجاوز التّخلّف الصّناعيّ واللّحاق بركب التّقدّم الأوربيّ وراء اهتمـام أهـل الصّناعات فيه بموضوع المصطلحات في وقت مبكّـر، إذ نجد لـوط **(D. S. Lotte)**[١] (١٨٨٩-١٩٥٠) يؤسّس ما يدعى بالمدرسة السّوفياتيّة للمصطلحيّات[٢].

وأدّت ظروف المنافسة بين الصّناعات في الدّول الغربيّة، ورغبة العلماء في الدّول المتخلّفة في التّعرّف على ما عند أقرانهم مِن العلوم، إلى تناول موضوع المصطلحات علـى المـستوى الـدّوليّ، فقامـت في هـذا الإطـار "اللّجنـة التّقنيّـة (الفنّيّـة) ٣٧"في "الفيديراليّة الدّوليّة للاتّحادات الوطنيّة للتّقييس" [٣] سنة ١٩٣٤ ببحث موضوع توحيد المصطلحات الدّوليّة في مجال الصّناعات والعلم.

فأخذت بذلك مجموعات من الباحثين تتكوّن في مجال المصطلحات من أجل وضع قواعد كفيلة بتقنينها، وعرفت إحدى هذه المجموعات فيما بعد بمدرسة فيينا للمصطلحيّات.

ومجملُ القول فيما يخصّ هذه الدّوافع يليق إيراده بقلم روبير دييبك (R. Dubuc) الّذي يستنتج قائلاً:

«بيد أنّ المصطلحيّات لم تشهد النّور إثر مجرّد الرّغبة في التّمايز، إنّ ما أدّى بها إلى الرّقيّ إلى مصاف الاختصاص المستقلّ هو التّقدّم الباهر الذي عرفته التّقنيّات من جهة، والحاجات المتناميّة إلى التّواصل بين المجموعات اللّغويّة المختلفة من جهة أخرى»[٤].

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنّ ما يعدّ دوافع بالنّسبة للغربيّين إلى تبنّي نظريّة مصطلحيّة محكمة، هو عقبات بالنّسبة للّغة العربيّة، فعلى أهلها أن يتحسّسوا خطورتها ويتّخذوها مسوغات للانطلاق.

---

1 ينظر: أسفله، الهامِش: ٢، ص.٤٢.

2 Look at: Guy Rondeau, Introduction à la terminologie, 2 éme éd, Chicoutimi Gaëtan Morin, 1983, p.07.

3 ينظر: أسفله، ص.٤٩.

4 R. Dubuc, Op. cit, p.13.

١,٤ تطوّر المصطلحيّات الحديثة

مرّ هذا التّطوّر بثلاثة أطوار، وهذا التّقسيم له ما يفسّره، سنعمد إلى ذلك على مدى كلّ طورٍ، بحيث نتتبّع الخيط الذي تشكّل أثناءه ما أسماه المصطلحيّون فيما بعد **بالنّظريّة العامّة للمصطلحيّات Théorie générale de la terminologie**، وهي التي تُدعى حاليّا بالنّظريّة المُصطلحيّة الكلاسيكيّة. وهذه الأطوار هي:

١,٤,١ الطّور الأوّل: ١٩٣٠-١٩٦٠

امتداد الممارسة المصطلحيّة:

أخذت المصطلحيّاتُ الحديثةُ تتبلْوَر خلال الثّلاثينيّات من القرن العشرين، تحديدًا بفيينا[١]. وذلك بفضل أعمال الأستاذ النّمساويّ ي. فيستر **(E. Wüster)**[٢]، في أوائل بحوثه المصطلحيّة، لاسيّما رسالته الأكاديميّة، حيث بَسَط أهمّ العوامل الّتي كانت وراء تنظيم العمل المصطلحيّ، وأقام المبادئَ الرّئيسيّة الّتي لا مناصَ منها في تحديد المصطلحات، كما اهتمّ بوضع الخطوط العريضة لمنهجيّة البحث في معالجة المعطيات المصطلحيّة.

---

1 **نخصّ النّمسا من أوربا إذ هنالك طبّقت الثّمار الأولى للمصطلحيّات، وذلك في ميدان التّقنيّات خاصّة. أمّا التّاريخ المُعلَن عنه فقد أشار إليه ج. مونان في صَدد حديثه عن عِناية المُصطلحيِّين والتِّقنيِّين السبَّاق بقضيَّة التَّعريف في مَجال مُعالجاتهم لِلمُصطلحات. يُنظَر:**
Georges Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction, Ed. Gallimard, Paris, 1963, p.127. **، ومتن النَّص المُقتبَس مِن المرجِع نفسه مُثبَتٌ أسفله، ص.٤٥.**

2 **يوجين فيستر (١٨٩٨-١٩٧٧): مهندس نمساويّ متخصّص في مجال الكهرباء، يعدّ مؤسّس المصطلحيّات الحديثة، والممثّل الرّئيسيّ لما يدعى بـ: " مدرسة فيينا للمصطلحات " - إلى جانب لوط (١٨٨٩-١٩٥٠) ممثّل " المدرسة السّوفياتيّة (آنذاك) للمصطلحات " - كما أسّس مركز البحث المصطلحيّ في مدينة فيزلبورغ (Wieselbourg)، مجهّزاً بمكتبة كبيرة، متخصّصة في المصطلحات. ينظر: علي القاسميّ، علم اللّغة وصناعة المعجم، مطبوعات جامعة الرّياض، الرّياض، ١٩٧٥، ص.١٠. يُنظَر أيضاً: M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application.., p.22.**

لقد كانت انشغالاتُ فيستر في هذه المرحلة المُبكِّرة ـ كما أكّد ذلك ج. روندو (G. Rondeau)[1]ـ منصبّة خصوصًا على وضع منهجيّة محكمَة لتخضع لها البحوثُ المصطلحيّة، وعلى فرض رؤية معياريّة استوحاها مِن ممارسته المصطلحيّة، ولم تكن مجرّد تخمينات نظريّة طالما عوّدتنا بها بداياتُ كلّ علم بينما هو في طريقه نحو التّأسُّس. صحيحٌ أنَّ تِلك التَّخمينات ذاتُ أهميَّة، لكن هذا بعدما يتكوّن موضوعُ ذلك العلم طبقا للرّأي القائل:

«يتقدّم تعريف العلم لموضوعه على تعريفه لذاته لأنّ العمليّة الأولى ينجزها العارف بالعلم، فهي إجراء داخليّ، أمّا الثّانية فيضطلع بأمرها ناقد العلم حالما يستكشف مقولاته ونواميس استدلاله، فهذه العمليّة من الإجراءات الخارجيّة»[2].

ونحن لا نستغرب هذا الطّابع، إذا عرفنا أنّ ملامح التّطبيق لم تفارق المصطلحيّات قطّ. وقد رأينا أنّ أحد الأسس التي ترتكز عليها هي ميدانيّة البحث، ثمّ إنّ المصطلحيّات نشاط يستحيل إتقانه خارج الممارسة. فهو مثل التّرجمة من هذا الباب، لهذا تنظّم في الدّول المتقدّمة تربّصات للمصطلحيّين على غرار تدريبات المترجمين. ولا ضرر في التّكرار هنا ـ بأكثر ما يستدعي المقامُ من التّوضيح ـ أنّه من جملة الدّوافع الملحّة على إنشاء علمٍ يُعنى بالمصطلحات هو ما عرفته العلوم من التّطوّر السّريع، والتّقانة من التّقدّم، انطلاقاً من القرن الثّامن عشر، فكُلّلت بازدهارٍ حضاريٍّ ترتّب عنه تفاقمُ الحاجات إلى المصطلحات لمواكبة تلك الحركة العلمية المتاحة والمتسارعة من جهة، وفتح السّبل أمام نشاطيْ التّأليف والتّرجمة اللّذيْن أخذا يشهدان نضجًا لم يسبق له مثيل، ومع شدّة اتّصال اللّغات فيما بينها من جهة أخرى، وكذلك تيسيرًا لوسائل تبادل المعلومات والانتفاع من خبرات الغير.

فلم يعد آنذاك أطوع من المصطلح في توثيق معطيات الحضارة وتخزين نتائجها من الاكتشافات العلميّة ومظاهرها من الاختراعات التّقنيّة. وهذا نظرًا لِما يتّسم به

---

1 Look at: Guy Rondeau, Introduction à la terminologie.., p.09.

2 عبد السّلام المسدّي، اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص.٢٣.

المصطلحُ من الخصائص: كالدّقّة في التّعبير عن المفاهيم، ودلالته على أشياء مادّية محدّدة، وإمكانيَّة استقرار معناه في مجال معرفيّ معيّن حيث يُستعمل، ووضوحه إلى أقصى درجة ممكِنة ...الخ. عِلمًا أنَّ «لُغات التَّخصُّص تتوخَّى الدِّقة والدّلالة المُباشِرة، وكِلتاهما سمةٌ جوهريَّة في المُصطلحات العلميَّة والتِّقنيَّة»[1]. وقد استُخلِصت هذه المميّزاتُ وغيرُها، من الإجراءات التّطبيقيّة.

فضْلاً عن ذلك **التّعريف المصطلحيّ** الّذي وَقعَ في بُؤْرة اهتِمام المُصطلحيِّين مُنذُ هذه المَرحلة إذ اعتُبِر المَطلَبَ الخطيرَ في مَجال توثيق المعلومات، والحالُ أنَّه «أُلِحَّ على ضرورة استِعمال المَوارِد المَكتبيَّة منذ نِهاية الحرب العالميَّة الأوْلى»[2]. كما لوحظ خِلالَ هذه الفترة مدى اختصاص التّعريف المصطلحيّ مثلاً بسِمَة وصف المفهوم عن طريق مفاهيم أخرى سبقَ تسجيلها لدى الأخصَّائيّين حيث تُستَثمَر باعتِبارها مَعلومات، حتَّى أنَّ مُصطلح التَّوثيق بالمَفهوم التِّقنيِّ المُتعارف عليه حالِيّاً «بَدأ يَظهر سنةَ ١٩٣١»[3]. فَأُنيطَ - في مِثل هذا المُناخ المُتيقِّظ - بالتّعريف المصطلحيّ دورُ تمييز المفاهيم بَعضها عن البَعض داخل المجال المفهوميّ الذي يتّسع له ويحدّده. وأخذَت ملامِحُ الانصِراف إلى تقدير الطَّابع اللُّغويّ لِلتَّعريفات تبدو في آفاق انشغال المُصطلحيِّين: لِهذا فَلهم فضلُ السَّبق في هذا المَيدان نُلفي ج. مونان يُشيدُ به بَعدما لاحظ إهمالَ اللِّسانيِّين وصف التَّعريفات لِسانِيًّا إلاَّ ما وقع مِنه بِصورةٍ ضِمنيَّةٍ وعفويَّة، قائلاً:

«إنَّ هذا الإجماع الأخَّاذ المُنصبَّ حوْل منْح تَعريف المُصطلحات عُنصرًا ووَضْعًا لُغويًّا مُعترَفًا به، حدث وأن عزَّزه النَّشاطُ النَّظريُّ لِلمُصطلحيِّين والمُعيِّرين مُنذ أكثر مِن رُبع قرن»[4].

فإذا ما اعتبرنا ما أبداه يوجين فيستر مِن وُجهات نَظرٍ - وهو أحدُ الرُّواد في هذا المَيدان مُنذُ ثلاثين سنة، وواحِدٌ مِن الحُجَّتيْن العالِميَّتيْن أو الثَّلاث في هذا الشَّأن -

1 محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.١٤.

2 Jacques Chaumier, Les techniques documentaires, Coll. Que sais-je ?, 2éme éd. PUF, Paris, 1974, p.06.

3 Ibid., p.06.

4 إنطِلاقًا مِن تاريخ إنجاز البحث المُشار إليه في الهامِش المُوالي والمنشور في نوفمبر ١٩٦٣ مِمَّا يُحيلُ إلى الثَّلاثينيَّات من القرن نفسه.

نُلاحِظُ أنَّه «يَضع كوْن "التَّعريفات يَنبغي أن تُعالج قبلَ المُصطلحات "بِاعتِباره مَبْدأً أساسِيًّا لِكلِّ تَنميطٍ مِعياريٍّ لِمعجمٍ عِلميٍّ وتِقنيٍّ»[1].

من هنا نستنتج أنّ أعمال ي. فيستر المصطلحيّة السّاعية خلال هذا الطّور إلى تقديم حلولٍ آنية لِمشاكل مُصطلحيَّة، تدخل في إطار ما أسماه روبير ديبيك فيما بَعْد بـ: البحث **المصطلحيّ الدّقيق (Recherche terminologique ponctuelle)**[2].

تَجدُر الإشارةُ هنا إلى أنَّه على الرّغم مِن أنَّ هَمَّ فيستر لم يكن في هذه المرحلة لغويًّا بحتًا، فوضْع اللّغة العربيّة حاليّا - ومنذ عقودٍ - قابلُ القيَّاس بأوضاع كثيرٍ من اللّغات الأوربيّة آنذاك، فالنّقص الذي كانت تعاني منه تلك اللّغات في مجال المصطلحات، وانبهارها إزاء السّيول المتدفّقة من الاختراعات والاكتشافات، والإحساس بضرورة إقامة جسورٍ فيما بين العلماء والتّقنيّين، وبيْنهم وبيْن الأشياء المُبتدَعة، كلّ ذلك وغيره حمل تلك اللّغات على استعراض مؤهّلاتها الدّاخليّة إغراءً للعلماء والتّقنيّين، فخصّصوا بعضَ الشّيء من أبحاثهم لمعالجة قضايا المصطلح واللّغات العلميّة ولغات الاختصاصات.

- وشبيهٌ بهذا التّخوُّف ما يتأسّف مِنه م.ع.م. خفاجي:

«وفي هذا الإطار اللُّغويّ العِلميّ الرّصين عملَت اللِّجانُ العِلميّةُ اللُّغويّةُ المُتخصِّصة، إلاّ أنّ سَيْلَ الألفاظ الأعجميّة الّتي لا يَستسيغُها اللِّسانُ العربيُّ أخَذ يَنتشِر بيْن الدّارسين والعامِلين في غيْبةٍ مِن حارِسٍ أو رقيب، وهنا ظهَرَت الحاجةُ إلى إجراء عِلاجٍ حاسِمٍ سريعٍ لاستِئصال هذه الشّوائب الخطيرة مِن اللُّغة العربيّة قبلَ أنْ تَستقرَّ ويَصعُب اقتِلاعُها»[3].

1 Georges Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction.., p.127. Il cite : E. Wuster, La normalisation du langage technique, p.46.

2 Look at: R. Dubuc, Manuel pratique.., p.23-24.

3 مُحمّد عبد المُنعِم خفاجي، المُصطلحُ العِلميُّ في اللُّغة العربيّة، مجلّة الحضارة الإسلاميّة، ع.٥، المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر ١٩٩٨، ص.١٠٠.

٢,٤,١ الطّور الثّاني ١٩٦٠-١٩٨٥

التّأسيس التّنظيريّ:

استفدنا من المرحلة السّابقة أنّ مؤسّسَ **المصطلحيّات الحديثة** ي. فيستر قد ترك التّخمينات النّظريّة إلى أوانها، لفائدة المنهجيّة التي مكّنته من اكتشاف الطّابع النّظاميّ للمصطلحات.

لكن في مرحلةٍ مُتأخِّرة استتبع نتائجه التّطبيقيّة تأسيسٌ تنظيريٌّ، إذ نجده يُولي فيه المصطلحيّات حظًّا من التّنظير السّاعي إلى حلِّ مشاكِل التّبليغ اللُّغويّ بالدّرجة الأولى[1]، بل سجّلت تَوصِية مُنظَّمة **ISO**[2] رَقم: ١٠٨٧ (١٩٩٠) بناءً عليه تعريفَها **المُصطلحِيَّات** باعتِبارها مَادَّةً عِلميَّةً بِالحدِّ الآتي:

«المُصطلحيَّاتُ دِراسةٌ عِلميَّة لِلمفاهيم والمُصطلحات المُستعمَلَة في لُغات الاختِصاصات»[3].

وحدث ذلِك ضِمن نشاطه التّأليفيّ حيث ينشر إلى جانب أعمالٍ تطبيقيّة أخرى مؤلّفاته التي تُعنى بالجوانب النّظريّة البحتة[4]. إذْ يُتوسَّم في ماضي أعماله مادَّةٌ

---

1 Look at: Maria Teresa Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application.., p.30.

2 ISO أي المنظّمة الدّوليّة للتّقييس، الّتي تصدر عنها اللّجنة التّقنيّة رقم: ٣٧ الكائنة بجنيف عددا من التّوصيّات الرّامية إلى إرساء مبادئ توحيد المفاهيم العلميّة، والمصطلحات اللّغويّة على النّطاق العالميّ. هذا المختصر (إيزوISO) هناك من ترجمه: المنظمة العالمية للتوحيد المعياري. يُنظر بعض من هذه التّوصيّات في مجلّة اللّسان العربيّ، ع.٢١، ١٩٨٢، ص.١٧، وع.٢٢، ١٩٨٣، توصية: ١٠٨٧، ص.٢٠١ - ٢١٣.

3 نَقلاً عن: Pierre Lerat, Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1995, p.16. كذلك: ISO (1087) : Terminologie – Vocabulaire, Ed. Organisation internationale de terminologie,Genève, 1990, 17p.

4 فيما يخصّ مؤلّفات فيستر التّطبيقيّة لهذه المرحلة ينظر: E. Wüster, Dictionnaire multilingue de la machine – outil, 1968، وقد وضع فيه الأسس المنهجيّة الواضحة المُراعيّة للجوانب العمليّة في تدوين نتائج العمل في مجال المصطلحات. إذ اختبر تخصيص دليل لغويّ أُحاديّ الدّلالة والصُّورة (دالّ واحد لمفهوم واحد)، وهذا تحرّياً لاستقراره. سيأتي انتقاد ماريّا

غزيرةٌ كانت في حاجةٍ إلى التّنظيم: فقيل بذلك عن المرحلة الثّانية إنّها اتَّصفَت بأكثر هيْكلةً وتطلّعًا إلى تدويل مسألة المصطلح وعنايةً بتوحيده وتنسيقه.

لكن قبل المضيِّ قدمًا في التّعرّف على أهمّ ما ميّز هذه المرحلة من الخصائص والأحداث، لنا عودة إلى إزاحة الشّكّ الّذي قد ينتاب البعضَ عندما لاحظنا أنّ فيستر سبقَ بالتّطبيق قبل التّنظير، ولهم الحقّ في الاستغراب بدعوى أنّه يُستبعد تقديم منهجيّة من مستوى منهجيّة ي. فيستر[1]، والسّير عليها بخطى حثيثة من غير الاستعانة بنظريّة صريحة، وبدون التّفكير في تطويرها والتّمحيص فيها، وذلك باعتماد التّنظير، علمًا بأنّ عدمه مستحيل بحجّة أنّ كلّ ممارسة في إطار منهجيّة ما تقتضي رديفها، أي التّنظير، باعتبارهما وجهين لقضيّة واحدة، فوجود أحدهما يستدعي الآخر، إلى جانب الموضوع والهدف، وكلّ هذه العناصر مجتمعة تشكّل العلم بمصراعيه النّظريّ والتّطبيقيّ.

لقد قصدنا تأجيلَ الجواب عن هذا الاستفسار، الذي طرح نفسه منذ البداية، إلى هذه المرحلة لعلاقته بها، ذلك أنّ فيستر لم يُضمِر التّنظيرَ إلاّ بالحدّ الذي

تيريزا كابري لهذا المطمح في ص.١٠٢- ١٠٥. أمّا مؤلّفاته التي عُنيت بالنّظريّة المصطلحيّة، نذكر مقاله الّذي نشره أوّل مرّة في مجلّة Linguistics الأمريكيّة تحت عنوان : " La théorie générale de la terminologie – Un domaine interdisciplinaire impliquant la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des objets " ١٩٧٤. وأعيد نشرُه « Essais de définition de la terminologie », (Actes du colloque international de terminologie 5 au 8 octobre 1975 Québec), Ed. offiel, 1976, و" الأبعاد الأربعة للعمل المصطلحيّ " ١٩٦٩. وهو مؤلّف نشر بعد موته، سنة ١٩٧٩: " مدخل إلى النّظريّة العامّة للمصطلحيّات وصناعة المعجم المصطلحيّ " و " L'etude scientifique générale de la terminologie : Zone frontalière entre la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des objets"، ويتكفّل بنشره بعد موته، سنة ١٩٨١ كلّ من " هلموت فيلبر Helmut Felber وج. روندو. وأشار ج. مونان إلى تُحفتِه في مَيدان التَّحليل المُصطلحيّ حيث درسَ حوالي ١٦٠٠ مَعجمٍ وهو Bibliographie of monolingual and technical glossaries, 1st ed, vol. 1 : National standards, UNESCO, 1955. يُنظر: ج. مونان، المَرجِع السَّابِق، ص.١٢٧.

1 لَقد عرضْنا شيْئًا مِن المَبادئ الّتي اعتمدتْها هذه المَنهجيَّة ضِمنَ نظريَّته الّتي عالجناها في الفصل الخاصّ بِاتِّجاهات المُصطلحيَّات المُختلِفة. يُنظَر: أسفله، ص.٨٧- ٨٩.

تصوّرناه آنفا، فهذا ما سيكشفه إعلانه عن اهتمامه بالنّظريّة ومنذ الأصول، عند افتتاح ندوة "مركز المعلومات الدّوليّ للمصطلحات"[1] (INFOTERM) سنة ١٩٧٥، إذ حاضر في الأصول الشّرعيّة للنّظريّة المصطلحيّة، فأشاد بفضل كلّ من:

١) **شلومان (A. Schlomann)**[2]: وهو مهندس ألمانيّ ينسب إليه مشروع إعداد المعجم الهندسيّ بستّ لغات مزوّدًا بالصّور، صدر ما بين عامي ١٩٠٦ و١٩٢٨، فنوّه فيستر بأهمّية هذا العالِم البالغة في إبراز الطّابع النّظاميّ الذي تتّسم به ألفاظُ الاختصاصات، وفي دعوته إلى إيجاد القواعد المنظّمة لوضع المصطلحات وتقنينها في مجال الهندسة خاصّة.

٢) **دي سوسير (F. De Saussure)** (١٨٥٧- ١٩١٣): اللّسانيّ السويسريّ المشهور الذي لفت الأنظار، وبطريقة علميّة، إلى نظاميّة اللّغة عامّة، وبما فيها المفردات.

٣) **دريسن (E. Dressen)**: الرّوسيّ الذي أسّس "الفدراليّة الدّوليّة للاتّحادات الوطنيّة للتّقييس ISA "[3]، فيعتبر بذلك أوّل من قدَّر أهمّية التّقييس،

---

1 تمّ تأسيس (INFOTERM) سنة ١٩٧١ بتعاون بين اليونسكو والحكومة النّمساويّة، ويتولّى إدارة المركز الأستاذ " هلموت فيلبر "، وهو متخصّص في المصطلحيّات بجامعة فيينا. ينظر: علي القاسميّ، المصطلحيّة (علم المصطلحات) النّظريّة العامّة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللّسان العربيّ، م.١٨، ج.١، ١٩٨٠، ص.٠٨.

2 هو المشرف على ذلك المعجم التّقنيّ الدّوليّ (Scholomann's illustrated technical)، وقد تعاون فريق من الخبراء المنتمين إلى عدّة دول أوربيّة من أجل إصدار من هذا العمل الرّائد في هذا الميدان ١٦ مجلّدا، تضمّ مصطلحات في ستّ لغات، يتراوح حجم كلّ منها بين ٤٠٠ و٦٠٠٠ صفحة، ولم ترتّب ألفبائيّا، وإنّما على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بحيث أسهم تصنيف المفاهيم ذاته في توضيح مدلول المصطلح. ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.١٧.

3 هذه التّرجمة لـ ISA استخدمها محمود فهمي حجازي، ينظر: المرجع نفسَه، ص.١٨. أمّا ترجمة علي القاسِميّ فهي " الاتّحاد العالميّ لجمعيّات المقاييس الوطنيّة "، ينظر: علي القاسميّ، المصطلحيّة (علم المصطلحات) النّظريّة العامّة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها..، ص.٨. وقد فضّلنا ترجمة م. ف. حجازي لحسن اختياره للمعمول به في مقابلة مصطلح: (Standardisation) المُترجَم بـ: التّقييس.

وذلك سنة ١٩٢٦.

٤) **هولمستروم (J. E. Holmstron)**: الإنجليزيّ الذي ما فتِئ يشجّع النّشرَ الدّوليّ للمصطلحات، وهذا انطلاقاً من اليونسكو، وكان يدعو إلى إنشاء هيئة دوليّة لتعنى بالمصطلحات[1].

فإنْ استمدّ ي. فيستر نظريّته المصطلحيّة من هذه الأصول، فالفضل يرجع في تطويرها خلال هذه المرحلة، إلى عنايته بالعلاقة الوطيدة التي تربط المصطلحيّات بالإعلام الآليّ وبتقنيّات التّوثيق[2]، وهما يشكّلان ميزة هذا العصر[3]. هنالك أخذت بنوك المعطيات ترى النّور، وتتنظّم المصطلحيّات في منظّمات عالميّة وأخرى ذات صبغة إقليميّة أو وطنيّة، واتّفق هذا بوضوح الأسس المصطلحيّة التي ينبغي على اللّغة أن تسير عليها في مجال التّوحيد المصطلحيّ[4].

٣,٤,١ الطّور الثّالث: ١٩٨٥-٢٠٠٠

التخطيط المصطلحيّ والطّابع الاجتماعيّ والتداوليّ للمصطلحيّات:

على الرّغم مِن أنّ مُصطلح التَّخطيط اللُّغويّ ظهر منذ عام ١٩٦٦[5]، تختصّ هذه المرحلة بانبثاق المشاريع الكبرى ضمن التّخطيطات اللّغويّة الّتي حظيت فيها المصطلحيّات بنصيب وافر، كما تبيّن، من جهة أخرى، للهيآت الوصيّة ما للمصطلحات من دور فعّال في تحديث اللّغة، وكذا المجتمع الذي يستعملها[6].

وشرعت فيها بذورُ العمل المعلوماتيّ المصطلحيّ تؤتي ثمارها مع التّطوّر الفائق

---

1 فتمّ عن جرّاء ذلك إنشاء (INFOTERM) الّذي أشرنا إليه في ص.٤٨.

2 تقنيّات التّوثيق (Techniques de documentation).

3 Look at: M. –T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application.., p.23.

4 ينظر: ليلى المسعودي، علم المصطلحات وبنوك المعطيات، اللّسان العربيّ، ع.٢٨، الرّباط، ١٩٨٧، ص.٨٥. وفي هذا المقال استعملت هي الأخرى مصطلح "التّقييس" كمقابل لمصطلح (Standardisation) الذي أشرنا إليه أعلاه.

5 يُنظَر: أ. م. عُمر، العربيَّة الصَّحيحة، ط.٢، عالم الكُتُب، القاهرة، ١٩٩٨، ص.٥٨.

6 Look at: M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application.., p.48-56.

السّرعة للمعلوميّات. فانعكس هذا على تحسين شروط العمل المصطلحيّ، ومعالجة المعطيات، وخزن المصطلحات التي تقرّها المؤسّسات المتخصّصة[1].

ثمّ إنّ للمصطلحات النّاجعة القدرة على توفير ضمانات الدّقّة والفاعليّة للمستعملين أثناء تواصلهم، ممّا زاد الدّول المتقدّمة وعيا بخطورة المصطلحيّات كعنصر أساسيّ في تطوير التّبليغ المتخصّص، وذلك في أوساط مهنيّة ورسمية وجامعيّة، لها من الأهمّيّة ما ليس هناك داعٍ إلى الشّكّ فيه[2]. فأسّست بالتّالي مراكز تُعنى بالمصطلحات[3]، وشكّلت لجاناً تقنية، بل أحيتها، يحدوها التّقييس المصطلحيّ على مستوى العلوم والتّقنيّات. كما تمّ التّفكير في تكوين اختصاصيّين في مجال المصطلحيّات تسند إليهم أدوار طلائعيّة، وذلك بما عاد المصطلحيّ يمتلكه من التّجهيزات والمصادر المكيّفة لمتطلّبات عمله[4].

أمّا من جانب التّعاون الدّوليّ الذي طفقت أهمّيته تتجسّد في خلق شبكات اتّصال ناجعة، فقد كان له بالٌ عظيمٌ في مجال المصطلحيّات[5]، إذ بادرت الأممُ في ظلّه إلى عقد اجتماعاتٍ تناقَش فيها المشاكلُ المصطلحيّة المشتركة، وتلك المشكلات النّوعيّة الخاضعة لخصوصيّات الشّعوب ثقافة، وجغرافيا، وتاريخاً[6] ...

---

1 ينظر: محمّد فهمي حجازي، بنوك المصطلحات العلميّة واللّغويّة، اللّسان العربيّ، ع.٣٥، الرّباط، ١٩٩١، ص.١٥٦.

2 ينظر: محمّد فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.١٩٥.

3 مثل (INFOTERM) (المركز الدّوليّ للتّكوين في المصطلحيّات) و (AILA) (الجمعيّة الدّوليّة للّسانيّات التّطبيقيّة)، والبنوك المصطلحيّة مثل (EURODICAUTOM) ، وشبكات التّعاون بين دول ذات لغة مشتركة مثل (RINT) (الشّبكة الدّوليّة للمولّد والمصطلح)، وبرامج التّعاون في ميدان البحث والإعلام. ففي العالم الفرنكوفونيّ أوجد (LTT) (شبكة علم متن اللّغة والمصطلحيّات والتّرجمة) وكان يعرف قبل ١٩٩٣ بـ" جامعة الشّبكات الخاصّة بالنّاطقين باللّغة الفرنسيّة " ... الخ. ينظر: M. T. Cabré, Op. cit., p.57-58.

4 ينظر: مجموع الأعمال المنشورة في مجلّة: Terminologies nouvelles, (Diversité culturelle), n° 21, Rifal, AFCFB, Bruxelles, Juin 2000.

5 Look at: M. T. Cabré, Ibid., p.56

6 ينظر: محمّد فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.٢١٢-٢١٣.

الخ. فصارت بذلك آية تحقيق هذا التّعاون المتبادل في أرضية الواقع تترجم بمدى كثافة المعلومات التي تتبادل بينها، وتُقاس بالمادّة العلمية التي يزوّد بها المصطلحيّون في إطار هذا التّعاون.

فعلى هذا المنوال المكرّس نجد مصطلحيّات الأمم المتقدّمة تخطّ طريقها نحو الأمام، ورائدها المصطلحيّ المكوَّن تكويناً حسناً، وهي محفوفة بسياسات لغويّة مرنة حيناً، وصارمة حيناً آخر، وهدفها خدمة المجتمع وتطوير العلوم.

غير أنّه إذا كانت المصطلحيّات الغربيّة - لاسيّما الأوربيّة منها - تهتمّ في هذا الطّور بدقائق الأمور وتنشُد التّقييس والتّنميط الدّوليّين، وذلك بفضل قِدمها، وتنطبع بالطّابع الإعلاميّ، فإنّ المصطلحيّات النّاشئة في أطراف أخرى من العالم كأفريقيا مثلا، لا تزال في عهودها الأولى مقبلة على محاولة تنظيم المعارف الأوّليّة، وترشيد أوجه استعمالات اللّغة من أجل التّواصل والتّثقيف، علماً أنّ ثقافاتها يغلب عليها الطّابع الشّفويّ على العموم[1].

لهذا وجدنا المصطلحيّات تعير مؤخّرا للتّنوّعات الثّقافيّة اهتماماً خاصّاً، بل جعلتها في مركز انشغالاتها[2]، وتبذل جهوداً واعدة من أجل إعادة الاعتبار للطّابع الاجتماعيّ للمصطلحات ليس فقط من أجل سدّ الفراغات التي كانت تعانيها نظراً لعدم تقصّيها فيما سبق لامتدادات اللّغة الجغرافيّة، بل أيضاً للإجحاف الذي عاناه هذا الطّابع بإسراف النّظريّة المصطلحيّة التّقليديّة[3] في معالجة قضايا التّوحيد المصطلحيّ دون إعادة الاهتمام لمدى التّنوّعات التي تكون قد طبعت أيّ لغة من تلك اللّغات الموسومة بالتّقنيّة والعلميّة كالإنجليزيّة والفرنسيّة...الخ، لا سيّما لمّا يتعلّق الأمر بالانتقال من إحداها إلى الأخرى.

---

1 Look at: Edena Atibakwa Baboya, Terminologie européenne et terminologie africaine : Eléments de comparaison.., p.32.

2 Look at: Marcel Diri-Kidiri, Terminologie et diversité culturelle.., p.27

3 ينظر: Rita Temmerman, Op. cit., p.58. حيث قارن بين النّظريّة التّقليديّة (Théorie traditionnelle) والنّظريّة الاجتماعيّة القدراتيّة (Théorie sociocoguitive)، ويقصد بالأولى نظريّة ي. فيستر. ينظر تفصيلٌ حولها أسفله، ص.٨٧- ٩٠.

فيطالب البعض بمنح مقام خاص للمصطلحيّات المتعلّقة بتلك الثّقافات[1]، فأصبح من الواضح أنّ هذه النّظرة الجديدة لم تكن لتوجد لولا ظهور التّداوليّة على السّاحة اللّسانيّة، وهي التي تناهض المصطلحيّات التي مالت كثيرًا فيما مَضى إلى المعياريّة، وبالقدر نفسه الذي آخذت به هذه الأخيرة على التّعالي[2] في تصوّر النّموذج التّواصليّ في ميدان العلوم والتّقنيّات.

كما يَرجع الأَمرُ في ذلِك إلى تمثُّل العالم العربيّ نسبيًّا لأَدوار **التَّخطيط اللُّغويِّ** الّذي أثمر كثيرًا لَدى الدُّول الغربيَّة. وقد تَرسَّخ في أذهان بَعض المُهتمِّين بقضايا اللُّغة العربيَّة ومُستقبلها مُنذ سنين، لكن حاجاته إلى الإمكانات الماديَّة والتَّنسيق عطَّلت تواجُده ميدانيًّا. وكان مِن المَفروض ألاَّ تَخفى أهميَّتُه على أيِّ لسانيٍّ جديرٍ بهذه التَّسميَّة. إلاَّ أنَّه مُؤخَّرًا نَسمع أصواتًا تُنادي بضرورة تَكثيف الجهود في هذا الاتِّجاه.

---

1 Look at: Edena Atibakwa Baboya, Ibid., p.32

2 (La transcendance)look at: M. -T. Cabré, Terminologie et linguistique : La théorie des portes, Terminologies nouvelles, n° 21.., p.13.

الفصل الثاني

تصنيف المُصطلحيّات العامة وانتماؤها

٢,١ الصُّعوباتُ الإبستمولوجيَّة والحُلولُ التِّقَنيَّة

٢,١,١ صعوباتُ تصنيف المصطلحيّات العامّة:

نتحدّث هنا عن المصطلحيّات عامّة، إذ هناك مصطلحيّات خاصّة وهي الّتي تتضمّن القواعد الخاصّة بالمصطلحات المتعلّقة بلغة بعينها مثل اللّغة العربيّة أو اللّغة الفرنسيّة أو اللّغة الألمانيّة مثلاً. وكذلك يُقصَد من جهة أخرى، بالمصطلحيّات الخاصّة تلك النّظريّات الخاصّة الّتي تصف المبادىء المتحكّمة في وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصّصة، كالكيمياء واللّسانيّات...الخ. وهذا التّمييز بين المصطلحيّات العامّة أو النّظريّة العامّة للمصطلحيّات من جهة، وبين المصطلحيّات الخاصّة من جانب آخر، يوازي التّمييز بين اللّسانيّات العامّة وبين اللّسانيّات الخاصّة بلُغةٍ ما.

لَيْس مِن اليُسر تَصنيفُ المُصطلحِيَّات. وهذا ببساطةٍ نَظرًا لِلعوامِل الآتِية:

إنّ المصطلحيّات الّتي ارتبطَ وجودُها بلُغات الاختصاصات وبالتّواصل المتخصِّصِ والمِهَنيِّ بالدّرجة الأولى، لا تقتصر وظائفُها على ميدانٍ محدّدٍ ومحصورٍ، بل تتنوّع بتنوّع هذا الأخير، وبعُمق رابطتِها بعديدٍ من الفروع المعرفيّة، لا سيّما اللّسانيّات الّتي يهمُّنا أمرُها في هذا المقام.

كما تتعيّن تلك الوظائفُ باختلاف المقامات والسّياقات التي يَتحقّق فيها العملُ المصطلحيُّ زمانيًّا ومكانيًّا، وبتعدّد وجهات النّظر التي ينـدُب تبنّيها، وكذلك بتشعّب مادّتها، سواء أَتَعلّق منها الأمرُ بالمسائل التي تعالجها أم بالأغراض التي تسعى إليها.

فهذا بالضّبطِ أوجد قائمةً طويلةً مِن المُقاربات والتّطبيقات! فَصَعُب بالتّالي اليومَ تقديمُ رؤية مُوحَّدة ومُنمّطة للمصطلحيّات، تلك الّتي عندما نراعي الظَّرف الحالي نجدُها تَفتقِر إلى وضعٍ قانونيٍّ وعلميٍّ خاصٍّ بها **(Statut)**، أو لِنَقُلْ: هي في حاجة ماسَّة إلى المَزيد مِن التَّعدُديّة في التَّناوُل المتداخِل أو ما يُدعى بطابع التّداخُليّة / تداخُل الاختصاصات فيما بينها **(Interdisciplinarité)**.

لكي لا يحوَّل هذا الأخير إلى مغالطة فكرويَّة فَعلَينا أن نَتساءلَ أوّلاً: أليس هذا تناقُضاً مُبهمًا ومُفارقةً **(Paradoxe)**؟ ثمّ إنَّ تلك الصُّعوبة نلمسُها في هذا الجانِب ذاتِه: وهو عِظم المادَّة المُصطلحيَّة المُشتَّتة المُعْوِزَة إلى التَّنظيم والضَّبط مِن جِهة، وتَواجُد الدَّرس المُصطلحيّ في مُفترَق الطُّرُق تتنازعه أطرافٌ عدَّة يكاد يذوب في كلِّ واحِدٍ مِنها فَتذهب مادّته الثَّريّة تِلك شذرًا مَذَراً، مِن جانِبٍ آخر! بل يُنادى إلى المَزيد مِن المُشاركة في إعداد مَناهجه والتَّصدّي لِمَشروع التَّنظير في مَجالِه. فَهل مِن حلٍّ تَوافُقيّ تُقدِّمه هذه الإطلالةُ على الاتّجاهات الكاشفة عن أبعاد القضيَّة الخطيرة؟

وقبل هذا نُقدِّم هذا المِثال لكيْ يتأتّى تصوُّرُ جسامة المُعضِلة الّتي تنتظِر كلَّ عازِمٍ على تَصنيف المُصلحيّات:

يزعم ع. س. المسدّي بعد خلْطٍ سنأتي إلى مُعالجته قائلاً:

«فَعِلم المُصطلح ـ على ما نُقدِّره ـ يَنتسِب سُلاليًّا إلى عُلوم التّأثيل[1] فَالقاموسيّة فَالمَعجميّة[2]، ولكنّه فرعٌ جَنينيٌّ عن عِلم الدّلالة وتَوْأمٌ لاحِقٌ لِلمُصطلحيّة بحيث

---

1 يقصُد بهذا المُصطلح: **(L'étymologie)**، يُنظَر: ع. س. المسدّي، قاموس اللِّسانيّات (مقدِّمة في عِلم المُصطلح)...، ص.٢١.

2 يقصُد بهذيْن المُصطلحيْن على التّوالي: **(LA lexicographie)** و**(LA lexicologie)**، يُنظَر: المَرجِع نفسه، ص.٢١.

يَقوم مِنها مَقام المُنظِّر الأصوليّ الضّابِط لِقواعِد النّشأة والصّيرورة»[1]. فنتساءل مُنذُ هذه الوهلة: أيْن عِلمُ المُصطلح داخِل هذه المواد العِلميّة كلِّها حيث انفرط عقْدُه؟

٢,١,٢ مُقترحاتٌ لِحلِّ الصُّعوبات:

بَعد تشخيص الصُّعوبات أعلاه نَعمد هنا إلى مَزيدٍ مِن توضيحِها مُقرِنِين إيَّاها بِما نَراه مِن حلولٍ، هي الآتِيَّة:

إنَّه مِن جنس التّسرُّع أن يُؤمَل الحديثُ في هذا الظَّرف الّذي نحن فيه - مكانيّا (العالَم العَربيّ) وزمَنيًّا (٢٠٠٣) - عن مصطلحيّات ذات وحدة المادّة والموضوع، وهذا نظرًا لِلاعتبارات الّتي أشرنا إليها أعلاه، ولِما سنراه مِن تدخُّلٍ لعدّةِ أطرافٍ اختصاصيّةٍ تتبنّى نظريّاتٍ تسعى بها إلى اقتسام ميدان المصطلحيّات مع غيرها. فَبالتَّالي لا بُدَّ مِن مُراعاةِ الأوْلويَّات في البَحث المُصطلحِيِّ الّذي يَتَّخِذ مِن المُصطلحِيَّات مَعينًا لَه (على ضَوء نَظرِيَّة مُصطلحِيَّة مَا ومَنهجٍ مُعيَّنٍ): فَليْسَ أحسن - في اعتِبارنا - مِن التَّركيز في هذه الآوِنة على إعداد المَّادَّة المُصطلحِيَّة وتَعيين مَوضوعها (الوِحدة المُصطلحِيَّة) وإحاطتِه بِما يُطاق مِن التَّدقيق، ومِن تَكثيف الجُهود في سَبيل إقامة مَنهجٍ يَستَمِدُّ شَرعِيَّته مِن نَظرِيَّاتٍ يَحِلُّ أن تُزوَّجَ بها المُصطلحِيَّاتُ. وهذا بِتسخيرِ أوجُه القَرابة بَينها وبَيْن غَيرِها مِن الفروع العِلميَّة.

الأمرُ لا يَختلِف كثيرًا عمّا تأمّل فيه ع. س. المسدّي فيما يَخصُّ اللِّسانيّات عمومًا، وهو يَقول:

«ومَعلومٌ أنّ اللِّسانيّات لم تَكن أسبق المَعارِف البشريّة إلى اتِّخاذ الظّاهِرة اللُّغويّة مَوضوعًا لِلبحث، فهي لا تستمِدُّ شرعيّتَها المَعرفيّة مِن اكتِشاف مادّة العِلم ولكِن تَستقيها مِن عِلّةٍ أخرى [...] والحاصِلُ في هذا المِضمار أنّ ما تختصُّ به اللِّسانيّاتُ في حدِّها لِمَوضوعِها الّذي هو الظّاهِرةُ اللُّغويّةُ لا يَتَكشَّف إلاّ متى استصْفيْنا مِن تاريخ الفِكر البشريّ مُقوِّمات تَعريف الحَدَث اللُّغويّ كما استقرَّ عُرفُه عليه»[2].

---

1 المَرجع نفسه، ص.٢٢.

2 ع. س. المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات..، ص.١٢١.

نُنبِّـه إلى أنَّ إقْحـام مِلـفّ المُـصطلحيَّات في سِـجلاَّت كـلّ العُلـوم قـد يُـضيِّعها في غيَاهب الفُصول الّتي ستُطوى عليها باسم شِعاراتٍ كَالتَّوحيد المُصطلحِيِّ. بل إنَّنا الآن في صدَد فَتح تِلك الفُصول لِنتصفَّحَها. فنُلاحِظ أنَّ حالَها بات يشبه حالاً مِن أحوال اللّسانيّات الاجتماعيّة الّتي سبق لها وأن مرّت مِن مِثل هذا المَضيق المُوحِش في مرحلة معيَّنة مِن تاريخ تطوُّرها. فهذا ج. ب. مارسِليسي **(J.B. Marcellesi)** وزميلُه ب. غاردن **(B. Gardin)** يُذَكِّرَانًا سنة ١٩٨٠ بموقفٍ حرجٍ ظلّتْ فيه اللّسانيّات الاجتماعيّة تعاني مِن افتقارٍ إلى موضوعٍ صارِمِ التَّحديد، إذ قليلاً ما اتّفق آنذاك المتخصِّصون في مجال هذه الأخيرة حول موضوعها الحقيقيّ رغم مرور عقدَيْن على زمن وضع مصطلح **(Sociolinguistique)** وذلك بفرنسا عام ١٩٦٢ وبعد الاتِّفاق المزعوم على الاستبدال به مصطلح **(Sociologie du langage)**[١]. وذلِك مع العِلم أنّ هذا الأخير كان هو السّائد لمدَّة حوالَي ثُلُث قرنٍ[٢]، ولا يزال يُستَعمَل حتَّى في التَّسعينيَّات[٣].

بل يُشكِّل تَصرُّف ج. أ. فيشْمَان **(J. A. Fishman)** إزاء المُصطلح اللاَّئِق لِلدِّلالَة على الفرع العِلمي الّذي يتناول تَجلِّيات اللُّغة في المُجتمع، شَهادةً صريحة فيتردّد في مُؤلَّفِه الّذي عنْونَه بـ : **(Sociolinguistique)** بَين هذا الأخير وبين مُصطلح **(Sociologie du langage)** إلى أن انتهى به المَطافُ إلى استِخدامِهما مَعًا على مَدى بَحثِه كلِّه[٤]:

ممَّا يدُلُّ على صعوبة توحيد الرُّؤية في مجال هذا الفرع العِلميِّ ! كما أدّى الأمرُ ببعض العلماء المهتمِّين بالخلفيّات المعرِفيّة الخاصّة بشتّى العلوم إلى التّضييق مِن مجالها

---

1 Look at: J. –B. Marcellesi et B. Gardin, Sociolinguistique: Approches, théorie, pratique,T.1, Ed. PUF, Paris, 1980, p.11.

2 Look at: Marcel Cohen, Matériaux pour une sociologie du langage, Ed. Albin Michel, Paris, 1956.

3 Look at: P. Achard, La sociologie du langage, Coll. Que sais-je ?, n° 2720, Ed. PUF, Paris, 1993.

4 يُنْظَر: J. A. Fishman, La sociolinguistique, Ed. Labor, Bruxelles, Nathan, Paris, 1971, p.19. ، يُطلّع على سبيل المِثال ص.١٩. حيث استعمل المُؤلّف مرَّتيْن مصطلح (sociologie du langage) ومرَّةً واحِدة مصطلح (sociolinguistique) وتكرَّر هذا التَّناوُب في الاستِعمال في ثَنايَا الكِتاب عِدَّة مرَّات.

وإرجاع مُعظَم مادّتها إلى فروعٍ علميّةٍ أخرى، مثل: إمَّا علم الاجتماع أو علم النّفس باعتبار الأوّل امتدادًا للثّاني أو إلى علم الأجناس أو علم الإناسة، وبحجّة أنّ ما أخذ يُدعى آنذاك باللّسانيّات الاجتماعيّة، إنّما حقلُها لا ينبغي أن يُنظَرَ إليه إلاّ كقطاعٍ ضُمَّت في حدوده مواضيع متباينة بعضها عن بعضٍ بل تكاد لا تتعارف فيما بينها لكون كلّ واحدٍ مِنها أجنبيّا بالنِّسبة للآخرَ، فسرعانَ ما تتزعزعُ أركانُ الفرع اللِّسانيّ الّذي يُعتقد أنّه تشكّل ـ مثلَه مِثل اللّسانيّات النّفسيّة الّتي أريدَ أن تُتَّبَعَ في مصطلحها ـ أي فَيُعقَل بِذلِك أن تسترجعَ كلُّ ذات حملٍ حملَها الّذي تَكون قد وضعتْه، ويعود إليها حقُّ الملكيّة فتصطدِم اللّسانيّات الاجتماعيّة بمثل هذا الواقع فتتحقّق بذلك روحُ الفكاهة الّتي وُضعَ فيها المصطلح نفسُه[1]! إذ صيغ **(Sociolinguistique)** على شاكِلة **(Psycholinguistique)** في البِداية لِمُجرَّد التَّقليد[2].

علاوةً على هذا فإنَّه لا بُدَّ مِن مُلاحظاتٍ مُسبَقة مِن أجل إزالة اللّبس في اعتِمادنا المُقارنة بيْن اختِصاصَين يَهتمُّ كلاهما بِجوانب مُعيَّنة مِن اللُّغة، كلٌّ مِن زاويَّته.

إنّ المثال الّذي علّلنا به تصرُّفَنا مِن شأنِه أن يساعدنا في تفهُّم ما ينتظر عملنا مِن العقبات لهذا أطلنا في وصف دقائقه. لاسيَّما عندما نقرأ لبعض المُهتمِّين بقضايا المُصطلح في العالم العربيِّ مِن أمثال عبد السَّلام المَسدِّي الّذي يُقرِّر ما تَخوَّفنا عليه مِن مَآل المُصطلحِيَّات، إذ يقول:

«[...] وليس مِن مَسلك يَتوسَّل به الإنسانُ إلى مَنطِق العِلم غير ألفاظِه الاصطلاحيَّة حتَّى لَكأنَّها تقوم مِن كلِّ علمٍ مَقامَ جِهازٍ مِن الدَّوال ليست مدلولاته إلاّ محاوِرَ العلم ذاته ومضامينَ قَدرِه مِن يقين المعارِف وحقيق الأقوال»[3].

فَلاَ نكادُ نَفهم مِن قول صاحِبِنا السَّابق ـ مَع ما يُلاحَظُ فيه مِن التَّحَفُّظ الّذي أدَّتهُ عبارةُ (حتَّى لَكأَنَّها) ـ إلاَّ أنَّه يجعل مِن المصطلحِ كلَّ شيء! فهذا مِن شأنه أن يُشْكِلَ الأمرَ، مِمَّا قد يُؤَدِّي إلى إعدام العِلم المَنشود (المُصطلحيَّات) بمّا أنَّ الأداةَ

---

1 Look at: Christian Baylan, Sociolinguistique: société, langue et discours, Coll. Nathan-Université, 2 éme éd, Ed. Nathan, Paris, 1996, p.276

2 هذا بِالضَّبط ما تَخوَّفنا مِنه أعلاه في مُلاحظات المُقتَرَح الأوَّل.

3 عبد السَّلام المَسدِّي، قاموس اللِّسانيَّات..، ص.١١.

سَتَتحوَّل إلى العِلم في حدِّ ذاتِه ! فهنا نَقع مرَّةً أخرى في ضبابيَّة علم العُلومِ ولن تعدو المصطلحيَّات إلاّ أن تكونَ إبستِمولوجيَّة ثانية للعلوم فيُصبح مِن الصَّعبِ الالتقاء بالعلم الصَّحيح الّذي سيتَّخِذ مِن المصطلح موضوعاً له.

عِلمًا أنَّ هذا العِلم في حَاجة إلى التَّأصيل على غِرار التَّرجمِيَّات الّتي اعْتَصمَت باللِّسانِيَّات إبَّانَ بَحثِها عن خَلفِيَّة مَعرِفِيَّة تَعصِمُها مِن التَّشرُّد والضَّياع[1]. ونَعلم أنَّ هذا أفادها أشْياء كثيرة في بدايات التِماسها لِلإطار العِلميِّ:

إذ أخذت تَتحقَّق في رِحاب اللِّسانِيَّات - على الأَقلِّ - مِن جدْوى ما يَحدث على مُستوى التَّطبيق. وهذا على الرَّغمِ مِن اضطِرارِها فيما بَعد - تَساهُلاً في طرائق التَّرجمة الّتي يَنصح فيها المُستَوحون مِن اللِّسانِيَّات أو تَأفُفًا مِن الصَّرامة المُلقاة حول عُنق المُترجِمين - إلى التَّرحيب بإسهامات فُروعٍ عِلميَّة أخرى تحت غِطاء الابداعيَّة اللُّغوِيَّة والنِّداء بإعادة الشَّأن لمآثِر المَوهِبة النّاشِئة عن مُراعاة حيويَّة الرِّسالة والكلام[2]. ونَجِد نَفس الرَّغبة في التَّأصيل اللِّسانِيِّ قائِمةً لدى المُمهِّدين الطَّريق لِتحليل الخِطاب كَمَادَّة مُستقِلَّة[3]. وهذا لِكيْ لا يَكونَ تحليل الخِطاب المُقابِل لِلتَّحليل اللِّسانيِّ مُجرَّدَ اجتِرارٍ للثُّنائِيَّة التّقابُلِيَّة: (اللُّغة/الكلام) الّتي نصَّ عليها ف. دي سوسير في سبيل تَحديد مَوضوع اللِّسانيَّات وأوصى بها اللِّسانِيَّات الّتي أوكِلَ إليها جانِبُه النَّظريّ.

فهكذا أمسى بمقدورنا، في الخطوة الأولى، تعيين ثلاث زوايا مؤدّية إلى عددٍ مماثل من طرق تصوّر الدّراسة والتّطبيق في مجال المصطلحيّات. وتعتبر الزّوايا الثّلاث أهمّ الاتّجاهات التي تتنازع هذه الأخيرة، لكن من غير أن تقصي إحداها الأخرى. بل سيلاحظ القارئ أنّ بين الاتّجاه الأوّل والاتّجاه الثّالث علاقاتٍ توحي بأنّه يمكن دمج أحدهما في الآخر.

---

1 Look at: C. Bouton, La linguistique appliquée, Coll. Que sais-je ?, 2 éme éd, PUF, Paris, 1984, p.66-68.

2 Look at: Joëlle Redouane, La traductologie: science et philosophie de la traduction, Ed. OPU, Alger, 1985, p.42.

3 Look at: Abdelmadjid Ali Bouacha, Le discours universitaire : la rhétorique et ses pouvoirs, Peter Lang, Berne, 1984, p.06.

بيد أنّنا سنفصل بين هذه الاتّجاهات لغرض منهجيّ وعلميّ بحت. أمّا التّطبيق فله منطقه الخاصّ به، وهو الذي يرضى بالتّداخل بين المعارف والتّقاطع بين مجالاتها. ثمّ إنّ الاتّجاه الثّالث نجده يستعين بالتّنظير بشدّة لا نُلفيها في الأوّل لهذا عمدنا إلى تأخيره، ولكي ندخل به وبالاتّجاه الثّانيّ نحو نظريّة ماريا تريزا كابري **(M.-T. Cabré)**. لهذا ننبّه مسبقاً إلى أنّ الاتّجاهات الآتية تتضافر أكثر فأكثر مشكّلة الرّصيد النّظريّ للمصطلحيّات.

بينما يرى روبير ديبيك أنّ البحث المصطلحيّ بجانبيْه النّظريّ والتّطبيقيّ قد فتح الباب لمواقف متنوّعة، وتعارض اثنان منهما تعارضاً تامّاً، فدافع أحدهما عن طابع استقلاليّته باعتباره يتبنّى نظريّة خاصّة به فيصلح بذلك تسميته بعلم المصطلحات (المصطلحيّات)، والثّاني يرى أنّ البحث المصطلحيّ ما هو إلاّ ممارسة تقتبس من اختصاصات أخرى أسسها النّظريّة. وأبرز أتباع الموقف الثّاني هو ج. ك. ساجر **(Juan Carlos Sager)**[1].

ومع هذه الصُّعوبات، فَلْنحاولْ - على الأقلّ - بسطَ مجموعة من الفرضيّات القاعديّة الشّاملة لمختلف المقاربات الّتي يمكن الزّعم بأنّها موجودة (لأنَّ الأمرَ لا يتجاوز قراءةً تحليليَّةَ للأعمال الّتي وردت فيها تلك المُقاربات).

٢,٢ تصنيف المصطلحيّات

فالاتِّجاهات الثّلاثة المُشار إليها أعلاه هي:

١. اتّجاه يجعل المصطلحيّات همزة وصل بين عدّة اختصاصات بما فيها اللّسانيّات.
٢. اتّجاه يحصر المصطلحيّات في اللّسانيّات كفرع من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة.
٣. اتّجاه يرى أنّ المصطلحيّات اختصاص قائم بذاته، وحسبه أن يراعي جذوره الرّاسية في ميدان اللّسانيّات من جهة، والممتدّة إلى أفرع علميّة أخرى.

1 **Look at: R. Dubuc, Manuel pratique de la terminologie.., p.03.**

لقد تجاوزنا هنا النّقاشات التي دارت حول أهليّة المصطلحيّات بأن تنتسب إلى كلّ من علم الدّلالة أو علم متن اللّغة أو صناعة المعاجم، وأحقيّة كل من هذه الفروع اللّسانيّة بها. وهو جدال خاض فيه الباحثون في المصطلح، أوّلاً، من زاوية العلاقات الرّابطة بين البحث المصطلحيّ وبيْن أحدها أو اثنين منها أو أنّ الثّلاثة تقتسمه: فبالتّالي لن يبقى منه سوى طابعه التّطبيقيّ، ولا بدّ أنّه سيسعى جهده إلى اقتراض الأسس النّظريّة من هذه الأفرع أيضاً. وقد حدث هذا بالفعل، كما سوف نشير إليه[1].

أمّا نحن فقد اكتفينا في بحثنا هذا بما تقدّمت إليه تلك المناقشات، إذ أصبح من المحسوم فيه أمر التّأثّر والتّأثير الذي يحدث بين تلك الأفرع والمصطلحيّات، وسنتناوله في ضوء إبراز نظريّة المصطلحات باعتباره أحد مكاسب هذه الأخيرة عندما كانت تظلّها تلك. ثمّ إنّه استجدّ نوع آخر من الاختلافات وهو الذي نفضّل الوقوف عنده في هذا الفصل.

٢,٢,١. الاتّجاه الأوّل: المصطلحيّات همزة وصل ما بين عدّة اختصاصات:

٢,٢,١,١. ممثّلو الاتّجاه الأوّل الغربيّون:

❖ **ج. ك. ساجر[٢] J.C. Sager:**

يلخّص الاتّجاهَ الأوّل موقفُ ج. ك. ساجر **(J.C.Sager)** الرّافض تسليم المصطلحيّات مقام الاختصاص المستقلّ. لكن لم ينكر مكانة النّظريّة المصطلحيّة، التي ما انفكّت تستند إليها في تطبيقاتها[٣]. وبنى رأيه على أساسٍ اعتبر فيه الظّروف التي تنامى فيها البحثُ المصطلحيّ، وتلك التي صار يؤدّي في

---

1 ينظر: أسفله، ص.٨٧- ٩٠.

2 نَقل م. الديداوي هذا الاسم إلى العَربيَّة مُعتَمِداً الرّسم الكِتابيّ الآتِيّ: ساغر، يُنظَر: م. الديداوي، المَرجع السَّابق، ص.٤٥. على أنَّه واضِحٌ هنا أمرُ نُطق حرف G بصوت ج بتعريبه.

3 ذلك التّطبيق الذي يقام له وزن، ويرى ساجر أنّه ذو وظائف من حقّها أن يُنظر إليها؛ كالتّواصل بين الأخصّائيّين، وإقرار اللّغات التّقنيّة.

ظلّها وظائف متميّزة[1].

فبحكم اهتمامات المصطلحيّات المنصبّة أساسًا على جمع ووصف ومعالجة وتقديم مصطلحاتٍ تابعةٍ لحقول متخصّصة معيّنة، داخل لغة ما أو لغات محدّدة، أمست وجهتها واضحة: ما هي إلاّ سدّ الحاجات الاجتماعيّة المرتبطة إمّا بتواصل الأخصّائيّين والمهنيّين، وذلك باللّجوء إلى التّرجمة أو بدونها وعندما يتعلّق الأمر بالمصطلحيّات الابتدائيّة قصد إيجاد المُقابلات الملائِمة لَها من حيث الشّكل والمضمون، وهذا باحترامٍ صارمٍ للمقاييس اللُّغويّة المتعارَف عليها وبالخضوع لِمعايير التّقييس والتّنميط المعمول بها وطنيًّا ودوليًّا، ومِن أجل تَحقيق التَّوحيد المفهوميّ والمُصطلحيّ[2]، وإمّا بمسار التّوحيد المصطلحيّ للّغةٍ ما وذلك من أجل ترسيخ المفاهيم فيها، فيكون التّوحيدُ بهذا أحد العوامل المؤديّة إلى علميّتها.

فهذا المنظور[3] وظيفيّ تداوليّ يُعامَل كصدى للتّحوّلات التي أخذت تمسّ في الصّميم، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، كثيرًا مِن الفروع العلميّة، وهي موضوعةٌ في قلْب الحياة الاجتماعيّة للأفراد، فأضحى المصطلحيّون إثرَها في منأى عن الانشغالات الأصوليّة المعرفيّة الخالِصة، ولم يَعُد همُّهم تحقيق الشّكل الصّحيح للمصطلح بإخضاعه لقواعد الصّياغة الصّارمة، بل أصبح نشاطُهم أكثر عمليّاً (براغماتيّا)، ومُتمحورًا حول إعداد سياسات لغويّة ودراسة حيثيّات تطبيقاتها والمساهمة بها مثلاً في حلِّ مشاكل الصّراع القائم في بلدانٍ تسود فيها الازدواجيّة اللّغويّة. فالعمل في مثل هذا المناخ لا يتكيّف معه سوى الأخصّائيّ القادر على

---

1 Look at: J. C. Sager, A pratical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990, p.2.

2 هذه تَسميَّة لِنوعٍ مِن المُصطلحيَّات الّتي تُعنى بِمنح الأخِصَّائِيِّين تَكوينًا في طرائِق وضع المُصطلحات. يُنْظَر: Danielle Candel, Néologie et terminologie : activités et réflexions, Terminologies nouvelles , n° 20.., p. 47. وأُطلِقت هذه التَّسمِيَّة نِسبَةً إلى التَّوليد المُصطلحِيّ الإبتِدائيّ Néologie primaire المَوضوع في مُقابِل التَّوليد المُصطلَحِيِّ المُترجِم الّذي نَشغُل بِه بَحثنا هذا، يُنظَر: أدناه، ص.١٦٠ وما يتبع، وكذلِك: Adrien Hermans et Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles , n° 20..., p. 37.

3 وسيحظى هذا المنظور في التّسعينيّات باهتمام المصطلحيّين المحترفين، يُنْظَر: Marcel Diki-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie.. , p.27-31.

التّوصيل بين مختلف الاختصاصات. فمن هذا الباب عمد البعضُ إلى اقتراح منهجٍ جديدٍ نسبيًّا في ميدان العمل المصطلحيّ يقوم على الشّراكة والتّعاون بين الأخصّائيّ في فرعٍ من الفروع العلميّة من جهة، والمصطلحيّ من جهة أخرى، مع العلم بأنّ لهذا الأخير مهاماً أخرى لابدّ أن يكون قد ارتبط بها، إذ يتمّ بواسطة هذا اللّون من التّعامل تبادلُ المشورة بين الطّرفين.

❖ **ج. روندو G. Rondeau:**

كما يرى ج. روندو **(G. Rondeau)** بالاشتراك مع زميله ساجر أنّ الخمس عشرة سنة الّتي تقدّمت على عام ١٩٨٦ قد شُهِد خلالها إجماعٌ حولَ عددٍ معيّنٍ من مبادئ موجِّهة من شأنِها أن تسيِّرَ العملَ المصطلحيّ. وذلك على الرّغم من الاختلافات الّتي عرفتها الايديولوجيات. لكن هذا لم يكن ليمنع كلَّ بلدٍ مِن أن يُخضِعَ أهدافَ وطرائقَ العملِ المصطلحيِّ لعددٍ غفيرٍ مِن العَوامل حيث يُمكِن تِعداد الحالات السيّاسيّة، والاجتماعيّة الاقتصاديّة، واللّغويّة الّتي قد تحكم تلك الأهداف والطّرائق. فهذا البعدُ نفسُه ساهم في تعطيل رقيّ المصطلحيّات نحوَ مقام العلم.

❖ **ج. ك. كوربيي J. C. Corbeil:**

وقد دافع ج. ك. كوربيي **(J.C.Corbeil)** أيضاً في بدايات انشغالاته المصطلحيّة عن هذه الوجهة، وفسّرها بما أدلى به من دلوه قائلا:

«إنّ المصطلحيّات هي - أوّلا وقبل كلّ شيء - همُّ مختلفِ فِرق الأخصّائيّين، ولابدّ أن تقع مسؤوليّاتها على كواهلهم. أمّا عمل المصطلحيّ فهو إسداء خدماتٍ لهم، وذلك بما أوتي من المعرفة المصطلحيّة، وبفضل تحكّمه في طرائق البحث المصطلحيّ: فليست إذن مهمّته في هذا الوسط التّعاونيّ إلاّ مجرّد مساعدة تقنية بطابعها التّوجيهيّ، فرضتها روحُ العصر الذي يَسِيرُ أبَدًا نَحو التنوّع، ويتقدّم بتشعّب العلوم»[1].

غير أنّه، وعلى الرّغم من التّحفّظ الّذي أبداه هؤلاء الباحثون بخصوص استقلاليّة المصطلحيّات، فإنّ اشتغالَهم في ميدان اللّغات المتخصّصة قد أثرى

---

1 **Jean-Claude Corbeil, Pédagogie de l'implantation de la terminologie, in Aménagement de la terminologie : Diffusion et implantation, (Actes du 4éme colloque O. L. F – S. T .Q de terminologie), Québec, 1983, p.180.**

الرّصيدَ النّظريّ للعمل المصطلحيّ. نستقي هذه الآراء مُحَوْصِلِين مِمّا تعمّق فيه الأوّلُ على الخُصوص:

٢,١,٢,٢ وُجهات نَظر مُؤَطِّرة:

وهـي الدّاعيـة إلى أن يكـون تـدخُّل المـصطلحيّ في مـشكلات التّـسميات الّـتي تعـترض الاختِصاصيِّين في مَيادِين العُلوم والتّقنيات، مَحصورًا في تزويدهم بطرائق العمل وشيءٍ مِن مَعارفه، وهـو عملٌ يُمكـن النّظـرُ إليه على أنّه مساعدة تقنية أو خدمة[1] فرضتها سمةُ هذا العصر المُتغيِّر وبسرعةٍ فائقةٍ وهـي التّخصُّص المُرهف وفي أدقِّ الأُمور، فَهم المُتحكِّمون الرَّئيسيُّون في رأس القضية (المفهوم والنّظرية) (الصورة الذِّهنية) والعارِفون بطبيعة المواد الّتي يخلُدون إلى تشكيلها أوصُنعها وتَحويلها إلى أشياء ملموسة أو مخططاتٍ تصويريةٍ مجرَّدة.

فالمُصطلحيّات إذن هي - أوّلاً وقبل كلِّ شيءٍ - مِن صلاحيّات، ومسؤوليّة ومهمّة مختلف حلقات الاختصاصيِّين. أمّا المصطلحي فهو ذلك الذي يُراعِي مِن جانبٍ آخر ما ظلّ عليه الإنسانُ مِن حبٍّ لِلمعرِفة فَجعَل منه يحاول قدرَ الإمكان أن يكون متعدِّد الاختِصاصات والحصول على أكثر قدرٍ مُمكِنٍ مِن المعرفة والزّاد الّذي يحتاج إليه الاختِصاصيُّ في ظرفٍ مُعيّنٍ مِن عملِه لا يتعدى ساعة حاجته إلى تسميّة معينة. فالجُهود والوقت الذي قد يكلفان هذا الاختِصاصيُّ أثناء تِلك العملية (اتصاله بالمصطلحيّ)، وما قد يفقده ويخسره من الامتيازات... الخ، فكلّ هذا في اعتقاده لا يعوِّض له ما يتحراه من الدِّقة والتّطابق عندَ التماسِ العون مِن المصطلحيِّين، فكلفة وضع التّسمية بمفرده أيسر عنده بكثير.

أمّا مِكيال هؤلاء الاختِصاصيِّين أمامَ ما قد يفقده المصطلحُ مِن النّجاعة العِلميّة وما يسوق إليه مِن إمكانيّة تشويه مفاهيمهم حينما يتدخّل المُصطلحيُّ بشكلٍ واسعٍ، فهو حُكمٌ قسْريٌّ لا ريبَ في ذلك. لِهذا نقول لهؤلاء أنّ المِكيال الذي قِستم به الأمور زائفٌ، وعذرُكم أتى نسبيًّا، إذ من شأنِه أنْ يضيع العلم و تُعطَّل التّقنية بضياع المُصطلح.

---

1 J. -C. Corbeil, Op. cit., p.179-183 et p.983.

فمثل هذا الموقف وغيرُه هو الذي صَرَفَ اهتمام كثيرٍ مِن البلدان المتقدِّمة بالخصوص إلى تأسيس المؤسسات والمنظّمات، فهيآت متخصّصة يتمّ فيها وضعُ المصطلح و تحليله وتدارسه وتتكفّل هيآتٌ أخرى بنشره وبنفس الدّرجة من العناية تقوم مؤسساتٌ أخرى بتنسيقه، وتسهر الأخرى على حفظه وتخزينه. فالتّمكُّن لِلمصطلح بهذا الشّكل هو الكفيلُ بحلِّ المُشكِلة المَطروحة. لِهذا أقيمت حصصٌ تدريسية وتكوينيّة للمصطلحيِّين.

٢,٢,٢ الاتّجاه الثّاني: اتّجاه يحصر المصطلحيّات في اللّسانيّات كفرعٍ من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة

٢,٢,٢,١ منبعه وممثلوه الأساسيّون عند الغربيّين:

تتفرّع حقيقةُ هذا الاتّجاه من الاتّجاه السّابق حيث ألفينا المصطلحيّات تفتقر إلى وضعٍ قانونيٍّ خاصٍّ بها مع أنّها تؤدّي خدماتٍ معتبَرةً ومشهودًا بفَضْلها في إطار المهام الّتي أُسندت إليها، ناهيك عن تأثيراتِها الإيجابيَّة على اللُّغة.

وخلاصة ما فهمناه من الاتّجاه الأوّل أنّ المصطلحيّات لم تكن لحدّ الآن حكرًا على جهة معيّنة. أمّا إذا نظرنا إلى موضوعها الحقيقيّ والدّقيق نظرة المصطلحيّ مِن أمثال ر. غوفان **(R. Goffin)**، الذي لا يُهمِل أبعاد التّقييس المصطلحيّ، فطليعة ما يسترعي انتباهنا هو - لا ريب - حرصُه على تبيان الطّابع اللّغويّ للمصطلحات، وطبيعة العلاقات التي تربط هذا الطّابع خصوصًا مع أبعادٍ أخرى داخل النّظام الذي يتحكّم في المصطلحات ويسيِّرها باعتبارها تابعة للغةٍ ما. وهذا ما وجَّه اهتِمامات ب. لُورَاه **(P. Lerat)** بَينَما هو يَشتَغِل في اللُّغات المُتخصِّصة. وقد قال بهذا المذهب روبير دييبيك في الطَّبعة الثّالِثة المُنقَّحة لِموجزه في المُصطلحيّات الّذي اقتبستْ مِنه م. ت. كابري الرّأي الآتي:

«لا نزعم أنّ مفهوم المُصطلحيّات قد كان مدار إجماعٍ. لا يتّفِق المُنظِّرون والمُمارسون فيما بيْنهم كثيرًا حولَ طابِعها النّوعيّ. تُفسَّر هذه الاختِلافات بارتِباط

المُصطلحيّات بِموادٍ علميّة سابِقة علَيها، هي على الخُصوص عِلم الدّلالة والمعجميّة والقاموسيّة. فلا تُمثِّل المُصطلحيّات بالنِّسبة لِلبعض إلاّ إشعاعًا خاصًّا تستضيء به هذه المَواد المُوغِلة في القِدم [...]

فالمُصطلحيّات هي مادّة مُتفرِّعة عن اللِّسانيّات الّتي تشتمِل على نوعٍ مُعيّنٍ مِن الإطار النّظريّ الّذي مِن شأنه أن يُوجِّه التّطبيق، ومَجموعة مِن المناهِج الّتي تضمن شرعيّة المَنتوج الّذي تضعه»[1].

فَلْنستَعرِضْ أفكارَ ب. لُوراه ـ باعتِباره مُتخصِّصًا في لُغات الاختِصاصات وتصنيفها مِن زاوية لِسانيّة ـ هو وزميله ر. غوفان في ما يأتي:

❖ ١. ب. لُوراه **Pierre Lerat**:

يُعدُّ مِن بَين الأَوائِل الّذين نادوا بِفتْح أبواب اللِّسانيَّات في وجه اللُّغات المُتخصِّصة على غِرار ما حدث مِن احتِضان الأُولى لِكلٍّ مِن التَّعليميَّة وتَحليل الخِطاب...الخ، وذلِك في رِحاب اللِّسانيَّات التَّطبيقِيَّة. بَل يَقول بالحرف الواحِد: «لا يُمكِن استِمدادُ الأُسسَ النَّظرِيَّة لِمُقاربَةٍ لِسانِيَّةٍ خاصَّةٍ باللُّغات المُتخصِّصة إلاَّ مِن اللِّسانيَّات العامَّة.»[2]، وإذا اقتَضت الضَّرورةُ الحديثَ عن نَظريَّة اللُّغات المُتخصِّصة «فَلا يُمكِن تَأسيسُها إلاَّ على نَظريَّةٍ عامَّةٍ تَتعلَّق باللُّغات»[3]، لأَنَّ اللُّغة المُتخصِّصة «يُمكِن تَعريفُها بأنَّها استِعمالٌ لِلُغةٍ طبيعيَّةٍ مِن أجل وَصْف تقَنِيًّا مَعارِفَ مُتخصِّصة»[4]. وهذا تَعليلٌ لِما ذهبَ إليه مِن تَصنيف الاهتِمامات الّتي تَدور حولَ اللُّغات المُتخصِّصة في حقل اللِّسانيَّت التَّطبيقِيَّة[5]. لكنَّه، مع هذا، يُحذِّر مِن غُرور ما يَحمِله هذا التَّصنيف في بُذورِه مِن أخطارٍ قد تَنجُم عن طبيعة الأَسباب التَّلفيقيَّة الّتي قد تَدفع إلى اعتِبار اللِّسانيَّات التَّطبيقيَّة مُؤسَّسة شَرعيَّة لِلُغات الاختِصاصات،

---

1 Maria-Teresa Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application.., p.32. L'auteur cite : Robert Dubuc, Manuel pratique de terminologie, 3 éme èd. Brossard (Québec), Linguatech (Montréal), 1992, p.01 et 03.

2 P. Lerat, Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1995, p.12.

3 Idem., p.24.

4 Ibid.,p.21.

5 يُنظَر: المَرجِع نفسه، ص.١١. تُؤَكِّد اللِّسانيَّات الجوانِبَ التَّطبيقِيَّة لِلوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة.

وهي الّتي يُمكِن نَعتُها بالتَّبعيَّة المُزدوجة: المُتمثِّلة، مِن جهة، في حاجة العِلم المَعنيّ بها إلى مُجرَّد هيكلٍ يَتحصَّن به، ومِن جِهةٍ أُخرى، فيما يَشيع في سوقِ الأَفكار القائِم على الحاجة إلى التَّثمين والإِشهار، والتَّعطُّش إلى الجديد فَحسْب[1].

وقد انتَقد اعتِبار مُنظَّمة التَّقييس الدّوليّ اللُّغات المُتخصِّصة أنظِمةً تَحتانِيَّةً مع اصرارها (ISO) على أنَّ هذه الأَخيرة تَتشكَّل أساسًا مِن مُصطلحاتٍ تَعكِس نِظامًا مَفهومِيًّا مُمعيرًا لا بُدّ أن يُوازيه تعبيرٌ لُغويٌّ خاصٌّ. فَتساءل عن طبيعة هذه الأَنظمة (اللُّغات المُتخصِّصة): أيْ إذا كان الأمرُ مِثلما تذهب إليه المُنظَمة فلا بُدَّ أن تَحتويَ على جانِبين (الصُّورة والمَضمون) يَختلِف كِلاهما ـ على جَميع أصعِدة التَّحليل اللِّسانيّ ـ عن جانِبي الدَّليل اللُّغويِّ التَّابع لِلُّغة العامَّة. مِن هنا تَأتي دَعوتُه المُوجَّهة إلى البحث عن وَضْعٍ ابيستمولوجيٍّ لِلُغات الاختِصاصات[2].

إنّ مُعالجة مَوضوع اللُّغة المُتخصِّصة في أُطروحاتٍ جامعيَّة أمرٌ حديثٌ بالنِّسبة لِلِّسانيَّات عمومًا وقديمٌ بالنَّظر إلى الدِّراسات المُصطلحيَّة. فَأولى أطروحةٍ عُنِيَت باللُّغة المُتخصِّصة قد أنجزت سنة ١٩٥٥ حول الفرنسيَّة الاحترافيّة، وهي الّتي قام بها اللِّسانيُّ الإنجليزيّ بيتر ويكسلر (Peter Wexler)[3]. والحالُ أنّه لِكيْ تتّضِح الظّواهِر الخاصّة بلُغة الاختِصاص ليْس هناك مسلَكٌ خيْر مِن أن تُدرَس نَماذِج مِن هذه اللُّغة وكلّما تعدّدت الدّراسات المُتّخِذة مِن هذه الأخيرة مَواضيع لَها ازداد أملُ معرفتها عن طريق اليقين. وهذا على غِرار ما حدث لِلُّغة العامّة الّتي تتّضِح ملامِحُها كلّما قارب اللِّسانيُّون اللُّغات المُختلِفة أو أفراد اللُّغة، كما يعين فهمُ القوانين العامّة على استيعاب اللُّغات الخاصّة[4].

لكِن يبدو أنّ الباحثين لم يخرجوا بعدُ مِن دائرة المُقارنة بيْن «الكلِمات التّقنيّة"والكلِمات العامّة، إذ أنّ المسألة الّتي تقع في صميم الدّراسات المُتعلّقة باللّغة

---

1 Look at: P. Lerat, Op. cit., p.16.

2 يُنْظَر: المَرجع نفسه، ص.١٧.

3 Peter Wexler, La formation du vocabulaires des chemins de fer en France (1778-1842), Droz, Genève, 1955.

4 Look at: Louis-Jean Calvet, Pour et contre Saussure : vers une linguistique sociale, Ed. Payot, Paris, 1975, p.18.

المُتخصِّصة هي الكيفيّة الّتي ينبغي أن تُعتمَد في التّمييز بيْنها وبيْن اللُّغة العامّة فحسْب، كأنّه لا يولَج إلى عالم تلك إلاّ مِن باب المقارنة بيْنها وبيْن هذه الأخيرة[1].

ففي هذا الصّدد نجد كثيرين هم الّذين يعتقِدون أنّ اللُّغة المُتخصِّصة تختصُّ بِنِظامٍ إنْ لا يخرج عن نِظام اللُّغة العامّة فَهو تابِعٌ لَه: لِلُّغة المُتخصِّصة نِظامٌ مُتفرِّعٌ عن نِظام اللُّغة العامّة. وهناك مَن يتلاطف مع العِبارات فيجعل مكان اللُّغة كلِمة أسلوب. فقيل:

اللُّغة المُتخصِّصة أسلوبٌ تابِعٌ للنِّظام اللُّغويِّ العام. هذا هو التَّأويل الّذي يُحمل عليه مذهب مدرسة براغ الوارد في المُقتطَف الآتي:

«تتَّسم لُغاتُ التَّخصُّص بِصفةٍ عامَّة بِمُصطلحاتها المُحدَّدة وبِتراكيبها الواضِحة البسيطة. ومِن هذا الجانِب فَهي - في رأي مدرسة براغ في عِلم اللُّغة - أسلوبٌ خاصٌّ مِن أساليب اللُّغة، وهو الأسلوب الوظيفيّ. والمَقصود هنا بالأسلوب ذلِك الأساس الّذي يَقوم عليه النَّص مِن حيث اختيَّار الوسائل اللُّغويَّة ومُؤاومتها واستِخدامها، وبِعبارةٍ أخرى: الأساليب هي أسُس تَنظيم صور تحقُّق النِّظام اللُّغويّ»[2].

طبعًا هو مُنعرجٌ لا بُدّ مِنه في كلِّ دِراسة، لكن الأحرى أن يُتجاوَز إلى شيءٍ آخر. فيُمكِن الاستِفادة على كلِّ حالٍ مِمّا توصّلت إليه تِلك البُحوث. فبينهما تفاوتٌ حسب الدّرجات مِن حيث النُّقط الآتية:

نظام / نظام فرعي
التّعدُّد الدّلاليّ والصّوري / أحاديّة الدّلالة والصُّورة.
توفُّر الرُّموز غير اللُّغويّة / الإحالة إلى الخارج.
المُقاربة اللِّسانيّة البحتة / المُقاربة المَفهوميّة.

---

1 أجل، لم نطّلع على مُؤلَّفٍ عولِجت فيه قضيّة اللُّغة المُتخصِّصة مِن غير أن يُتطرَّق إلى هذا التّمييز. يُنظَر على سبيل المِثال: الطّاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر، رسالة لِنيل درجة ماجستير، مُقدّمة لِمعهد اللُّغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، ١٩٨٥، ص.٣٠-٥٤. و م. ف. حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.٠٧- ١٦.

2 محمود فهمي حجازي، المرجِع نفسه، ص.١٥.

. مَرسومة رقم ١ .

نورِد التّفريق بيْنهما في الجدول الآتي مِن غير التّدقيق في المدى المُمتدّ مِن طرفٍ إلى آخَر:

الخصائص	اللُّغة العامّة	اللُّغة المُتخصِّصة
نظام	+	
نظام فرعي		+
أحاديّة الدّلالة والصُّورة.		+
توفُّر الرُّموز غير اللُّغويّة.		+
الإحالة إلى الخارج.		+
التّعدُّد الدّلاليّ والصّوري	+	
المُقاربة اللِّسانيّة البحتة.	+	
المُقاربة المَفهوميّة.		+

. جدول رقم ١ .

هذا الرّأي المَبني على مُراعاة التّداخُلات نجِده يُقصي . على الأقلِّ . عن الأذهان أطروحة اللُّغة المُصطنعَة الّتي لا تتمّ بأيّة صِلةٍ إلى اللُّغة العامّة (الطبيعيّة). لِهذا نادى ب. لوراه إلى اعتِبار لُغات الاختِصاصات على الأقلِّ تنوُّعاتٍ لُغويّة نسبيّة بِمُقارنتها مع وضْع اللّغة العامّة الّتي يكفي تعايُشها معها في التّواصُل اليوميّ"[1].

يجدر التّنبيه هنا إلى أنّ هذا النّقد ذو أهميّة في تطوير النّظريّة المُصطلحيّة، على الرّغم مِن أنّه مُوجَّهٌ إلى مؤسَّسة مِن شأن رأيها أن يُحاط بإجماع أعضائها وغيرهم، لكِن ما يُصيب العِلمَ في أصولِه لا يُترَك دون التّصويب.

ثمّ إنّ «هذه التّوصيّات [...] قابِلة التّعديل والتّغيير في ضوْء التّطوُّرات الّتي تطرأ

1 يُنظَر: M. -T. Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application.., p.149-151. نقلته عن: P. Lerat, Terminologie et sémantique descriptive, La banque des mots, numéro spécial, 1988, p.12-13.

على النّظريّة العامّة لِعلم المُصطلحات»[1].

٢. مَارِيَا تِرِيزَا كَابرِي Maria-Térisa Cabré:

صحيحٌ أنَّ لُغة الاختِصاص تتمتّع بِعلاقة حميمة تشدّها إلى اللُّغة العامّة، لكِن تحديد هذه العلاقة يتطلّب أن تُهيّأ مَعايير لا تتوقّف على تعيين ذلِك النّسب بيْنهما فَحسب، كالجوانِب الخاصّة الثّلاثة الّتي بحثتها مَارِيَا تِرِيزَا كَابرِي **(Maria-Térisa Cabré)** في نظريّةٍ حضَّرتها في العَدَد ٢١ مِن مَجلَّة **Terminologies nouvelles** تَخصُّ الكَيفِيَّة الّتي تُعالَجُ بها المُصطلحاتُ لِسانيًّا بِالدّرجة الأولى. سمَّتها بِ: نَظَرِيَّة البَوَّابات[2]:

- الجانب القدراتيّ.
- الجانب اللّسانيّ.
- الجانب الاجتماعيّ التّداوليّ.

وقد سبق لَها وأن تناولتها مُعتمِدةً تصنيفًا آخر يقوم على: الجوانب اللِّسانيّة، والتّداوليّة، والوظيفيّة[3]. لا يجِد المُطّلِع على أعمالها أيّة صعوبة في استِخلاص المَعايير المُميِّزة لِلُغة الاختِصاص بِناءً على التّوجُّهيْن السّابِق واللاّحِق، وهي الآتية:

فمِن ناحيتيْ الصّورة والدّلالة ليس هناك في المُصطلحات ما يُمثِّل فارِقًا مَلحوظًا وكبيرًا مع الكلِمات العامّة. لكِن الفوارِق تتَّضِح كلّما دقّقنا النّظر فيها مِن المَنظور التّداوليّ والتّواصُليّ. بِالفِعل إنّ الخاصية الجديرة بِالتّسجيل هي[4]:

---

1 ع. القاسمي، المصطلحيّة (علم المصطلحات) النّظريّة العامّة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللّسان العربيّ..، ص.١٢.

2 بدت الإرهاصات الأولى لِهذه النّظريّة في مُؤلّفها القيِّم المَوسوم La terminologie : théorie, méthode et application.., وهي الّتي ستسمّيها م. ت. كابري فيما بعد بنَظريَّة البوّابات. يُنظَر: أسفله، الفصل الثّالِث، ص.١٠١-١٣٣.

3 يُنظَر: M. -T. Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application.., p.136-140.

4 يُنظَر: المرجِع نفسه، ص.١٤٩.

«إنَّ لُغات التَّخصُّص ليست مُجرَّد مُصطلحات، فَالمُصطلحات وحدها لا تُقيم لُغة، بل فيها - أيْضًا - خصائص صرفيَّة ونحويَّة مُحدَّدة. لا شكَّ أنَّ السمة الجوهريَّة المُميِّزة لِلعبارة المُتخصِّصة تَكمُن في مُصطلحاتها. فَقد أثبتت بُحوثُ تَعليم اللُّغات لأغراضٍ خاصَّة أنَّ في كلِّ لُغة تَخصُّصيَّة خصائص صرفيَّة ونحويَّة تَشيعُ فيها، وهذه الخصائص مَأخوذة مِن اللُّغة العامَّة»[1].

وتَفسيرُ ذلِك أنَّ المصطلحات كغيرِها من الكلمات لا تتجلَّى أثناءَ التَّواصل اللُّغويِّ على أنَّها وحداتٌ مُنعزلة، بل نَتبيَّنها وهي منتَظمَة مع وحداتٍ أخرى مِن اللُّغة العامَّة وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ لَها صلاتُ القَرابةِ أو الجوارِ مع مَجالها المتخصِّص. فهذه الوحداتُ مُجتمِعةً ومُنظَّمةً بهذه الصُّورة المُبسَّطة إنَّما تُشكِّل خِطابًا مُتخصِّصًا. تقوم المُصطلحاتُ فيه بوظيفةٍ «تتمثّل في تَجسيد نتائج البحث ووضْعها في قالبٍ لُغويٍّ يضمن تواصُلاً فعّالاً ومُفيدًا بيْن مُختلَف فِئات المُستعمِلين»[2]. مِن هنا تَتأتَّى إمكانيَّة الوَصف اللِّسانيّ لِلمُصطلحات[3]. لكن مِن غيْر إهمال إحاطة التَّعريف المُصطلحيّ بوصْفٍ آخر، وبأدواتٍ قد تُستَقى مِن فروعٍ عِلميَّةٍ أُخرى غيْر اللِّسانيَّات. «وتَرجع أهميَّةُ التَّعريف في مَجال المُصطلحات إلى أنَّ المُصطلح الواحِد تتحدَّد دلالتُه بيْن مُصطلحات التَّخصُّص الدَّقيق نفسه، أي عن طريق مَكانه بيْن المُصطلحات الأخرى. وهذا بفضل ما يتَّضح عن طريق تَعريف المُصطلح»[4].

---

1 محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.١٤.

2 أحمد الحطاب، المُصطلحاتُ العِلميّة وأهميّتُها في مَجال التّرجمة: العُلوم الطّبيعيّة كنموذج، ضِمن التّرجمة العلميّة (أعمال ندوة لجنة اللّغة العربيّة لأكاديميّة المملكة المغربيّة حول التّرجمة، المنعقدة بطنجة، ١١ و١٢ ديسمبر ١٩٩٥)، سلسلة النّدوات، مطبوعات أكاديميّة المملكة المغربيّة، الرّباط، ١٩٩٥، ص.١٨٦.

3 يُنظَر: P. Lerat, Op. cit., p.23.

4 محمود فهمي حجازي، المرجِع نفسه، ص.١٣. نقله عن: «المَدخل إلى علم التّسميات» Th. Schippan, Einfühung in die semasiologie, Leipzig, 1979. لم يشِرْ المُقتبِسُ إلى دار النَّشر ولا رقم الصَّفحة.

مِن المُؤكَّد أنَّ المصطلحات هي أهمُّ المعايير الّتي نُميِّز بها لُغةَ الاختصاص عن اللُّغة العامَّة، ثمَّ إنَّها لا تلعب الدَّور الرَّئيسي في تبيان الأولى فحسب، بل لها أهميَّة لا ريب فيها في تصنيف لغات الاختصاصات بمختلف أنواعها.

بالفعل، فإنَّ المصطلحات هي المَظهر الأكثر جلاءً في النُّصوص المتخصِّصة، لهذا نجد التَّواصُلات المُتخصّصة تستعين بالمصطلحات الخاصَّة بالحقل الذي يُبحث فيه. وهذا الشَّكلُ ملحوظٌ في التَّواصُلات الكِتابيَّة وكذا الشّفاهيَّة مع تَفاوُتاتٍ تُعزى إلى عوامِل عدَّة، وقليلاً ما يُلتفت إلى ألفاظ اللُّغة العامَّة بشكلٍ يتعدَّى ما تَحظى به المُصطلحات إلاَّ في حُدود تزويد عامَّة النَّاس بقدرٍ مُعيَّنٍ مِن الثَّقافة العِلميَّة المَقصودة. «فَتعمُّد الحديث في أيِّ فَنٍ مَعرفيٍّ بتحاشي أدواته الاصطلاحيَّة يُمثِّل ضربًا مِن التَّشويه لا يُتغاضى عنه إلاَّ عند مُراعاة السيَّاق الثَّقافيِّ الأَعمّ»[1]. فمجموع التي تُحصر في ذلك الحقل (أيْ مصطلحاته) تعكِس البنية المفهوميَّة للموضوع المعالج، ويُسند إلى كل مصطلحٍ مفهومٌ ما داخل شبكة منظَّمة تابعة للحقل المعنى به.

يُتعرَّف على الكلمات العامّة في سيّاق الاستِعمال الفِعليّ لها وهو الّذي يصيرُ مع تراكُم أمثلته آيات وجود تِلك الكلِمات الّتي ليست إلاّ حصيلة القرائن أو الشّواهِد السّياقيّة، في حين أنّ المُصطلحات تتأتّى إلى الوُجود مَفهومًا وتسميّةً إثر توصيّات الخُبراء الّذين يرجع الفضل إليهم في تَعريفها فَأشبَه ما تكون باسم العلَم الّذي يُعيَّنُ به مُسمًّى ما وهي الّتي قيل عنها إنّها لا تُعلَّل أي لا يُستلزَم تطابُقٌ بيْن الاسم والمُسمّى مِن حيث المَعنى فكذلِك الأمر بالنِّسبة للمُصطلحات باعتِبارها مُمثِّلاتٍ لِتلك المَفاهيم الّتي وُجِدت قبل التّسمية، وكان البحثُ على هذه الأخيرة جُزءاً مِن المَسار الّذي لا بُدّ أن تكون قد قطعتها المُصطلحات حتّى عِندما يتعلّق الأمرُ بتسمية سبق وأن كانت موجودةً لأنّ إعادة تَعريفها هو وضعٌ ثانٍ لَها أو ثالِثٌ. «على أنَّ مِن الحقائق العامّة ما يَتَّصل بالرّوابط الدّاخليّة القائمة في اللُّغة الواحِدة بيْن رصيدها اللُّغويّ المُشترَك والمَنظومة الاصطِلاحيّة لِكلِّ نشاطٍ مِن أنشِطةِ الفِكر، ذلِك أنَّ كُلَّ عِلمٍ ينحت لِنفسه مِن اللُّغة معجمًا خاصًّا، وإذا كانت الألفاظُ المُتداوَلة في رصيد اللُّغة

---

1 عبد السَّلام المسدِّي، المصطلح النَّقدي...، ص.١١.

صورةً لِلمُواضعة الجماعيَّة فإنّ المُصطلح العِلميّ في سيّاق نفس النِّظام اللُّغويّ يُصبح مُواضعةً مُضاعفةً إذ يتحوّل إلى اصطلاحٍ داخِل الاصطلاح»[1].

وهذا الأخير هو ما يُدعى بالوضع الثَّاني الّتي نقترِح تسميّتها بـ : الدّلالة المُصطلحيّة نِسبةً إلى المُصطلح لأنّها لا نعثر عليها إلاّ في هذا الأخير. ثمّ إنَّ تسمية: الاصطِلاح قد استُنفِذت في النَّظريّة الاصطلاحيّة.

بيْنما نَجِد كابري تُجرِّبُ الجوانب الثّلاثة الأساسيّة المُشار إليْها أعلاه والمشكِّلة لطابع المُصطلحيّات الوسائطيّ، وذلِك في تمييز المُصطلحات عن المعجم العام المُمثّل في الجدول الآتي الّذي يُعتبَر تكييفاً لِلشّكل الوارِد في الأصل[2]:

المصطلحات	المعجم العام
الوظيفة الأولى	
مرجعيّة، تأثيريّة..	تعبيريّة
المجال	
نوعي	جنسي
المُستعمل	
مُتخصّص	عام
حالة التّواصل	
+ مصاغ رياضيّاً	- مُصاغ رياضيّاً
خِطاب	
مهني وعلمي	شامل

. مرسومة رقم ٢ .

وقد اقتَرح ب. نيومارك حلاً لِلتَّعامل الّذي يُنتَظَر مِن المُترجِم إزاء إحساسه أنَّه لا بُدَّ عليه أن يُعيِّن اللُّغة الّتي سَيَتَّخذها في تَرجمتِه بِمُوافقة المُستوى الاختِصاصيِّ الّذي يَندرِج فيه النَّص المُراد تَرجمتُه. فَرأى أنَّه يَنبغي الحديثُ عن تَنوُّعاتٍ أسلوبيَّةٍ ـ مَع

1 ع. س. المسدّي، المصطلح النَّقدي..، ص.١٣-١٤.

M. T. Cabré, La terminologie.., p.193. 2

العِلم أنَّ مِثل هذا المُقترح على الرّغم مِن كونه مُقدَّماً هنا داخِل اللُّغة الفنيَّة كثيرًا ما وَقع الاختيَّارُ عليه عِوض التَّسليم بوجود لُغة مُعيَّنة تُختار كُلَّما مسَّت الحاجة إليها . وبَعدما نَقد مُقترح ميز بيبك **(Paepcke)** (١٩٧٥) المُميِّز أربعة مُستَويات، هي: المُستوى العِلميّ، ومُستوى الوَرشة، ومُستَوى الاستِعمال اليَوميّ، ومُستوى الدِّعاية/المَبيعات. فَقال مُعقِّبًا على هذا وهو يُميِّز ثلاثةَ مُستوياتٍ فقط مُتموْضِعًا على سبيل المِثال في مَجالٍ مُحدَّدٍ، وهو الطبّ:

«[...] على أيَّة حال، قد يَصلُح سُلَّمٌ تَدريجيٌّ كَهذا لِبعض مُصطلحات قليلة في بَعض المَجالات فقط. وبِناءً على المُفردات الطبيَّة، أقترِح المُستويات التَّالية:

١- **المُستوى الأكاديمي:** ويَشتمِل على الكلِمات اللاَّتينيَّة واليونانيَّة المُحوَّلة المُرتبطة بورقات البَحث الأكاديمي، [...]

٢- **المُستوى المُحترِف:** مُصطلحاتٌ فَصيحةٌ يَستعمِلها الخُبراءُ، [...]

٣- **المُستوى الشَّعبي:** مُفرداتُ عامَّة النَّاس، وتَتضمَّن مُصطلحاتٍ بَديلةً مألوفة، [...]»[1].

أخيرًا نُشير إلى أنّه يُمكِن طرح إشكاليَّة (لُغة الاختِصاص) ضِمن المَسألة العامَّة الّتي تَشغُل الواقِع اللُّغويّ العربيّ الحاضِر آخِذينَ بِعيْن الاعتِبار استِفساراتٍ شرعيّةً سبق وأن عرضْنا لَها لَدى بعضِ مُمثِّلي الاتِّجاه الأوّل، وهي المَصوغَة في السُّؤال الآتي: هل مِن تَنوُّعاتٍ لُغويَّة داخل اللُّغة العربيَّة؟ وقبل هذا، هل هناك لُغة عربيَّة مُوحَّدة؟

❖ **٣. ر. غوفان R. Goffin:**

بِناءً على اقتِناع ر. غوفان بِشرعيّة ما سبق عرضُه يجزم من غير تردّد بقوله:

«إنّ المصطلحيّات الاختصاص تشكّل، وبدون شكّ، حقلاً ذا امتياز بانتمائه إلى اللّسانيّات التّطبيقيّة، فأَضحى بإمكاننا تصنيفُها من وجهة نظر العلوم التّطبيقيّة لكن من جهة أخرى بات من الضّروريّ لها أن تزوّد نفسها بنظريّة معيّنة وتطوّرها»[2].

فهكذا أكّد غوفان أنّ المصطلحيّات تنتمي إلى حقل اللّسانيّات التّطبيقيّة نظرًا

---

1 بيتر نيومارك، المَرجِع السَّابِق، ص.٢١١- ٢١٢.

2 Roger Goffin, La science terminologique, Terminologie et traduction, n° 2, 1985, p.13.

للحدّ الذي يتحقّق فيه وجودُها باعتبار أنّ موضوعها هو المصطلح كمستوى لغويٍّ إضافة إلى كونه يعبّر عن المفهوم. لكن إنجاز البحوث حول هذا المستوى من شأنه أن يبرز حيّز وجود المصطلحيّات: هو مجال التّطبيق فقط، ممّا يستحقّ ضمّها إلى جانب العلوم التّطبيقيّة. لكن، وكما أثار انتباهنا ما أكّده برتيل مالمبيرغ **(B. Malmberg)** - في سيّاقٍ آخر وهو التّنويه وبتحفّظ شديد بمقام اللّسانيّات التّطبيقيّة - بقوله:

«إنّ تطبيق نتائج بحوث علميّة (في مجالات التّقانة والتّعليم والطّبّ) لا يعدّ بهذا الشّكل حدثاً علميّاً، كذلك الشّأن بالنّسبة لصناعة سيّارة سبق أن توفّر لها نموذج. ثمّ إنّ الوجيزات الأساسيّة العديدة الخاصّة باللّغات الأجنبيّة التي يرجع فضل إنجازها، ولفائدة الاستعمال المدرسيّ، إلى اللّسانيّ الدّنماركيّ الشّهير أوتو يسبرسن **(Otto Jespersen)**، ليست جزءاً من إنتاجه العلميّ»[1].

فمِن خِلال هذا التّعارض بين علمٍ يبحث عن نفسه، واستحالة اعتباره كذلك نظرًا لطابعه التّطبيقيّ، نفهم سرعة استدراك ر. غوفان بقوله : «لكن من جهة أخرى بات من الضّروريّ لها "المُصطلحيّات" أن تزوّد نفسَها بنظريّة معيّنة وتطوّرها»[2].

إنّ هذا المُبتغى، الذي وضع غوفان إصبعَه عليه، ذو شأنٍ كبيرٍ في تقرير مصير المصطلحيّات الحقيقيّ، سوف نجد له صدى بعيدًا في النّظريّة المصطلحيّة الحديثة، على الرّغم من عدم حسم صاحبه للموقف آنذاك لصالح هذا الصَّدى، إذ أصرّ على البعد الممارساتيّ للمصطلحيّات وإن فسح أمامها المجال، في إطار اللّسانيّات التّطبيقيّة. فما هي حجج هذا الاتّجاه يا ترى؟

لنتناول الآن علاقة المصطلحيّات باللّسانيّات وفق هذه النّقاط:

١. حجج الاتّجاه الثّاني.
٢. السّبل اللّسانيّة المؤدّية إلى المصطلحيّات.
٣. تصوّرات اللّسانيّين للدّرس المصطلحيّ.

---

1 Bertil Malmberg, Analyse du langage au XX e siècle : Théories et méthodes, 1° éd. P U F, Paris, 1983, p.308.

2 M. -T. Cabré, La terminologie.., p.65. Elle cite : R. Goffin, La science terminologique, Terminologie et traduction, n° 2, p.13.

٤. مقاربات لسانيّة لموضوع المصطلح.

٢,٢,٢,٢. حجج الاتّجاه الثّاني: وهي تشمُل العناصِر الآتية:

١. طبيعة اللُّغة المُتخصِّصة.

٢. اعتبار النّحو التّوليديّ.

٣. أخطار إغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ.

٤. افتِراض أنَّ للمصطلحات وضعاً تحتانيًّاً.

٥. الوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة.

١. طبيعة اللُّغة المُتخصِّصة:

لَقد طُرِحت ـ كما رأيْنا أعلاه ـ على بِساط المُناقشة تَساؤُلاتٌ حَولَ طبيعة اللُّغة المُتَخصِّصة. أي على النّظام الذي يتحكّم في المصطلحات داخل لغةٍ ما. تَقول ـ ببساطة ـ أَهو جزْءٌ متفرّع من نظام هذه الأخيرة أم ليس هناك إلاَّ نِظامٌ واحِدٌ يَتحكَّم في اللُّغة على جَميع أصعِدتِها الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والمعجميَّة والدلاليَّة، فَلا يُمكِن بالتَّالي الحُكمُ على اللُّغة المُتخصِّصة بأنَّها تتَميَّزُ بنظامٍ خاصٍّ بها مَهما يَكن تابعاً لِنظام اللُّغة الّتي لا بُدَّ أن تَنتميَ إليها تِلك اللُغة المُتخصِّصة؟

وآراء هذا الاتِّجاه تذهب مَذهب عدم استِقلاليّة اللُّغة المُتخصِّصة بنظامٍ لأنّ المصطلحات هي وحدات ذات وجهين: الصّورة والمحتوى، تنتمي إلى النّظام المعجميّ العامّ المتعلّق بنحو تلك اللّغة.

٢. اعتبار النّحو التّوليديّ:

فيُنظر إذن إلى المصطلحات على أساس أنّ وضعها يخضع لذلك الوضع الإفراديّ المكوِّن لتلك اللّغة. فهذا الاعتبار من صميم النّحو التّوليديّ الذي «قام على أساس افتراض أنّ المعجم (الملكة المعجميّة[١]) مكوّن من مكوّنات النّحو»[٢]، فلا بدّ ـ حسب مساعي هذا الاتّجاه، وتبعًا للاعتبار السّابق ـ من أن يعتبر هذا المعجم شاملاً للمصطلحات.

---

1 (Lexicale competence).

2 عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة، دار تبقال للنّشر، الدّار

٣. أخطار إغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ:

إنّ ازدواجيّة الجانب تِلك الخاصّة بالدّليل اللّغويّ منطلق سوسوريّ شدّ ما وظّفته الصّوتيات في تحليلها للصّوت (الجانب الصّوريّ)، وعلم الدّلالة في تحليله للمعنى (جانب المحتوى) فكان تعريف بنفنيست للأولى أنّها دراسة مادّة التّعبير (الدّال)، فقياسًا على ذلك يكون تعريف الثّانية الّذي يسانده مالنبيرغ، ولم يخرج عنه يلمسلف، هو: «دراسة جوهر المحتوى (المدلول)»[1].

والمُصطلح كمادّة دِراسيّة لا يَنعزِل عن هذا الواقِع، فيكون إغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ هو قصور في حدّ ذاته قد ينعكس على اللّغة من جهة، وعلى التّواصل الجامعيّ والمهنيّ من جهة ثانية، وكذا على التّواصل بين الخاصّة والعامّة ونوعيّته من جهة ثالثة.

٤. افتِراض أنَّ للمصطلحات وضعا تحتانيًّا:

بما أنّ للمصطلحات وضعاً تحتانياً[2] فلا يستقيم وصف لغة ما، ولا يكتمل، بدون ما يشمل ذلك الوضع التّحتانيّ، فحتى اللّسانيّات الوصفيّة التّصنيفيّة، الّتي يعتقد خطأً أنّها أتمّت مهامها، سيكشف عن نقص فيها، وتُرمى بالعجز إذا أهملت الدّرس المصطلحيّ. وهي التي سعت فيما مضى إلى «وصف آليات اللّسان وصفاً علميّاً دقيقاً»[3]، فما بالك باللّسانيّات الافتراضيّة الاستنتاجيّة **(Hypothético-déductives)** التي تنظر إلى اللّغة نظرة خاصّة لا يليق معها أن تتبرّأ من واقع المصطلحات، بل يجدر بها أن تجيب عن أسئلة من هذا القبيل: ما هو حظّ المصطلحات من الملكة المعجميّة للفرد؟ هل ترتبط المصطلحات في النّصّ وفق نسق من العلائق النّحويّة والدّلاليّة ... شبيه بنسق المعجم العاديّ أم مختلف عنه؟

البيضاء، ط.٢، المغرب، ١٩٩٢، ص.١٥.

1 يُنظَر: B. Malmberg, Op. cit, p.٢١٩، ويُقارن مع نظرة المصطلحيّات الحديثة إلى الدّليل اللّغويّ، وهي تتبنّى ثلاثيّة الجانب التي أدخلها بيرس Peirce في السّميائيّات، ووظّفها الأمريكيّ شارل موريس C. Morris في شروط دلاليّة الدّليل اللّغويّ.

2 (Sous- code)

3 خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، ٢٠٠٠، ص.١٠٣.

٥. الوظائف الّتي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة:

ثمّ أليست الوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة وسط مجتمع له خصوصيّاته التي ينطبع بها أفراده لا محالة، من شأنها أن تحاط بعناية اللّسانيّات الاجتماعيّة واللّسانيّات النّفسيّة، بل حتى اللّسانيّات التّداوليّة[١]؟

هذه بعض الحجج في صورتها، لكن في حقيقتها مبادئ نظريّة سرعان ما أبدت لبعض اللّسانيّين السّبل المؤدّية إلى فتح أبواب اللّسانيّات التّطبيقيّة لإلحاق الدّرس المصطلحيّ بحقلها كمبحث من مباحثها، ومشكل من المشاكل الطّارئة التي تحاول حلّها. ويمكن تلخيص تلك السّبل في التّصوّرات الآتية:

٢،٢،٢،٣. السّبل اللّسانيّة المؤدّية إلى المصطلحيّات:

١. إنّ المصطلحات، كغيرها من الكلمات، لا تتجلّى أثناء التّواصل اللّغويّ على أنّها وحدات منعزلة، بل نتبيّنها وهي منتظمة مع وحدات أخرى من اللّغة العامّة، وقد تأتي إلى جانبها وحدات لها صلات القرابة أو الجوار مع مجالها المتخصّص. فهذه الوحدات مجتمعة ومنظّمة بهذه الصّورة المبسّطة إنّما تشكّل خطاباً متخصّصاً.

٢. هناك خصائص أخرى وكثيرة انشغل محلّلو الخطاب بتمييزها ودراستها إلى جانب المصطلح الذي استقطب اهتماماتهم، فبرزت بذلك فئةٌ من المتخصّصين في تحليل الخطاب، لاسيّما العلميّ والمتخصّص منه، ومن الزّاوية اللّسانيّة[٢]، واتّخذوا من المصطلح سيمة تلعب دورًا بارزًا في تحديد طبيعة النّصّ الذي «يندرج في مفهومه كلّ أنواع الأفعال التّبليغيّة التي تتّخذ اللّغة وسيلة لها»[٣].

---

1 ينظر: M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthodes et application.., p.229.، حيث تذكر ثلاثة أقطاب بحثوا في المصطلحيّات من هذه الزّاوية، وهم: Yves Gambier, Louis Guespin et François Gaudin.

2 ينظر مثلاً الأعمال التي تضمّنها هذا المجلّد: « Parcours linguistiques de discours spécialisé », Textes réuinis par Sophie Moirand et autres, du colloque organisé en Sorbonne, les 23-24-25 septembre 1992, Coll : Science pour la communication, Peter Lang, B. U de Grenoble, 1993.

3 خولة طالب الإبراهيميّ، مبادئ في اللّسانيّات..، ص.١٦٨. نَقلته عن: H. Rucks, Linguistique textuelle et enseignement du français, Hatier, Paris, 1980.

٣. ظهرت مجموعة من الدّراسات المعجميّة - أوّلا - في إطار علم متن اللّغة، تُعنى بتحديد المعجم التّقنيّ وفق معاييرَ تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدّليل اللّغويّ المركّبة: العلاقة الاعتباطيّة المزدوجة بين المدلول (المفهوم) والفرد المدلول عليه (الشّيء)، وكذلك بين المدلول والدّال. ولكن تهتمّ من جهة أخرى بالجانب الموسوعيّ الّذي يضطلع به أيُّ حقلٍ اختصاصيّ تنتمي إليه تلك الوحدة المعجميّة مراعيّةً أيضًا الشّروط الخاصّة المؤسّسة لنوعيّة المصطلح التّقنيّ والعلميّ (التّخصيص الّذي يُنتظر منه أن يؤدّيَه)[1].

٢,٢,٢,٤. تصوّرات اللّسانيّين للدّرس المصطلحيّ:

١. نُلفي طائفةً مِن اللّسانيّين المشتغلين في ميدانيْ المعجميّات والتّرجمة يصرّون على نفي ما عمد البعضُ إلى تسميته بلغة الاختِصاص، وباللّغة المتخصّصة، أو اللّغة العلميّة والتّقنيّة (الفنّية)، إذ هي - حسب برنار كِمادا **(B. Quemada)** - «تعيينات وتقسيمات طالما استنكرتها اللّسانيّات الوصفيّة، وكان حريّاً بأصحابها أن يتحدّثوا عن نظامٍ إفراديٍّ متميّزٍ بما أنّه يخضع لاستعمالاتٍ خاصّة، بيد أنّه تنوّع، من جملة ما يستدعيه لكي يؤدّي وظيفته التّبليغيّة جزءاً كبيرًا ممّا هو كامِنٌ في أعماق اللّغة العامّة من الجوانب الصّرفيّة والنّحويّة، وهي المظاهر التي نتبيّنها بفضل العلاقات الوظيفيّة التي ما كانت يومًا ما علاقات تراتبيّة»[2].

٢. يلتحِق جورج مونان **(G. Mounin)**، باعتباره مُنظِّراً للتّرجمة، بهذا التّصوّر، فهاهو يصرّح بالحرف الواحد مسانِدًا إيّاه:

«إنّه لا وجودَ إطلاقاً لِما يحقّ تسميته بلغة القانون (الّتي يدّعي البعضُ أنّها مستقلّة بكيانها). لكنّا على النّقيض من ذلك، ما نجده، مثلاً، ضمن اللّغة الفرنسيّة، ما هو إلاّ مفردات (صار استعمالها وقفًا على علم القانون بفضل ما

---

1 Louis Guilbert, Dictionnaire et linguistique : Essai de typologie des dictionnaires monolingues français contemporains , in Langue française, n° 02 (Le lexique), Ed. Larousse, Paris, 1969, p.11-12

2 Bernard Quemada, Technique et langage, in Histoire des techniques, Bertrand Gille, Coll. La pléiade, Gallimard, Paris, 1978, p.1153. Cité par M. T. Cabré, La terminologie..., p.119.

تختصّ به من المفاهيم التّابعة لهذا المجال المعرفيّ) وكذلك قد يُعثر فيها ـ وبدون شكّ ـ على قليلٍ من الصّيغ التّعبيريّة النّوعيّة»[1].

٣. إنّ قضايا التّعريفات والتّحديدات التي استهوت كثيرًا من الفلاسفة، وشغلت المناطقة بالخصوص، ضمن اهتماماتهم بالحدود بصفتها تمثّل المفاهيم الواصفة للعالَم والإنسان والحياة وما وراء الطّبيعة، أضحت مدخلاً إلى الدّرس المصطلحيّ لبعض اللّسانيّين الذين عُنوا بها أوّلاً في إطار علم المفردات وصناعة المعاجم، وذلك عندما عمدوا إلى البحث في الخصائص والمعايير التي ينبغي أن تخضع لها التّعريفات، وهم يوجّهون عمليّات إنجاز المعاجم المصطلحيّة التي يُعتمد في تنظيم مداخلها، الانطلاق من المفهوم[2] الّذي لابدّ أن يشمله التّعريف، فامتزجت في سبيل تحقيق هذا الغرض الأبحاثُ المعجميّة والأبحاث المصطلحيّة، فانبثقت في ظلّ هذا التّصوّر العناية اللّسانية بالدّرس المصطلحيّ.

٢.٢.٢.٥ مقاربات لسانيّة لموضوع المصطلح:

١. فبينما يجزم لوطار هوفمان **(L. Hoffmann)** في موقفه ذاك، بأنّ تحديد ما تختصّ به لغاتُ الاختِصاصات، إنّما يتمّ بالرّجوع إلى عناصر نوعيّة واقعة خارج اللّغة عينها رغم طابعها اللّسانيّ، ونظرًا لأبعادها التّواصليّة الصّرفة، يطالعنا بعض اللّسانيّين بنظريّة ـ هي وليدة انشغال اللّسانيّات العامّة بوصف اللّغات الطّبيعيّة مهما كانت خصوصيّاتها ـ مفادها أنّ «ما شاع من تسميّة أو تعبير "لغة متخصّصة "ليس إلاّ تنوّعاً يعدّ من جنس اللّغة العامّة، ومتفاوتاً في بساطته وتعقيده»[3].

---

1 **G. Mounin, La linguistique comme science auxiliaire dans les disciplines juridiques, META, vol 24, n° 1, 1979, p.13. Cité par M. -T. Cabré, La terminologie.., p.13.**

2 **يُنظَر ما قلناه عن معجم فيستر وشلومان: أعلاه، ص.. وينظر النّتائج التي توصّلت إليها النّدوة حول التّعريف بفرنسا في مجلّد: " La définition ", Actes du colloque " La definition " organisé par le CELEX de l'univ. Paris-nord, Paris, les 18 et 19 novembre 1988, Editeurs : Jacques Chaurand et Francis Maziére, Librairie Larousse, Paris, 1990, 303 pages.**

وينظر أيضًا مقال "كوندل" في: Danielle Candel, La definition chez les scientifiques, Terminologies nouvelles (Terminologie et diversité culturelle), n° 21.., p.52-57.

3 **André Martinet, Syntaxe générale, Armand Colin, Paris, 1985, p.07-08.**

٢. فَيَصِحُّ القولُ بالتّالي: إنّ خطاب الفيزياء وخطاب المعلوميّات قد يختلفان فيما بينهما، بنفس الدّرجة من الاختلاف الذي يميّز كلام البنّاء عن كلام النجّار. فَالتَّمييزُ يتمُّ في غالِبه على أساس تَبايُن المَرْجعِيَّات.

٣. كما تُصنَّف الخطابات باعتبار المصطلحات، إذ كلّما كانت نسبتها المستعملة متفاوتة ازدادَ تمايُز الخطابات. والقضيّة لا تقاس إحصائيًّا فحسب، بل يُنظر إلى ترددها للمفاهيم التي تمثّلها، ومدى انتظامه، لأنّه في واقع الأمر مهما كانت علميّة أيّ خطابٍ، فالوحدات اللّغويّة النّحويّة الصّرفيّة هي دائمًا أكثر نسبة في ورودها مقارنةً بالمصطلحات. فالمعيار، إذن، في تصنيف الخطابات إلى علميّة أو غيرها - بل حتّى العلميّة فيما بينها - لا ينحصر في تعداد نسبة المصطلحات، ثمّ الحكم على نوعيّتها. علاوةً على ذلك لا ينبغي إهمالُ خصائص أخرى: كالطّابع المعياريّ والقسريّ للخطابات المتخصّصة، وطابعها العُرفيّ (**conventionnel**)، حيث تمكِّن التّرجمة من أن تتمّ بصرامتها المعهودة في النّصوص العلميَّة في حدِّ ذاتها.

٢,٢,٣ الاتّجاه الثّالث: المصطلحيّات اختصاص قائم بذاته:

بعدما حدّدنا موقع المصطلحيّات من اللِّسانيّات، واعتُبرت بمقتضى الاتّجاه الثّاني فرعًا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة، فهل يمكن لنا أن نتحدّث الآن عن ميلاد علم جديد؟ وهل أصبح لديه مسوّغات القيّام بذاته لا سيّما إذا ما راعينا مؤهّلاته حينما ننتقل به إلى ميادين التّطبيق؟

بيد أنّ تلك المؤهّلات لا ينحصر افتراضُها من اللِّسانيّات فقط، بل لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه ثمّة صعوبات تشكّل عقبة في طريق هذه الأخيرة، وهي تستعين بما يُتاح لها من رصيدها النّظريّ لوصف رطانة التّقنيّين والعلماء والاختصاصيّين ـ ما لا مفرَّ مِن تسميته باللّغة العلميّة ـ وصفًا يُنتظَر أن يكون شاملاً: ممّا يُحفِّز المصطلحيّات على البحث دائمًا عن ضالّتها على مستوى مجالاتٍ معرفيّةٍ أخرى أو اختصاصاتٍ علميّةٍ معيّنة. إذن فهل يمكن القول إنّنا رجعنا إلى النّقطة نفسِها الّتي انطلقنا منها في تحليلنا لأهمّ الاتّجاهات السّائدة في تصنيف المصطلحيّات أم أنّنا

مضطرّون إلى التّسليم بصحّة ما ذهب إليه روّاد الاتّجاه الأوّل، بما أنّنا هنا بصدد تبنّي فكرة، وهي الّتي تنبني على قيّام صعوبات شتّى في حال ما يُعتمَد المنظور اللّسانيّ لوحده، ممّا سوف يؤدّي إلى الاستعانة بغيره من الفروع العلميّة؟ وقبلَ أن نجيب عن هذا التّساؤل ننبّه مسبقًا إلى أنّ الاتّجاه الثّالث أكثر تنظيمًا بالمقارنة مع الاتّجاه الأوّل، وهو يعبّر عن النّظريّة العامّة للمصطلحيّات.

إذن يرجع أصلُ هذا الاتّجاه إلى نظريّة ي. فيستر المصطلحيّة التي ستُوسَم في ظلّ هذا الاتّجاه بالنّظريّة العامّة للمصطلحيّات (**T.G.T.**).

٢.٢.٣.١ نظريّة ي. فيستر المصطلحيّة:

أمّا نظريّة ي. فيستر، والّتي أصَّلَها غيرُه من المتحمّسين لها كأمثال هلموت فيلبر، وأسموها بالنّظريّة العامّة للمصطلحيّات، فقد لخّصتها ماريا تيريزا كابري في العناصر الأساسيّة الآتية[١]:

١. «كان فيستر قد حدّد مكان علم المصطلح بين أفرع المعرفة بأنّه مجال يربط علم اللّغة بالمنطق وبعلم المَوجود (الأنطولوجية) وبعلم المعلومات وبفروع العلم المختلفة»[٢].

فهكذا يرى فيستر أنّ المصطلحيّات اختصاصٌ قائمٌ بذاته حتّى ولو أنّه يتمثّل باعتباره حقلاً مشكِّلاً همزة وصل مع علوم الأشياء واللّسانيّات والمنطق والإعلام الآلي. هذا نَظرًا لِطبيعة لُغات الاختِصاصات القائمة على المُصطلحات الّتي تتَّسْم بدورها بالطَّابع الثُّلاثيّ (التَّسمية، المَفهوم، عيْن المُسمَّى) فَيُمكِن التَّحكُّم في التّسمية بالوصْف اللِّسانيّ. لكِن لا مَفرَّ مِن اللُّجوء إلى كُلٍّ مِن المَنطِق الّذي تُضبَط به العلاقاتُ بَيْن المَفاهيم[٣] ـ والّذي يُشكِّل عِلم الدّلالة حلقةَ وصل بيْنه وبيْن

---

1 يُنظَر: M. –T. Cabré, Terminologie et linguistique : La théorie des portes, Terminologies Nouvelles, n° 21.., p.11-13.

2 محمود فهمي حجازي، الأسس ..، نقله عن بحث فيستر: E. wüster, Die Allegemeine terminologielehre – Ein Greuzgbiet Zwischen sprachwissenschatft, Logik, ontologik, informatik und der sachwissenschaft, in Linguistics, n° 119, 1974, p.62-106.

3 يُنظَر حولَ لُغات الاختِصاصات: أعلاه، ص.٧٠-٧٧.

اللِّسانيَّات بما أنَّ هذا الأخيرَ فَرعٌ مِنها . وهذا في مَجال وَصف المَفهوم. ثمَّ إنَّ علومَ الأشياء ــ أيْ العُلوم الطَّبيعيَّة بالمَفهوم الواسِع ــ تُؤدِّي أدوارًا بارِزةً في تَصنيف الكائِنات الّتي تَدلُّ عليها المُصطلحاتُ وضبْط العلاقات الأنطولوجيَّة (الكائنيَّة). كما يُسهم الإعلامُ الآلي في عمليَّة التَّوثيق الّتي يَستنِد عليها العملُ المُصطلحيُّ، لا سيَّما المعجميّ مِنه **(Terminographe)** [1].

٢. موضوعات الدّراسة لهذه النّظريّة هي المفاهيم، وهي منقولة إمّا عن طريق وحدات لغويّة أو بتحديدات إشاريّة (أي غير لغويّة)، وهذه الوحدات خاصّة بميادين اختصاصيّة معيّنة وذات استعمالات نوعيّة ومحصورة[٢].

٣. تتحدّد المصطلحات على أساس أنّها تسمياتٌ لغويّةٌ لِتلك المفاهيم، ويمكن إدراجُ ضمنَها تلك الوحدات غير اللّغويّة التي تشير إلى المفاهيم كالرّموز العلميّة (أو العلامات المختصرة لتسمية معيّنة) مثل: **(H_2O)**.

٤. تُحلَّل المصطلحاتُ انطلاقًا مِن المفاهيم الّتي تدلّ عليها. لِهذا يُعتبر المفهومُ أسبق وجودًا من التّسمية[٣]. تقصي نظريّة فيستر الاشتراك اللّفظيّ والتّرادف، وذلك باقتراح الظّفر بأحاديّة الدّلالة واللّفظ للمصطلح (أحاديّة المفهوم والتّسمية)، فيقع اختيارُ مصطلحٍ واحدٍ لمفهومٍ واحدٍ مِن ضمن ترادُفات تكون قد وُجدت من قبل، وتفرّغ التّسمية من كلّ المفاهيم الأخرى التي تحتملها، وهذا من أجل تفادي مخاطر الإبهام والغموض، وتحقيقًا للوضوح[٤].

٥. تتشابك مفاهيمُ مختلف الحقول الاختصاصيّة عبرَ علاقاتٍ متنوّعة، فيشكّل مجموع العلاقات القائمة فيما بين تلك المفاهيم ما يُدعى بالبنية المفهوميّة المتعلّقة بحقلٍ ما. فتتجلّى بذلك قيمةُ كلّ مصطلح ودورُه بواسطة المكانة التي يأخذها داخلَ البنية المفهوميّة لذلك الحقل. فتبوّأت المُعالجة المنطِقيّة لِلمُصطلحات مكانةً مُعتبَرة. لعلّ هذا

---

1 Anouck Jaccarini, utilisation d'une banque de texte en terminologie, Terminologie nouvelles, Rint, n° 20, Belgique, décembre 1999, p.18.

2 ينظر: Helmut Felber, Terminologie manuel, Infoterm, UNEESCO, Paris, 1984, p.103.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص.١٠٣.

4 R. Temmerman, Op. cit, p.61.

ما دفع بـ فيستر إلى مُطالبة اللِّسانيِّين والمَناطِقة هناك دعوة صريحة مِن قِبَل اللِّسانيِّين إلى استِعمال المَنطِق مِن أجل مُعالجة كثيرٍ مِن القضايا الدّلاليّة"[1].

٦. الهدف من العمل المصطلحيّ هو دراسة المصطلحات من زاوية التّقييس المفهوميّ والتّسمويّ، إمّا في إطار أحاديّ اللّغة في حال التّواصل المهنيّ الوطنيّ، أو في ظلِّ متعدّد اللّغات بالنّسبة للتّواصل الدّوليّ.

٧. أمّا الغاية التّطبيقيّة للتّوحيد المصطلحيّ فهي ضمان الدّقّة عن طريق تخصيص دالٍ واحدٍ لكلِّ مدلول، فمِن أجل توحيد التّواصل المهنيّ البحت تسهيلاً للتّفاهم ينبغي استعمالُ مصطلحاتٍ موحّدة.

قد سبق لـ جورج مونان وأن أشاد بفضل ي. فيستر بمقاربته ـ حسْب رأيه ـ البحث المصطلحيّ مقاربة لسانيّة شدّ ما ساعدت عمليّة التّرجمة، خصوصًا تلك المتعلّقة بالخطابات العلميّة. وذلك عندما نادى هذا الأخيرُ بقلْب الأمور في شأن الانطلاقة في التحليل. بل وجدنا ج. مونان يطبّق نظريّته الخاصّة بالذّهاب من المفهوم إلى التّسمية مرورًا بتحليل التّعريفات الّتي تقيّد بها تلك المفاهيم وبالتّالي التعرض إلى الخصائص الّتي تضبط بينما هي تصف تلك المفاهيم. فيقول بهذا ج. مونان عن ي. فيستر إنّ هذا الاتّفاق المذهل الدّاعي إلى إسناد إلى تعريف المصطلحات باعتباره عُنصرًا لُغويًّا مقام هذه الأخيرة اللّغويّ"[2].

غيْر أنّ هذه النّظريّة تشهد حاليّا قصورًا جعل جلَّ الذين تعاملوا كثيرًا معها يطلقون عليها تسمية: **النّظريّة الكلاسيكيّة للمصطلحيّات**، سنرى أسباب ذلِك في العُنصر التّحتي الآتي.

٢,٣,٢,٢ نقد نظريّة ي. فيستر المصطلحيّة:

طُوِّرت هذه النّظريّة على يد من كانت لَهم إسهاماتٌ في مَجال المُصطلحيّات، لكِن بعدما شُغِلوا بنقدها، نذكر مِن بيْن الّذين استعنّا بآرائهم في بحثنا هذا

---

1 يُنظَر: **Michel Galmiche, Sémantique linguistique et logique: un exemple; la théorie de R. Montague, Coll. Linguistique nouvelle, 1ère éd, PUF, Paris, 1991, p.10.**

2 يُنظَر: **Georges Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction.., p.127.**

والمَنشورة أعمالُهم في دوريّة Terminologies Nouvelles, n° 20 et 21:

M.T. Cabré, Terminologie et linguistique : La théorie des portes.. R. Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme.. و **A . Hermans & A. Vansteelandt, Néologie traductive..**و**M. Diri-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie..**و**D. Candel, Néologie et terminologie : Activités et reflexions..**

❖ **وذلك بناءً على الملاحظات التّالية:**

يوضَع طابعُ التّعاليّ والتّنزه الّذي وُسِمت به هذه النّظريّة في مُقدّم الأسباب الّتي كانت وراء مَهواها بدرجاتٍ ما. بل هي نُقطةُ ضعفها. والحال أنّ مُعظمَ من كان لَهم دورُ التّنظير في مَجال اللّغة يُطالِبُون بالدّنوِّ مِن تصرُّف الفرد اللُّغويّ الحقيقيّ. فهذا ل. يلمسلف يدعو، رغم ما وُسِم به درسُه مِن العِناية بصُوريّة اللّغة، إلى تفادي التّعالي، وينصُّ على ضرورة الالتِفات إلى الواقِعة اللّغويّة القابلة التّشخيص والتّحليل ولو صوريًّا، بل لا بُدّ أن يُعدَّ هذا الأخير الهدفَ المُستهدَف مِن طرف اللِّسانيّ"[1].

١. إنّ المطمحَ الوحيد الذي ترنو إليه نظريّة ي. فيستر كان منصبًّا على توحيد التّواصل المهنيّ، ذلك أنّه يرى بأنّ المتصوَّر، وهو المَعرِفة المجرَّدة، لا يمكن نقلُه سوى ممّا يتجسّد في الواقع من الأشياء والموجودات مرورًا بقنوات العلوم المختلفة التي مِن شأنها أن تنظِّم المعرفة العلميّة وتوثِّقها أيضاً، وعبر المنطق الّذي لا يتفاوت من إنسانٍ إلى آخر سوى من حيث الدّرجة، ومن خلال الاختبار(**Empirisme**). فلا تتبني المفاهيم عنده إلاّ منطقياً ووجودياً (كائنيّاً) (**Logiquement et ontologiquement**)، وبصفة تَراتبيّة (**Hiérarchique**).

٢. وواضِحٌ أنّها أمور ليست في حوزة أيّ إنسان، فيصعب هكذا إقامةُ أيّ نوع من التّناسب بين ما هو عينيّ وما هو تصوّريّ وهذا عبرَ لغة يُزعم أنّها مؤهَّلة للتّوحيد، لكن أيّ توحيد؟ وبين من ومن؟ أليس على حساب التّواصل في حدّ ذاته؟

---

1 يُنظَر: **Louis Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, Trad. Du Danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1971, p.31.**

٣. ثمّ إنّ المناطقة في محاولاتهم الرّامية إلى وضع نظريّة دلاليّة صوريّة مبنيّة بناءً منطقيّاً ولسانيّاً لم يظفروا باستخدام البنى اللّسانيّة بقدر ما أولوا أهميّة فائقة لتمثيل العلاقة القائمة بين اللّغة والعالم الخارجي"[1]. فانسياق ي.فيستر وراء مقاربة المصطلح من خلال الأنماط المنطقيّة وتتبّع الخصائص الّتي يستوعبها المفهوم أو يمتدّ إليها جعلَه يتعامل مع العلم الّذي ينشُد بناء لغة له بعيدًا شيئًا ما عن نظام اللّغة الّتي لابدّ أن تنتمي إليها هذه الأخيرة!

٤. إنّ المِنوالَ الّذي يريد فيستر تحقيقَه شبيهٌ مِن عدّة نواحٍ بما يُدعى **(Métalangage)** أو **(Métalangue)** الّتي «هي لُغةٌ صِيغت اصطناعيًّا، مِثل المَنطِق والريَّاضيَّات، تَحتوي على مَخزونٍ مِن الألفاظ المُعرَّفة بِشكلٍ أحاديّ الدّلالة والصُّورة، مُحدّدة ومَحدودة بواسطة مُصادراتٍ و قواعد مِن أجل جمع هذه المُصطلحات. وهي لُغة مَوضوعةٌ خصِّيصًا لأجل وَصفٍ علميٍّ لِلُّغات الطَّبيعيَّة المُسمَّاة بـ (اللُّغات المَوضوع)»[2].

٥. وتَعني عند يلمسلف في ميدان اللِّسانيّات لُغةً ذات مُحتوًى هو نفسه اللُّغة. فَيكون بهذا المَفهوم كلُّ خطابٍ حوْل اللُّغة **(Métalangue)** يُمكِن أن يَنطبق على المَعاجِم اللُّغويَّة والدِّراسات النّحويَّة والمَقالات اللِّسانيَّة. لكن بهذا المَفهوم لا شكَّ أنَّ **(Métalangue)** سيفقِد صرامتَه والمعنى الّذي كانت تُؤدِّيه في ظلِّ المَنطِق والريَّاضيَّات. ثمَّ إنَّه تُستعمَل نفسُ المُفردات والقواعد التَّركيبيَّة بالنِّسبة لِلُّغة و **(Métalangue)** مِمَّا سيخلُق غُموضًا جديدًا طالما حاول المَناطِقةُ تَفاديه[3].

٦. والحال أنّه بالنِّسبة لِلوصف اللِّسانيّ فالأفضل أن يُتحدَّث عن **(Métalinguistique)** الّذي «هو استِعمال لُغة مُعيَّنة في سبيل وَصف هذه اللُّغة. [...]

---

1 يُنظَر: **Michel Galmiche, Op. cit., p.10.**

2 **Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique, 2éme éd. Quadrige / PUF, 1995, Paris, p.212-213.**

3 يُنظَر: **Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique.., p.213.**

ويَدلُّ هـذا المُصطلح عند عُلماء الإناسـة الأمـريكيِّين علـى مـا وراء اللُّغـة مِـن العـالَم الخارجيّ (عين المُسمَّى، المعاني الوضعيَّة [أو الحقيقيَّة][1]، دلالات المَعانـي[2])»[3].

٧. «على أنَّ مِن الحقائق العامّة ما يَتَّصل بِالرّوابط الدّاخليّة القائمة في اللُّغة الواحِدة بيْن رصيدها اللُّغويّ المُشترَك والمَنظومة الاصطِلاحيّة لِكلِّ نشاطٍ مِن أنشِطةِ الفِكر، ذلِك أنَّ كُلَّ عِلمٍ ينحت لِنفسه مِن اللُّغة معجمًا خاصّاً، وإذا كانت الألفاظُ المُتداوَلة في رصيد اللُّغـة صـورةً لِلمُواضـعة الجماعيَّـة فـإنّ المُـصطلح العِلمـيّ في سـيّاق نفـس النِّظـام اللُّغويّ يُصبح مُواضعةً مُضاعفةً إذ يتحوّل إلى اصطلاحٍ داخِل الاصطلاح»[4].

٨. فهكـذا تكـون المعرفـة العلميّـة الـتي يُنظـر إليهـا باعتبارهـا شـيئًا متكامـل التّجـانس، هـي النّمـوذج الـذي ينـصح باتّباعـه مـن أجـل تنظـيم مفـاهيم حقـول الأنـشطة كلّها. مع العِلم أنّ الأواصـر الرّابطـة بـين المـواد العلميّـة مفعمـةٌ بالكلمـات الّـتي تنمّ عـن ذلـك، وهـي النّاطقـة الرّسميّـة باسـم المعـارف المتناميّـة. فـإذا أُلغـي المـشترك اللّفظـيّ (بمفهوميه: المتعدِّد الدّلاليّ والمشترك الصّوتيّ) مثلاً أو التّرادف الّذي يُستعان به في سبيل تقريب المفاهيم حتّى فيما بين الاختاصاصيّين فما بالك بمتوسِّطي الثّقافة وعامّة النّاس، فماذا يبقى كطريق لإقامة تِلك الأواصِر؟ لأنّ مـا التّـرادف والمـشترك اللّفظـيّ سـوى لغـة ثانية أو ثالثة أو.. الوضْع الثّاني[5] **(Métalangue)** على حدّ قول غريماس **(Greimas)**.

٩. فيلاحظ هنا إنكار فيستر، وإقصاؤه لكـلّ الاختلافـات الـتي تنطـوي عليهـا المقامـات الاجتماعيّـة والثّقافيّـة لـلأفـراد والمجموعـات الـسّكّانيّة الموزّعـة في مختلـف المنـاطق الجغرافيّـة، وكـذلك الوقـائع الاقتـصاديّة واللّغـات (فيمـا يتعلّـق بأحوالهـا الاجتماعيّة).

---

1 وهذا حسب ترجمة القاموس المُوحَّد لِمُصطلح: **Dénotation**. يُنظَر: القاموس المُوحَّد..، م.٦٩٤، ص.٣٧.

2 وكذلِك حسب ترجمة القاموس المُوحَّد لِمُصطلح: **Connotation**. يُنظَر: المَرجِع نَفسه، م.٥٥٤، ص.٣٠.

3 **Georges Mounin, Op. cit., p213.**

4 ع. س. المسدّي، المصطلح النَّقدي..، ص.١٣-١٤.

5 يُنظَر: المعجم المُوحّد..، م.١٦٧٢، ص.٨٦.

١٠. فمهما يكنْ المجرى الّذي يتحدّد فيه التّقييس المصطلحيّ فلا يتمّ توحيد المعرفة إلاّ عن طريق الإجماع. فإذا اكتسبت المفاهيم القدرة على التّوحّد، وكذلك التّسميات. بما أنّ معايير **(ISO)** تعكس هذا المطمح، فإنّ مجرى التّوحيد هذا قد يلغي تعسّفيًّا التّنويع التّسمويّ والمفهوميّ للواقع الذي كثيرًا ما يتباين من جهة إلى أخرى.

١١. إنّ الوظيفة الصّارمة التي أسندت إلى المصطلحيّات في ضوء نظريّة ي.فيستر هي إلصاق التّسميّات على المفاهيم، وهي ترمي بذلك إلى تأطير التّواصل المهنيّ، غير أنّ الواقع، أحياناً، لا يولي الأهمّية المستحقّة للقيمة التّواصليّة للمصطلحات في الخطاب المهنيّ، لأنّه قليلاً ما يؤخذ بعين الاعتبار طابعها التّداوليّ، فبالتّالي يندر الأخذ بالحسبان بُعدها التّواصليّ الحقّ، أضف إلى ذلك تجاذب شتّى الفروع العلميّة أطراف تلك القيمة.

١٢. أُهمل، من جرّاء ما سبق ذكره، طابع المصطلحات الخطابيّ بقدر ما قُصِّر في إمكانيّات استعمالاتها نحويّاً، إذ لم يعد يهمّ الوحدة المصطلحيّة سوى نفسها. وإنْ روعيت العواملُ السّياقيّة المحيطة بها فمن وجهة نظر استثنائيّة حيث يهتمّ فقط بأمر تقسيمها.

١٣. كما تُقصي نظريّةُ ي. فيستر من سجلّ اهتماماتها دراسة تطوّر المفاهيم، إذ تذهب إلى أنّها ثابتة. فحتّى ولو لم تكن كذلك فهي تعالجها من الزّاوية الآنيّة الجادّة التي تبنّتها. وهي تفرض أنّ المفاهيم لابدّ أنْ يُنظر إليها في حالة سكونيّة. فإذا ما قورنت مع غيرها ففي الاتّجاه الأفقيّ وعبر الحقول المختلفة التي تتقلّب فيها على أوجه متنوّعة إمّا اتّفاقاً أو تضارباً. فلا مجالَ للحديث عن ماضي المفهوم أو عن أصله وفصله. فعلى الرّغم من أنّ ي. فيستر كان يدّعي استقاءَ أصولٍ لنظريّته من نظريّة المعرفة، إلاّ أنّه يبدو غير مقتنع بعماد المبادئ التي تَتمسّك بها هذه الأخيرة، ألا وهي: تحوّل التّصوّرات وعدم وُجود حقيقة مُتعالية وكونيّة، بل كلّ فترة مَعرفيّة تُشكِّل حقيقتَها الخاصّة بها. فهذا جان بياجي **(J. Piaget)** يُنبِّه قائِلاً:

«بيد أنّ العلماء أخذوا يتوصّلون أكثرَ فأكثر، وتحت تأثيرٍ متواردٍ لسلسة من العوامل، إلى اعتبار المعرفة في سيرٍ متواصلٍ أكثر ممّا هي حالة ثابتة، فكلّ كائن

(أو موضوع ما) يسعى العلمُ إلى ثبتِه، ينبغي أن يحلّ من جديد في انقياد الصّيرورة»[1].

١٤. ويُقرِّر آخَرون أنَّ صيرورة العِلم يَتحكَّم في مَجموعِها الهزَّات الَّتي تُوجِّهها حركاتُ النَّقض والدَّحْض والتَّجاوُز الّتي تعرض تَوجُّهنا نَحْوَ الحقيقة لِلتصدُّع والتَّشقُّق[2]. ثمّ إنّ ي. فيستر الّذي وضع المصطلحيّات في ملتقى ما بين فروع علميّة معيّنة لاسيّما المنطق الذي لم يُعفَ من التّحوّل، قد وقع تناقض صريح إذ بينما يعترف بسعة مجال المصطلحيّات وشمولها لعدّة جوانب المعرفة، بل قارب النّظرة التي تجعل منها علم العلوم، على غرار الإبستمولجيا التي يقول عنها جان بياجي: «إنّ الإبستمولوجيا هي نظريّة المعرفة الصّالحة، مع أنّ المعرفة ليست حالة ثابتة، بل تشكّل جوهريّا مجرى، هو دائما مرور من صلاحية أقلّ شأناً إلى أخرى أرقى وأهمّ، لهذا تعتبر الإبستمولوجيا ذات طبيعة وسائطيّة (تلعب دور الوساطة ما بين العلوم)»[3].

١٥. سبق وأن علمنا بأنّ فيستر ينظر إلى المصطلحات باعتبارها وحدات لا تملك قيّمًا تداوليّة، ولا تعرف أيّ تنوّع دلاليّ لأنّها لا يُكترث بها إلاّ وهي متضمّنة في سجلّ واحد فحسب: السّجلّ الرّسميّ المهنيّ، الذي يحتاج إلى الدّقّة في التّواصل، «أمّا السّياق المحيط لبعض الكلمات الواصفة للأشياء أو الخبرات أو المفاهيم أو الاستدلالات والّتي تمنح أحياناً العناصر الضّروريّة لاستيعاب تصوّر معيّن (أو نظريّة ما)»[4]، فلم يحفل بالعناية الرّاشدة به، إذ مع العلم بأنّ مستويات التّخصّص في تنوّع مستمرّ فلم يرضَ فيستر إلاّ بصبّ الخطاب المتخصّص في قالب واحد يعرف بالتّواصل المهنيّ البحت الذي يتطلّب التّقييس الصّرف. إلاّ أنّ من المفروض أنّه يمكن اقتطاف تلك الكلمات (التي أشرنا إليها أعلاه) وإعادة استعمالها من طرف

---

[1] J. Piaget, Psychologie et épistémologie : Pour une théorie de la connaissance, Ed. Denoël Gonthier, Paris, 1970, p.12.

2 يُنْظَر: **M. Fichant et M. Pecheux, Sur l'histoire des sciences, Ed. Maspéro, Paris, 1969, p.08**

[3] J. Piaget, Ibid, p.12.

4 **D. Candel, Le discours définitoire : variations discursive chez les scientifiques, in Parcours linguistique de discours spécialisés, (Colloque organisé en Sorbonne les 23-24-25 sept 1992), textes réunis par Sophie Moirand et autres, Peter Lang, B. U. de Grenoble, 1993, p.33.**

اللّسانيّ مثلاً، على أساس أنّها سياقات نموذجيّة تساند وجود الكلمة ما دامت مستعملة في إطار طبيعي"[1].

١٦. يرمي التّقليديّون **(Les traditionalists)**[2] بانطلاقهم من المفهوم المحدّد تحديدًا دقيقًا، معتبرين إيّاه كوحدة: موضوع الدّراسة، إلى منح كلّ مفهوم مكانة معيّنة في البنية المفهوميّة المنطقيّة. فالمفهوم المنظور إليه هذه النّظرة هو نوع من مفهوم بالغ غايته من حيث التّرتيب، أو في البنية المفهوميّة الأونتولوجيّة. يأخذ جذورَه في النّظرة الأرسطيّة إلى اللُّغة. «فحسب ليو برانشفيك **(L. Brunschvicg)** إنّ أرسطو يكون قد قعّد لا شعوريّاً لخصائص لغته (الإغريقيّة) وفق مقتضيات كلّية خاصّة بالفكر. لقد تكرّر تناول هذا الموضوع ومن طرف مفكّرين يعتدّ بآرائهم»[3]. كلاّ، إنّ مثل هذا التّصوّر غريبٌ حقّا لا نحسب أصحابه إلاّ واقعين مرّة أخرى في جعل اللّغة والمنطق شيئاً واحداً. واحتمالات انصراف أرسطو في قانونه إلى الخلط بين اللّغة والفكر لازالت تُثار، ولا ننسى أنّه المنطلق في المناقشات الطّويلة التي أسالت حبراً كثيراً حول هذه القضيّة. وفي هذا يقول آلان راي **(Alain Rey)** إنّها من تركات أرسطو.

١٧. «تتبصّر المصطلحيّات التّقليديّة في المفاهيم كلّها بشكل واحد»[4]، أي وفق نفس المبادئ والطّرائق[5]. والحال أنّ ورود المفاهيم في سياقات متنوّعة، ومقامات مختلفة قد يؤثّر عليها وتتغيّر شكليّاً. علاوة على أنّها قابلة للتّبدّل مضموناً وهذا عبر الزّمن.

١٨. تتمثّل مثاليّة المدرسة الفيّينيّة في تصوّر إمكانيّة تحقيق مصطلح زاحدٍ فقط لكل مفهوم ومفهوم واحد فحسب لكل مصطلح، وبصورة دائمة. فاستقرّ همّها

---

1 يُنظَر: المرجع نفسه، ص.٣٣-٣٤.

2 سمّاهم تمرمان تقليديّين لأنّهم لازالوا تابعين لمدرسة فيستر إلى يومنا هذا.

3 **Alain Rey, Théorie du signe et du sens, Coll: Lectures, Ed. Klincksieck, Paris, 1973, p.22.**
بالنِّسبة لِلمُفكِّرين الّذين يَتحدَّث **Ouv. cité : Léon Brunschvicg, Les ages de l'intelligence.**
عنهم ألان رايْ نُشير إلى: **E. Benveniste, Problème de linguistique générale. " Catégories de pensée et catégorie de langues ".**

4 **M. -T. Cabré, La terminologie.., p.304**

5 **ISO 704 : Principes et méthodes de la terminologie. O. I. T. Genève, 1987, p.16.**

على عدم دراسة المصطلحات من منظور تزامنيّ، وباعتبار العلاقات بين المفاهيم فيما بينها عبْرَ بناءٍ مَنطقيٍّ تَراتُبيٍّ، وعلاقة المفهوم بالمصطلح.

١٩. فهذا البناء التّراتبيّ يؤدّي إلى تعريف قصديّ. يعيّن المفهوم البالغ غايته من حيث التّرتيب، متبوعًا بخواص تفاضليّة مكمّلة أفضل بتعريف امتداديّ (تعداد المفاهيم التّابعة لها). نستدعي هنا تصوّر برنار كِمادا الذي نفض تصنيف الاستعمالات اللّغويّة تصنيفاً تراتبيّاً **(Hierarchique)** فنقول في شأنه إنّه في الواقع ردّ فعل ضدّ إخضاع اللّغة لآليّات منطقيّة بحتة لا يرتقي عبرها، وإلى أعلى قمّة فيها سوى المتواضعين عليها وهم أقلّية لابدّ أن تكون متميّزة.

٢٠. يقول جيرار جهامي في تقسيمات الألفاظ بين مدلولاتها النّحويّة وتصنيفاتها المنطقيّة ما يأتي:

«إذا كانت نظرة النّحويّ إلى تراتبيّة الألفاظ تختلف عن تصنيفها عند أهل المنطق، فذلك مردّه إلى إعادة كلّ منهما بناء العالم وفقاً لمعايير لسانيّة وفكريّة معاً. فالأوّل يتبع نظام العلاقة البنيويّة الخاصّة بالأسماء على أنواعها (نكرة ومعرفة ـ صفة ونعت ـ فاعل ومفعول ـ زمان ومكان ـ هيئة وآلة ... الخ)، والأفعال على حالاتها (ماضي وحاضر ومستقبل)، والضّمائر (ظاهِرة وباطنة)، والموصولات (حروف عطف وجرّ ونسبة)، والكلّ مضبوط بحركات تميّز معانيها، وعلاقات الإسناد جملاً تربط بين مختلف علائقها. والثّاني يصنّف الموجودات عقليّاً إلى أزواج تشمل وضعها أفقيّاً وعموديّاً متقابلة: الجزئيّ والخاصّ والمختلف يقابلها الكلّيّ والعامّ والمشترك. كذلك تتقابل أوصافها بين عرضٍ مفارق وذاتيّ لازم. إنّه نظام العقل الجامع المحدّد والمولّد للكلّيّات المجرّدة عن الجزئيّات من الجزئيّات المحسوسة»[١].

٢١. لا تأبه المصطلحيّات التّقليديّة بالدّراسة التّعاقبيّة **(Diachronique)**[٢]، إذ

---

1 **جيرار جيهامي، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة: دراسة تحليليّة نقديّة، سلسلة المكتبة الفلسفيّة، ط.١، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٤، ص.١٦٣.**

2 **لمعرفة مميّزات المصطلحين: التّعاقبيّة والتّزامنيّة، ينظر: أحمد مختار عمر، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ..، ص.٠٨.**

مثلاً في بعض أحوال التّواصل يستحسن بالفعل الاستعانة بالمعلومات الموسوعيّة، لأنّه في الحقيقة لا توجد البنى الطّرازيّة إلاّ ضمن ما أسمته المصطلحيّات التّقليديّة بالإعلام الموسوعيّ، أمّا النّظريّة السّوسيوقدراتيّة[1] فتعتبر الوحدات الاستغراقيّة متضمّنة بصورة موسوعيّة، وكذلك جنسيّة وجزئيّة.

٢٢. فإذا كان هذا النّموذج النّظريّ، ومن زاوية تصوّره ذاته، يستجيب حقّا للانشغالات التّميطيّة التي استدعته، فهو ـ لا ريب ـ عاجز عن الإحاطة بالعديد من الملاحظات التّجريبيّة في حالات واقعيّة ملموسة للتّواصل المهنيّ، كتلك التي يتعرّض لها الباحث المتخصّص حينما يُطلب منه إنجاز بحث موجّه إلى المتخصّصين من جهة، ويُرجى منه تبسيط المفاهيم لفائدة المبتدئين من جهة أخرى[2].

٢٣. ثمّ من جهة أخرى ليس من النّادر، وعلى الرّغم من المجهودات الرّامية إلى التّميط، أن يتبوّأ المصطلح المزدوج مكاناً ذا بال (واحد رسميّ، وآخر غير رسميّ) داخل نفس المؤسّسة ونفس الهيئة. ومهما كثرت المحاولات السّاعية إلى التّقليص من شيوع المصطلحات المتعدّدة المفاهيم، فمتعدّد المعاني فرض نفسه بشكل واضح، لأنّ مجالات مثل المعلوميّات، والبيوكمياء، وعلم الطّيران تستثمر إلى أقصى حدّ الاستعارة كطريقة للتّسمية، ومصدراً ثقافيّاً للمفهوميّة.

---

1 Rita Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie.., p.60.
2 Marcel Diki-Kidiri, Terminologie et diversité culturelle.., p.5-6.

الفصل الثالث

نظريّة ماريا تِريزا كابري المُصطلحيّة

٣,١ أصول نظريّة البوّابات لـ: م. ت. كابري

٣,١,١ إسهام م. ت. كابري[1]:

تعدّ نظريّة البوّابات ـ أوّلاً وقبل كلّ شيء ـ مِنْ بين الإسهامات النّقديّة التي تطالب المصطلحيّات العامّة (TGT) بمراعاة الجوانب الثّلاثة الأساسيّة المشكِّلة لطابعها الوسائطيّ:

- الجانب القدراتيّ (الإدراكيّ).
- الجانب اللّسانيّ.
- الجانب الاجتماعيّ التّداوليّ الإعلاميّ.

فاستفسرت كابري النّظريّةَ المصطلحيّةَ العامّةَ عن نظرتِها إلى المَعرفة المُتخصِّصة ومدى تشابهها أو اختلافها مع المعرفة العامّة وعن مَصير ما يَتسلَّلُ مِن الأولى إلى هذه الأخيرة.

---

1 هي مِن أسبانيا، ومُديرة المَعهد الجامِعيّ لِلّسانيّات التّطبيقيّة (IULA) لِجامعة بامبو فابرا (Pompeu Fabra) ببرشلونة (Barcelone) حيث تشتغِل أيضًا بِصِفتِها أستاذة. وتُعدُّ عُضوًا في مَعهد الدِّراسات القشتاليّة.

فرأت أنّ كثيرًا ممّن انتقد تلك النّظريّة اقترحوا كزاوية لمعالجة المصطلحات إدماج الجانب القدراتيّ بصورة حقيقيّة حيث تراعى التّنويعاتُ الوظائفيّة في أداءات المُتحدّثين. مع العلم أنّ علم النّفس الخاصّ بالقدراتيّة وضعَ العلاقات المتبادلة بين مختلف أصناف المعرفة ومراحل اكتسابها، لهذا تعدّ اللّغة «بالنّسبة لبعض المهتمّين بها نقطةَ المرجع يُنطلَق منها في معالجة ظواهر أخرى فتتّخذ إمّا كمرجع يحوي معطيات تُبنى عليها باقي الاستنتاجات أو كمقدّمة تؤول بها إلى نتائج معيّنة»[١].

٣,١,٢ نظرِيّة البوّابات لـ : م. ت. كابري[٢]:

ونُنَبِّه مُسْبَقًا إلى أنَّ هذه النَّظريَّة اقتَرَحتْها مَاريَا تِرِيزَا كَابْرِي في العَدد ٢١ مِن مَجَلَّة **Terminologies nouvelles**. لكنْ عِنْدما أمْعنَّا في قراءة مُؤَلَّفِها الهام: **La terminologie; théories, méthodes et pratiques** فَهِمْنا أنَّ أصولَها إنَّما هي مُتَجذِّرةٌ فيه، فَقُمْنا نَتيجةَ ذَلكَ بِجمْع مادَّتها المَبثوثة حتَّى في مراجِعَ أخْرى مِنْ هذا الأخير[٣].

تشتغل نظريّة كابري بالمصطلحات إذ كما تقول:

«هي نظريّة المصطلحات **(Théorie des termes)** وليست نظريّة المصطلحيّات، وهذا تفاديًا لإضفاء طابع التخصص على الدرس المصطلحي، بيد أنّه في اعتقادنا إنّها الموضوعات التي تشكّل فضاءات التّخصّصات وزوايا التّحليل، هي التي ينبغي أن يُعنى بالتّنظير لها»[٤].

---

1 Pierre Oléron, Langage et développement mental, 2éme éd. Mardaga, Bruxelles, p.46.

2 وقد عرضتها في مقالها المشار إليه سابقاً لكن بإيجاز. أمّا بذور هذه النّظريّة فتوجد بشكل واضح في مؤلّفها الهامّ: ...La terminologie : Théorie, méthode et application

3 تَجِدُ أعلاه، ص.٧٣-٧٩، أهمَّ ما يُكَوِّن نَظَريَّة البوَّابات الّتي هي. في واقِع الأمْر. مَشْروعُ طالَما شَغَل كثيرًا مِن المُهتمِّين بقضايا المُصطلح وما هي إلاَّ ثَمْرة مِن ثِمار إسهامات الباحِثَة في نقد نظريَّة ي. فيستر لهذا فضَّلنا تضْمينَها في مَجموع النَّظريَّات المُؤَسِّسة للمُصطلحيَّات (باعتبارِها مَشروعًا).

4 M. -T. Cabré, Op. Cit., p.10.

وحدّدت كابري موقعًا لِنظريّتها يشمل مجال اللّسانيّات وجوانبَ مختلفة لنظريّة المعرفة وعلوم الاتّصال والإعلام. فتحليل المصطلحات من منظور هذه المجالات يُعزِّز طابعَها التّعدّديّ (المصطلحات متعدّدة الجوانب).

وللّسانيّات مَقدرة خاصّة في وصف المصطلحات والإخبار عن النّظام الذي يتحكّم فيها، وهذا بفضل تقصّيها المَعهود فيها.

تهدف هذه النّظريّة عمومًا إلى تِبيان الكيفيّة الّتي بإمكان نظامٍ مُتعاوِنٍ فيه أن يصف بها الوحدات المصطلحيّة، علمًا أنّ هذا النِّظام يُنفذ إليه عبرَ مختلف النّظريّات: اللّسانيّات والقدراتيّة والتّداوليّة. يمكن الإطلاق على ثلاثيّتها مصطلح: البوّابات. فلتُدعَ، إذن، هذه النّظريّة بنظريّة البوّابات[1].

ورأت كابري أيضًا أنّه من واجب اللّسانيّات التّكفّلُ بالقضايا المُصطلحيّة الّتي لَها صِلةٌ بها، وأنْ تَتخلّص مِن المَوقف المعياريّ الذي كانت النّظريّة العامّة للمصطلحيّات متشبِّثةً به. ودعتها إلى أن تتقدّم بأحدث ما خلُصت إليه من النّظريّات لتكريس البحث المصطلحيّ.

بالفعل إنّه أصبح يُرتاب ـ وبالإمعان في النّظريّة التّوليديّة ـ في شأن التّمييز التّقليديّ بين المصطلحات والوحدات المعجميّة التي تعمّ اللّغة الجارية، وهو تمييزٌ لا يتعرّض أحدٌ لموضوع ما له علاقة بالمصطلحات إلاّ ويسجّل إزاءه وقفة إمّا متأنّية[2] أو

---

1 ترجمنا مصطلح: **Théorie des portes** بمقابل: " نظريّة البوّابات "، لا بـ: " نظريّة الأبواب " لأنّ في التّسمية الأخيرة دلالة على مفهوم (ب) المُحيل إلى معناها المركزيّ (أ)، باعتبار أنّ (أ) = مدخل البيت مثلا، وفيه فعل " بوب " : صنع بابا. أمّا (ب) = باب الكتاب ونحوه، ومنه فعل " بوَّب " جعله أبواباً. والباب هنا مقابل المصطلح الفرنسيّ مثلاً: (Partie) الّذي ينقسم إلى فصول (Chapitres) . ولتفادي عدول الدّلالة إلى هذا المفهوم في أذهان القرّاء، وفيه نسبةٌ كبيرةٌ مِن المعنى المشترك بين المفهومين، أي بين مفهوم (ب) ومفهوم (ج) المدلول عليه بتسمية: بوّابة (جمع بوّابات)، معناه المركزيّ: (د) = الباب الكبير، كمدخل العمائر ونحوها. ينظر معاني: (أ)، و(ب)، و(د) في: مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوجيز، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، (د. ت)، ص.٦٦.

2 ينظر مثلا: طاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر..،

سريعة. والحالُ أنّه لم يعد يكفي استظهار خصائص المصطلحات إثر مقارنتها بألفاظ اللّغة العامّة، لتفسير الملكة اللّغويّة للمتحدّثين الذين تشبّعوا بالمعرفة المتخصّصة، وصاروا بالتّالي أخصّائيّين.

كما استنكرت في إطار علم الاجتماع وعلوم الاتّصال تلك النّظرة المثاليّة إلى المصطلحات، واحتَرزت مِن الصّفات الطّيفيّة التي يلبس بها التّواصلُ المتخصّص بصورة تعسّفيّة، أين تفقد المصطلحات الشّروط التي تتمتّع بها باعتِبارها تابعة للّغة الطّبيعيّة، حيث يتمّ تحويلها إلى سِجلّ واحد فقط ويَتمُّ احتضانها فيه من غير مراعاة مقامات استعمالاتها، وبنفي التّنوّع الخطابيّ.

مِن هنا تستنتج كابري أنّ معظمَ المعطيات التي استُفيدت من التّجربة الّتي احتكّت بها النّظريّة العامّة للمصطلحيّات إنّما وفّرت المزيد من الحجج لصالِح الإسهامات النّقديّة، وبقدرٍ يفوق ما مِن شأنه أن يدعِّم مقترحات تلك النّظريّة، ماعدا تلك التي ارتبطت بحقل التّواصل المنمّط، الدّوليّ أو الوطنيّ.

وأجملت في عاملين أهمّ الأسباب التي ترجع إليها تلك الإسهامات لتفسير قصور النّظريّة العامّة، وهما:

١. الإفراط في تصوّر مثالية الواقع والمعرفة والتّواصل.

٢. حصر حقل التّطبيق المصطلحيّ في التّقييس.

وقد بيّنت درجة الخطورة التي ستنجم عن اعتماد هذين المبدأيْن، بل ذلك ما أدّى بالنّظريّة العامّة إلى الفشل نسبيًا بينما تصرّ على نظرتها التّقليصيّة، وتصدر عن المَوقف المثاليّ الذي سوّغ لها بالمجازفة على أساس فرضيّتين، بلْ صاغَهما ي.فِيسْتَر

ص.٣٠ - ٤٢، حيث خصّص ١٣ صفحة من أجل إبراز الفرق بين المصطلحات وبين الألفاظ العامّة، باعتباره الموضوع الأساسيّ للبحث المصطلحيّ. وقد ارتكز في ذلك على: Louis Guilbert, La spécialité du terme scientifique et technique, in : Langue française, n°17 لكنّ " غيلبر " متخصّص في علم متن اللّغة، ويهتمّ بالمولّد اللّغويّ، ويدرس المظاهر التي تتجلّى في وقت محدّد من تطوّر معجم لغة ما. ينظر: M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application.., p.252.

صيّاغة المُصادَرات هما:

١. المعرفة العلميّة، خلاف المعرفة العامّة، سابقة على أيّ تعبير.

٢. تعدّ المعرفة العلميّة منسجمة ومنفصلة عن اللّغات والثّقافات.

عِلمًا أنّ «المُصادَرة **(Postulat)** هي قضايا يُطلَبُ التَّصديق بها لِحاجة العَقْل إلَيْها في الاستِدلال، وقدْ سُمِّيَت بالمُصادرات لأنَّ المُتَعلِّم يُراوِد على التَّسليم بها دونَ بُرْهانٍ، مَع أنَّها لَيْست بيِّنة في نَفسِها، وَهي بهذا المَعنى مُقابِلة لِلْبديهيَّات **(Axiomes)**، لأنَّ البَديهيَّات بَيِّنة في نَفسِها»[1]. لِهذا فالتّنظير الّذي سعت المصطلحيّات التّقليديّة للرّقيّ إليه أصبح يكتسب أكثر فأكثر طابعًا تجريديًّا متعالياً عن الانشغال اليوميّ لنشاط المصطلحيّات، ومتغاضياً عمّا يتطلّبه الوعي العلميّ والتّقنيّ في الأوساط الشّعبيّة من التّيسير لتنمية ذلك الوعي وعلى الأقلّ الطّمع في بثّه فيهم.

تعتبر الفرضيّتان من صميم المقترحات التي تقدّمت بها النّظريّة العامّة، والتي لم يُبرهن على صحّتها، إن لم نقل أنّها تنتظر التّفنيد، فهنا يكمن نقص النّظريّة العامّة، إذ تعتمد ما لم يُقم له البرهان «كمحاولة تجاوز القيود الطّبيعيّة (اللّغويّة) التي تفرضها اللّغة العامّة أو العاديّة»[2].

وإن كانت هذه الرّغبة مؤسّسَة على انشغال ي. فيستر بتنقية التّواصل المتخصّص من كلّ غموضٍ وإبهام، وَتنْظيم المَعرِفة به وفي شَكْل تَصنيفٍ مَفاهيمِيٍّ لِكلِّ فَرْعٍ مِن الفُروع العِلميَّة[3]. وهي قَضيَّة لنْ تَنْفكَّ تَتَّسِم بالرَّاهِنيَّة نَجِدها تُراوِد المُتزمِّتين الصَّفويِّين **(Puritanistes)** على الخُصوص . فلا يستبعد تأثُّره بفلاسفة "حلقة فينّا "الذين كانوا يطمحون إلى وضع لغة عالميّة من شأنها أن تيسّر التّعامل الشّامل على صعيد كلّ التّبادلات بدون أيّ عرقلة.

فالبوّابة الّتي يُمكِن الوُلوجُ مِنها إلى البحث المُصطلحيّ في مُذكّرتنا هي بوّابة اللّسانيّات. لِهذا وقع تركيزُنا على تكييف نظريّة كابري بحيث تستجيب

---

1 جميل صليبة، المُعْجَم الفَلْسفيّ بالألفاظ العربيَّة والفِرنسيَّة واللاّتينيَّة، ج.٢، دار الكِتاب اللُّبنانيّ - مَكتبة المَدرسة، بَيْروت، ١٩٨٢، ص.٣٨٠.

2 M. -T. Cabré, La terminologie.., p.11.

3 Look at: H. Felber, Terminology manual.., p. 01

لِغرضِنا ، فجمعنا أشتاتَ ما تراه هي نفسها الرّابط بيْن المَجاليْن.

٣,٢ علاقات المُصطلحيّات باللِّسانيّات

٣,٢,١ اللّسانيّات والمُصطلحيّات:

ما يدعو إلى الفضولِ حقًّا هو عدم سبق اللِّسانيِّين إلى احتضان البحث المصطلحيِّ بِكلِّ أبعادِه العِلميَّة والاجتماعيَّة ، إلاَّ بعد السّبعينيّات مِن القرن العشرين على الرّغم مِن حرصِهم الشَّديد الّذي أبدوه في دفاعِهم عن البُعد العلميّ للِّسانيات بشُموليَّة درْسِها وموضوعيّته. ويُذكِّرنا هذا الأمرُ ما عرفته التّرجمةُ مِن تأخُّر عهد التِقائها باللِّسانيّات. هذا ما يُثبِته ج. مونان :

«وفي نفس العصر [١٩٥٨]، وبِنفس الاحتِكاك بين الحاجة التّطبيقيّة واللُّغويّة ظهرت المَنهجيّةُ الأولى لِلتّرجمة المُقامة على التّحليل العِلميّ»[1].

يمكن تعليلُ موقفهم ذاك بالتّحليل الآتي:

١. لا يفوتُ أحدًا مَدى تشاغُل اللِّسانيِّين بِالجانِب الوصْفيّ في دراساتهم المنصبّة في كليّتها على اللُّغات الطَّبيعيّة. فبدت اللِّسانيّات بِذلك في أعْين البعض مجرّدَ آلةٍ واصِفةٍ تصنْيفيّة. ولا يَزالُ كثيرٌ مِنهم يُدافِع عن هذه الوظيفة إلى يوم الناس هذا ، بل نجد هذه الغاية تتعاظمُ في ضوْء المَنحى الّذي اتّخذته اللِّسانيّات الوظيفيّة في وصف اللُّغة ، فرارًا مِن المنهج الآلي لتفسير ظواهر اللغة حيث انتقدته بأنّه متحجر ، هذا مِن جهة ، وسعيًا مِنها إلى إقامة نظريّة تتّخذ كمعيار للكشْف عن طبيعة اللغة ، من جهة أخرى.

٢. تقوم تلك النّظرية على وصْف اللُّغة أثناءَ أدائها لوظيفتِها التّبليغيّة ، فأمست الدِّراسةُ نتيجةَ ذلك ، تصوُّرًا للنّمط التّحليليّ الّذي تُكرِّسه لُغةٌ ما في سبيل تمييزها

---

1 ج. مونان، اللِّسانيّات والتّرجمة، ترجمة حسين بن زروق، ديوان المَطبوعات الجامعِيّة، الجزائر، ٢٠٠٠، ص.٨٧.

التّجربة اللِّسانية بفضل وحداتٍ دالّة: فموضوعها إذن ما هو إلاّ تحليل اللُّغة إلى هذه الأخيرة الّتي تُقطّع بدورها إلى وحداتٍ صوتيّةٍ مميّزة.

٣. صحيحٌ أنّ المُصطلحات تنْطوي على ظواهرَ وحقائقَ تنْفلِت بعضُها مِن رَقابة اللِّسانيّات وعيْنها المُلاحِظة، ومِن أداتها المحلّلة، لكن المصطلح في نهاية المطاف وفي جزئه الكبير هو دليلٌ لغويّ، وعلى الرّغم مِن أنّ المصطلحيّات تُعد علمًا جامعًا لعديدٍ مِن الاختصاصات، فبحكم تحديدِنا السّابق للمصطلح فللّسانيّات فضلٌ معتبَرٌ في الإحاطة دراسةً بكثيرٍ مِن جوانبه وبطريقةٍ أدقّ، غيْر أنّ طائفةً مِن المُصطلحيِّين هم الآخرين لا يزالون يصرّون على أنّ الهدفَ الأساسيَّ لِلمُصطلحيّات ليْست اللُّغة في ذاتِها. فهذه النّقطة بالذّات هي الّتي أقْصت المُصطلحيّات مِن الانتِماء اللِّسانيِّ بكامله، إذ من بديهيّات اللِّسانيّات أنّه تدرُس اللُّغة لِذاتها وفي ذاتها، أمّا لِسان حال المُصطلحيّات فيَنطق عن ارتِباطِها بالأفرع المعرفيّة الّتي سبَقت الإشارةُ إليها، مِمَّا يُؤدي إلى صُعوبة قائمة في عزْل تِلك الوحدة المُصطلحيّة وتجريدِها مِن العناصرَ العالِقة بها.

٤. على الرَّغم مِن تعدُّد المُحاولات الجادّة الرّامية إلى إخراج اللّغة مِن هذه الآلة وتمكينها مِن الحيوية، باعتبارها حقًّا كائنًا يتمتع بمؤهلات التّطور والتّغير وذات طاقة، فبدت أكثرَ مثاليةً وتعالياً وأقربَ إلى النّمذجة مِنها إلى التّحقيق اللّغويّ الواقعيّ. فضلاً عن كون اللّسانيات ترفضُ الصُّدورَ عن المعياريّة، بيْنما لا أملَ لِلمصطلحيّات أن تتحاشى هذه الأخيرة، إذ هي العامل الأساسيّ للتّنميط العلميّ.

٥. ثمّ إنّه، وعلى الرّغم من تسليم اللّسانيّات بوجود ثنائيّة تقابليّة بين اللّغة العامّة ولغة الاختصاص، فهناك من أخذ يرتاب في الأمر ويرى أنّ «تلك الثّنائيّة إنما وضعت لأسباب منهجيّة بحتة، وهي أحياناً ترتقي إلى وضع أصوليّ (ابستيمولوجي) كثيرًا ما يفتقِد التّأطيرَ النّظريَّ اللاَّزِم الذّي يحتاج هو الآخر إلى التّدعيم التّطبيقيّ»[1].

1 **Christiane Portelance, De la nomination: catégorisation et syntagmatique, Sémiotique appliquée (Le référent), n° 2, Univ. de Toronto, 1996, p.56.**

٢,٢,٣ اللسانيّات النّظريّة والمُصطلحيّات:

مِن النّظريّات الّتي تَواضع عليْها اللّسانيّون - لا سيّما بَعدما فَصَل دي سوسير اللُّغة باعتبارها نظامًا مِن العلامات الصّوتية الاصطِلاحيّة عن أيِّ نظامٍ آخر مِن الأنظِمة المختلِفة لِلعلامات بِما فيها نظام العلامات الكتابيّة - هي تِلك الّتي تُؤكِّد أنّ اللُّغة ليْست نِظامًا مُتجانِسًا لإمْكانيّاتٍ تعبيريّة مُعيّنة، وأنّ النّحو الّذي يقوم بِوصفها ليس مجموعًا مُتكتِّلاً مِن قواعِد ووحداتٍ جديرة بِأن تكشف عن كلِّ الملفوظات الّتي يُحدِثها المُتحدِّث فحسب، بل على النّقيض مِن ذلِك أيضًا فإنّ اللُّغة هي نِظامٌ مُعقّدٌ ومُتفاوِتُ الأبعاد تَتقاسَمه أنظِمةٌ تحتانيّة مَشدودةٌ بَعضُها إلى البعض وكلّ مِنها كفيلٌ بِأن يُشكِّل موضوعَ الدِّراسة والوصف اللّسانيّ، وعلى مستوياتٍ متنوعة: الفونولوجي، الصّرفي، المعجمي، التّركيبي، الخطابي. وهي مُقسَّمة حسبَ مَوضوعاتها التّابِعة كالآتي:

- المستوى الفونولوجي: الفونيم (الوحدة الصّوتية)
- المستوى الصّرفي: المورفيم (الوحدة الصّرفية)
- المستوى المعجمي: الوحدة المعجمية
- المستوى التّركيبي: الجملة
- المستوى الخِطابي: النص.

لكن التّسليم بهذه المُستويات ليْس إلاّ حصرًا تَوقيفيًّا لضبْط مجمل الزّوايا الّتي يمثّلها موضوعُ اللّسانيّات، ولا يضع جانبًا إمكانيّة تعيين مستويات تكميليّه أخرى ولا يمنع التّحرِّي عن وحداتٍ مُغايرة، مثل المستوى الصّرفي الفونولوجي، والتّركيبات المتقلّبة على عدة مستويات من الوصف اللّساني، كـ: **التركيب الإضافي والتركيب النّعتي**...الخ والعبارات وأشباه الجُمل وبعض المقاطع اللُّغويّة الّتي تساهم في تشكيل الخطاب في حدِّ ذاته، وكلُّها تتطلّب توسيعَ مَجالَ الدّرس اللّسانيّ الّذي يُنظَر مِن زاويّته إلى المُصطلحات على غِرار ما حدث لِموضوع التّرجميّات وفي هذا يَقول فوزي عطيّة:

«ولَقـد دخَلـت الدّراسـاتُ اللُّغويّـةُ بظـاهِرة التّرجمـة، إلى حيِّـز تَحليـل وتَعمـيم الاسـتِنتاجات المُستخلَـصة مِـن واقِـع المُمارَسـة العمليّـة، وأسـهمَت مَعهـا، في وضْـع ضـوابط العلاقـات المُتبادلـة، بـيْن اللّغـات، وفي الكـشْف عـن عناصِـر الاخـتِلاف والتّطابُق بيْن سُبُل التّعبير في اللّغات المُختلِفة»[1].

٣,٢,٣ اللّسانيّات التّطبيقيّة والمُصطلحيّات:

فعـدم اطّـراد النِّظـام اللُّغـويّ لـيْس وقْفًـا علـى المُستويات الوصـفيّة المُتنوِّعـة الّـتي عدّدناها مِن قبل فحسب، بل يتجلّـى كـذلك عـن طريق سلسلة أُخـرى مْـن التّنوُّعـات اللُّغويّة كاللّهجات واللُّغات الوظيفيّة مثلاً، مِمَّا يُؤدِّي إلى استحالة حصْر التَّنوُّعـات في المِحور العَموديّ فقط، بل نجـدُها شـاملةً لِتنوُّعـاتٍ أخـرى مكمِّـلةٍ لَهـا. ولم يَكـن لِلسانيّات لِتتغاضى عَنها أبدًا، لكِنّها تُولي لَها اهتمامًا مِن لونٍ آخـر وفي إطـار مَجـالٍ تابِعٍ لَها، يُصطلح عليه باللِّسانيات التّطبيقيّة.

ويُستحسن التّنويهُ بمحاولات اللِّسانيّات النّظرية الرّامية إلى وصف نمطٍ تعبيريٍّ خـاصٍّ بأيّـة لغـةٍ كانـت، وذلـك بحمـل مُختلـف العوامـل الاجتماعيّـة والجغرافيّـة والتّاريخيّـة علـى تحيُّدِها إلى درجـة الإلغـاء مـا أمكنهـا ذلـك. وهـذا مـن أجـل ضـمان تواصلٍ أكثر نجاعةٍ في مقاماتٍ رسميّة. وأطلق على ذلك النّمط مِن التّعبير مُصطلح اللُّغة المشتركة (الموحّدة)، سرعان ما نلقى لها صدى في النظرية التّوليدية.

٤,٢,٣ اللّسانيّات البنويّة واللّسانيّات التّوليديّة:

إنّ أبسطَ تحليلٍ مُقـارِنٍ لِلاتِّجـاهيْن الكـبيريْن لِلِّسانيّات العامّـة والنّظريّـة الّـتي قامَت خِـلالَ القـرْن العشرين، سَيَسمح لَنـا باسـتنتاج تنوُّعًـا ذا أهميّـة في تصوُّر كـلٍّ مِنهما للُّغة: موضوع الدِّراسة ومناهج التّحليل.

---

1 أ. م. عمر، العربيّة الصّحيحة..، ص.٦١. نقله عن: فوزي عطية، عِلم التّرجمة: مَدخلٌ لُغويّ، ص.٦٨.

٣,٢,٤,١ حسب النّظريّة البنويّة:

إنّ اللِّسانيّات في ضوء الاتِّجاه البنويّ تهدِف إلى وصف اللُّغات الطّبيعيّة مِمَّا يُؤدِّي بِطريقةٍ غير مُباشِرة إلى استِخلاص بعض المَظاهِر السُّلوكيّة اللِّسانيّة، وإنجاز تصنيفٍ للُّغات الخاصّة. فزاويةُ هذا الاتِّجاه تصنيفيّة بحْتة. فعِند البنويّين لا يتعلق الأمرُ إلاّ بواقع اللُّغة.

بيد أنّه لا ينبغي تقديم اللّغة على أنّها مُجرّد بنية صوريّة ودلالية بحتة فإذا ما أَمِلْنا تفسيرَها بشكلٍ واسعٍ يَجدر بنا تَحليلُها أيضًا مِن مَنظورٍ توجُّهِها الاجتماعيّ.

«وقد أدَّى صُروفُ الاهتِمام عن الكلام وتأديّة اللِّسان الفعليّة إلى تجاهلِ التّحوُّلات الخارِجة عن النِّظام وإلى إبعاد كل هذه الظّواهِر بل نفيها وكأنّها غير موجودة لا تَقع وإن أشير إليها للتّمثيل فقط»[1].

ثمّ إنّه في آخر المَطاف ليْس وصف النِّظام سوى وصفٍ للعمليّة التّبليغيّة، والمُصطلح باعتِباره وحدة لُغويّة يُسهِم بدقّته ووضوحه ونِظاميّته في تنظيم التّواصل فيصحُّ بذلك التّصريح بأنّه يتحكّم فيه نظامٌ تابع معيّن قابل للوصف، وفي حدود النّظرية البنويّة.

٣,٢,٤,٢ حسب النّظريّة التّوليديّة:

أمّا بالنِّسبة للاتِّجاه التّوليديّ فإنّ اللِّسانيّات إنّما تنهض بمَهمّة وصف المَلَكة اللُّغويّة الخاصّة بفردٍ معيّن، لا تِلك المُتعلّقة باللُّغات في حدِّ ذاتِها وما يتجلّى فيها مِن المظاهِر السُّلوكيّة اللِّسانيّة، فلا يكفي عِند التّوليديِّين وصفُ اللُّغات فحسب، بل تمتدُّ نظراتُهم إلى مُحاولة تَفسير كيفيّة وسبب الواقِعة اللُّغويّة الّتي تحدث، أيْ تُجيب عن أسئلةٍ من جِنس كيف؟ ولماذا؟

إنّ أهمَّ ما عمَدت هذه النّظريّة إلى تنظيمه والّذي يَجِد ـ لا محالةَ ـ مكانه في التّرجمة، هو الفِكرة القديمة الّتي تسلم بوجود ما أشار إليه حنفي بن عيسى

---

1 خولة طالب الإبراهيمي، المرجع السَّابق، ص.١٧٢.

بمُستوى المَعاني الكلّية[1] والمُشكّلة لِلبُنى العميقة. «فهذه البُنى الّتي تشترِك فيها البشريّةُ المُوظّفة لِفِكرِها تُمثّل العلاقات الثّابِتة الّتي تُعزّزها المُقاربة القُدراتيّة الّتي يختصُّ بِها الإنسان والحادِثة بيْنما هو يُحاوِل استيعاب الواقِع ذي المُستوى المُزدوج: المُتعلّق بالعالَم الحسّي لِلأشياء - موضوعات الواقِع المَحسوس، والعالَم المُجرَّد المُتَّصِل بالأفكار - مَوضوعات الواقِع الفِكريّ»[2].

ويَحدث الاختِلافُ مِن لُغةٍ إلى أخرى على مُستوى البُنى السّطحيّة. والجميعُ يُمكِن تفسيرُه على غِرار صاحِب هذه العبارت بِواسِطة مُصطلحيّة يلمسلف: مُستوى التّعبير ومُستوى المَضمون[3] أو ثُنائيّة دي سوسير (الكلام واللُّغة) الّتي يرجع إليه فضلُ السّبق إليها[4].

٣،٢،٥ النّظريّة التّوليديّة والمُصطلحيّات:

لا تَعتبِر النّظريّة التّوليديّة كمَوضوعٍ لِدراستِها تلك القواعِد النّحويّة الخاصّة، بل تلتمس موضوعَها في وصف الملكة اللُّغويّة وتحليلها. فيُؤدّي بذلك وصفُ اللُّغة مِن وجهةِ نظر اللّسانيات التّوليديّة إلى الإحاطة بِكلِّ هذه الجوانِب الأساسيّة: الوضع، والاستعمال الذي يقوم به المتحدّثون، وطرق تعلّم وتعليم اللّغة. ممّا يستتبع بدورِه شموليّة الدِّراسة لِلُّغة الّتي تَفرِض إنجازًا مُنظّمًا لثلاثةِ أنواعٍ مِن النّظريّات وهي كثيرًا ما تتداخل:

- **نظريّة المَلَكة اللُّغوية:** معرفة الإنسان الضمنيّة باللّغة (قواعدها التي تتمّ بها عمليّةُ التّكلُّم).
- **نظريّة الأداء اللُّغويّ.**
- **نظريّة اكتِساب اللُّغة (خاصّةً عِندَ الطِّفل).**

---

1 حنفي بن عيسى، مُحاضراتٌ في عِلم النّفس اللُّغويّ، ط.٢، الشّركة الوطنيّة لِلنّشر والتّوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص.٤٢.

2 C. Bouton, La linguistique appliquée.., p.63.

3 Ibid., p.63.

4 محمّد الحناش، البنويّة في اللّسانيّات، الحلقة الأولى، ط.١، دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٠، ص.٤٠٢.

فَالنّظريّة الأولى يَنبغِي أنْ تَحتوي وصفَ مختلف العناصِر المُفسِّرة لِلمَلَكـة اللُّغويّة باعتِبارها جملةً مِن المَعارِف اللُّغويّة الّتي استنبَطها المُتحدِّثُ بِأيّة لُغة، والّتي يَتمكّن عن طريقِها مِن بِناء واستيعاب ملفوظات لُغتِه. فهذه النّظريّة مِن شأنِها أنْ تُخبِرنا عن كلِّ القواعِد والوحدات والضّوابِط الّتي يتضمّنها نَحْوُ تِلك اللُّغة، وتوصَف بِداخِلها مختلفُ المُستويات اللُّغويّة الفنولوجيّة، المعجميّة، التّركيبيّة والدّلاليّة.

تَستعِين النّظريّة الثّانية ـ تحت ضُغوطٍ عِلميّة ولِدواعٍ عِمليّةٍ كذلِك ـ بِالتّجريد العقليّ المَحْض، أنْتج مَفاهيمَ مُجرَّدة مِثل: المُتحدِّث المِثاليّ والمُستمِع (المُخاطَب) المِثاليّ، ويتجسّدان كنَموذج في فردٍ واحِد، ويُصرَف ـ حسب النّظريّة التشومسكيّة ـ إلى مُتحدِّثٍ مُستمِعٍ مِثاليٍّ، لكن السّؤال الّذي يَطرَح نفسَه هو: هل يمكِن تحقيقُ في الواقِع هذا الفرد النّموذج؟

١,٥,٢,٣ تعليلات ن. تشومسكي:

ويقول ن. تشومكي في هذا الصّدد:

«اليومَ لا نَزالُ بعِيدين كلَّ البُعد عن فهْم ما يسمحُ لِلإنسان أن يتكلّم بِشكلٍ مُتجدِّد ومتحرِّر مِن سيطرة المُثير وبِشكلٍ مُلائِمٍ ومُتماسِك. فهذه مسألةٌ جديّةٌ ينبغي على عالِم النّفس وعالِم البيولوجيا أن يبحثا أخيرًا فيها»[1]. على أنّ هذيْن الأخيرين ـ ويَنضاف إليهما عالِمُ الفيزياء ـ لم يُعلِنوا بعدُ عن الطّريقة الّتي يُمكِن أنْ تُعالَج بِها هذه المُشكِلة، بل أساؤوا طرحَها نظرًا لخلطٍ مفهوميٍّ معيّن[2].

أمّا هو فيعتبر ساحةَ ذِهن الطِّفل غيرَ خالِية ـ عكس ما تذهبُ إليه النّظريّة السّلوكيّة ـ ولا يكون وصفُها بالتّأمُّل الدّاخِليِّ الّذي اعتمده ف. دي سوسير. حيث يقول منتقدًا المَنهج الاستبطاني أوّلاً:

«يبدو لي أنّ النّقص الكبير الّذي لازم الفلسفة الكلاسيكية المعنيّة بالعقل، سواء كانت عقلانيّة أم تجريبيّة، يكمن في افتراضِها الذي تزعم أنّه غير مردود،

1 Noam Chomsky, Le langage et la pensèe, Ed. Payot, Paris, 1970, p.27.
2 Ibid., p.28.

والقائل بأنه يمكن النّفوذ إلى مميّزات العقل و مضمونه بواسطة الاستبطان»[1].

بل اللُّغة مَوجودةٌ عِنده في بُنى فكريّة، وهي المَلَكة اللُّغويّة الّتي تتجلّى في استِعمالها (اللغة) استعمالاً طبيعيًّا كوسيلة تفكيرٍ حرّةٍ وذلك بالكلام وتنويعاته اللاّمُتناهية. «وعددُ النّماذج القائِمة ضِمن استِعمالِنا اللُّغة الاستعمالَ العادي والّتي بالإمكان فهمُها بِسهولة، يصل إلى رقم أعلى من عدد الثّواني في حياة الإنسان، وبهذا المَعنى يكون استعمالُ اللغة تجدُّديًّا»[2].

ثمّ يُردِف إلى هذا بتحامُله على السُّلوكيِّين قائلاً:

«يظهر لي أنّ الضّعفَ الجوهريّ الّذي تُعاني مِنه المُقارباتُ البنويّة والسُّلوكيّة يتحدّد في الاعتقاد بأنّه على العقل أنْ يكون أكثر بساطة في بناه من الأعضاء الفيزيائيّة المعروفة، وأنّه بإمكان أيّ افتراضٍ أكثر بدائيًا أن يسمح بتفسير بعض الظّواهر المُمكِنة ملاحظتُها. فهكذا يرضى بدون مناقشة ولا برهان (أو يقدّم على أساس أنّه صحيح متضمنٌ في التّعريف) هب أنّ اللّغة هي بنية (مشكّلة من العادات) أوشبكة من التّرابُطات التّداعية، أو أنّ معرفة اللّغة هي مجرّد عمليّة (الاطِّلاع على الكيفيّة)، المهارة الاختباريّة باعتبارها نظامًا مِن استِعداداتٍ راميةٍ إلى الاستجابة»[3].

ههنا استنكار التّوليديِّين إرجاعَ الأمر في اكتِساب اللُّغة إلى مجرّد العادة والتّشريط، ويضربون بالاصطفاءَ الطّبيعيّ عرضَ الحائط، وهم يلقون اللّومَ على القائِلين بنحو شبه كلي بأنه بالإمكان تصوُّر المعرِفة الّتي يمثِّلها الفرد باللُّغة، على أنّها رصيدٌ مِن القوالِب قد تمّ تعلُّمُه بواسطة التِّرداد الثّابت والتّمرين الدّقيق، وضِمن ذلك لا يكون التّجدُّد، في الأكثر سوى مسألة قياس.

إلاّ أنّ هذا التصوّر يستند أساسًا إلى مفهوم مثاليّ يُلتزَم به في الأبحاث العلميّة وذلك لأغراضٍ منهجيّة، إذ أن الأداء الكلاميّ في الواقِع لا يخلو، عادة، من بعض الانحراف عن قوانين اللّغة.

---

1 **Noam Chomsky, Op.cit, p.44-45.**
2 **Idem., p.45.**
3 **Ibid., p.45.**

لِهـذا لا تـتردّد م. ت. كـابري حـولَ نقـد هـذه النّظريّـة في مَجموعـة مُلاحظـاتٍ انتقيناها وركّبناها على المِنوال الآتي:

٢,٥,٢,٣ مُلاحظات م. ت. كابري على آراء ن. تشومسكي السّابقة:

١. تتصوَّر هـذه النظرية فـردًا خارجًا عـن الزّمـان والمكـان، وهـو الّـذي لا بـدّ أن يكون قد استبطن ـ ومِن غير أيّةِ ثلمة ـ معطيات لغته الخاصّة الّتي بدأ يحتكّ بها بمجرد أن رأى النّور كاشفاً له عن استعمالات المحيطين به لأداة تواصل معيّنة، هـو ليس إلاّ غريباً عنها إلى ذلك الحين، وهي مجهولة تماماً لديه، وليس لها وجودٌ إلاّ في ذهنه وبشكلٍ غامض. فكيف يمكن تفسير هذه الحال والنّظريّة الّتي طرحتها هـي شبه عاجزة عن إتمام مهمّتها؟

٢. بيد أن للواقع كلمته في هـذا السّياق، إذ يكشف عن متحدِّث جديد بعيد عن تلك المثالية اللّغوية التي سبغته بها النّظرية التوليدية، وهـو متحدِّث طالما تلقّى تأثيرات المكان والزّمان، وبينما تتداخل في لغته فهـي تتجاهل بالكامل معطياتها. والمتحدِّث من جهته نجده شديد الحرص على الاندماج في جماعة لغوية معينة تخضع بدورها لتداخلات أخرى، غالباً ما تعرضها لصراعات لغويّة ما[1].

٣. فنظام اللُّغة في أدائه وظيفته التّبليغيّة لا يبدو متجانساً على الصّورة الّتي رسمتها له نظريّة الملكة اللّغوية بالأخصّ، فإذا مـا رمينـا تحقيق هـذه الأخيرة فليس بإمكانها سوى تصوّر اللّغة على أساس أنّها نظام مندمج (**Système intégré**) مكوّن من مختلف الأنظمة التّحتانية الّتي نكتفي، إذا مـا أردنـا التّحدث، بالإيصال فيما بينها ويمكن تقسيم هذه الأنظمة إلى تنوّعات يمكن تسميّتها باللّهجات المبنيّة على فوارق جغرافية واللّهجات المؤسّسة على فوارق اجتماعية وأخرى مشيّدة على فوارق تاريخيّة.

٤. يمتلك كل متحدِّث ـ وبشكل طبيعيّ ـ على الأقل مزيجًا واحِدًا مِن كلِّ تنوعٍ من الأنظمة اللهجيّة الثلاث السالفة الذكر. فيمكن اعادة صياغة هذه الملاحظة الصّياغة الآتية:

---

1 يُنظَر: **M. -T. Cabré, La terminologie.., p.66.**

❖ التّنوُّعات:

- التّنوُّع المتأصِّل فيه حسب انتمائه الجغرافي.
- التّنوُّع المتجذِّر فيه وفق اندماجه في جماعة لغوية معينة.
- التّنوُّع الخاضِع للجيل الذي هو معاصر له (الذي يتماشى والجيل الّذي يتواصل معه مباشرة).

٥. وبالإضافة إلى هذه التنوّعات اللّهجيّة الطبيعية، فكل متحدّث يسعى إلى التوفيق بين تعبيره ومقامات التواصل النوعية، وهذا بفضل مختلف التنوعات الوظيفية والسّجلات التي تقتضيها تلك المقامات. ويقع اختيار المتحدِّث لهذه السّجلاّت وفق مختلف المعايير، نذكر أهمّها:

❖ معايير اختيارالتنوّعات والسجلاّت:

- القناة المسخّرة في سبيل نقل المعلومة (شفوية / كتابية).
- الموضوع المعالج (عامّ أو متخصِّص).
- الهدف من التواصل أو وظيفته (إعلام/ تقييم/ تأثير / احتجاج).
- درجة الرّسمية القائمة بين المتحدِّثين ومستوى التّجريد (رسمي / غير رسمي / أكثر تجريدًا / أقلّ تجريدًا)[1].

تجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ هذا التّصنيف الثُّنائيّ إذا نمّ عن التّقابُل بين المصطلحات المستعملة فهو ليس مطلقاً، بل تقبل هذه الأخيرة صنفاً مُعيّنًا مِن الفُروق الدّقيقة بيْنها وتنوعاً يسيراً في الدرجات.

من هنا فإنّ اللِّسانيّات التّطبيقيّة الّتي تنظر إلى اللُّغة باعتبارها نظامًا مُشكَّلاً من الأنظمة التّحتانية، وبكونها نظامًا غير مطّرد بحيث يتنوَّع بتنوُّع اللهجات والوظائف، نجدها تشمل المصطلحات أوّلاً كموضوع لها، ثمّ كمنحى لا يتجزّأ من الأنظمة الوظيفيّة الّتي تتحدّد بواسطة تخصيصٍ موضوعاتيّ.

---

[1] ينظر: M. -T. Cabré, Op.cit, p.66-67

٦،٢،٣ النظريّة الوظيفيّة والمصطلحيّات :

المصطلحات كغيرها مِن الكلمات لا تتجلى أثناء التّواصل كوحدات منعزلة، إذ تظهر منتظمةً مع وحداتٍ أخرى من اللُّغة العامّة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ أخرى تابعة لمجال متخصِّص قد يُماثل ميدانها أو يُخالفه، فهذه الوحدات مجتمعة بهذا الشكل المبسط تشكل خطاباً متخصِّصًا **(Discours spécialisé)**، مادّته اللُّغة، لكن لا يُضفي عليه الطّابع اللُّغويّ الحقيقيّ إلاّ إذا أدّى الوظيفةَ التبليغيّة المَرجوة منه، وليس هذا ممّا يتيسّر إذا لم تكن المصطلحاتُ بالأخص وحداتٍ وظيفيّةً بما أنّها هي الّتي يُنتظَر أنْ تَحظى بأكبر نصيبٍ مِن الاستِعمال، ونعلم أنّها مِن الضّروري أن تُصنَّف وتُرتَّب في ذلك الخِطاب حسب طبيعة وظيفتها. والوظيفة الأساس التي تُلتمَس من أيِّ خِطابٍ مُتخصِّصٍ هو نقلُ المعلومات.

واللِّسانيّات الوظيفيّة تُعلِمنا أنّه لا يُميِّز في السِّياق الّذي تَتواجد فيه تلك الوحداتُ إلاّ العناصر التي تحمل معلومات معيّنة (وظيفية) ويكون المرسل (الاختصاصي) قد استعملها بقصدٍ معيّنٍ وهي ذات فحوى أَمْلَى عليه التوجّه إليها دون غيرها.

ولا بدّ أنْ يُطرح عليه سؤال، هو: لِماذا استعملت هذه الوحدة وكان بالإمكان اللُّجوءُ إلى غيرها؟ وهو قد علِم ذلك، ونحن عندما نطّلع على نصٍّ متخصِّصٍ نتساءل أحيانا - خاصة في الدِّراسة - : لماذا وُجِدت هنا في هذا الموضِع بالتّحديد ولماذا هذه الوحدات بعينها وليس غيرها؟ ولِماذا لم تتواجد في هذا الموضِع بذاته وحداتٌ أخرى غير هذه الوحدات؟

العارف لِلوظيفيّة يجيب على هذه الأسئلة بهذه الصّياغة الموجزة:

- أوّلاً: المعنى المقصود هو الذي يستدعي وحدة معيّنة وليس غيرها.
- ثانيا: اختيار المُرسِل مبنيٌّ على الوظيفة التي يعرف أنّ مصطلحًا ما كفيل بأدائها أو بإمكانه أن يُسندها إليه.
- ثالثا: المُرسِل يكون قد راعى حاجة المرسَل إليه.

المصطلحاتُ كغيرها من الكلمات في حاجة إلى سيّاقات تحدِّدها وتظهر من خلالها الدّلالاتُ الّتي مِن شأنها أن تُحققّها، وإذا كانت هذه الأخيرة مجهولةً لدى المرسَل إليه ـ الّذي لابدّ أن يكون المُرسِل قد راعاه باعتماده على المعايير المشار إليها أعلاه ـ فلا تتجلى أثناء التّواصُل كوحدات منعزلة، إذ تظهر مركبة مع وحدات أخرى من اللغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحداتٌ أخرى تابعة لحقل اختصاص مماثلٍ لميدانها أو مختلف عنه.

فهذه الوحدات مجتمعةً بهذا الشّكل المُبسَّط تُكوِّن النّص المُتخصّص. لكن علينا بالعلم أنّ المصطلحات لا تسلك في النّص مسلكًا اعتباطيًّا، بل نجدها منسَّقة نحويًّا وصرفيًّا وفق القواعِد الّتي تنظِّم فصيلتها النحوية[١]، وحسب الفصول[٢] الّتي تنتمي إليها.(اسم، فعل، حرف[٣]، نعت، حال... الخ) وهذا مِن منظورِ الوظيفة الّتي تشغلها في النّص أو بالأحرى، مِن زاوية الصِّنف التّوزيعي[٤] العامّ الّذي تنتمي إليه.

إنّ نسبة مختلف الفصائِل النّحوية للمصطلحات، متنوعة مِن ناحية نِظام اللُّغة. فوحدات الفصيلة الاسميّة تُمثِّل عمومًا ثُلثيْ المجموع المصطلحيّ. هذا ما يفسِّر بالضّبط ميلَ المُصطلحات إلى تسمية المفاهيم بالأسماء وليس بالأفعال، وغالبًا ما تجسَّد لغويًّا المفاهيمُ ذات البنية الكلية (الصّورة الذِّهنية) بواسطة الأسماء.

٣,٢,٧ المُصطلحيّات التّظريّة وعِلم متن اللُّغة:

إنّ العديدَ مِن الخصائصَ المُشتركة الّتي يَلتقي فيها كلٌّ من المُصطلحيّات وعِلم مَتْن اللُّغة قد تَسمح بِاتِّخاذِهما كَحقليْن مُتَّصليْن اتِّصالاً وثيقًا إذ:

- كلاهما يُعْنَى بِالكلمات.
- كلاهما يَنطوي على مِصراعيْن: النَّظريّ والتّطبيقي.

---

1 فصيلة نحوية: (Categorie grammatical) أو أقسام نحويّة.

2 الفصول ج. فصل: (Sous categorie).

3 قد يشكِّل فصيلة نحوية: (Categorie grammatical) .

4 الصِّنف: (Classe) التّوزيعي (Distributionnelle)

مِن بيّن الأهداف الّتي تَسعى إليها المُصطلحيّات هو إنجاز المعجمات على غِرار علم مَتْن اللُّغة الّذي تهتدي صناعةُ المعاجم على ضوء نظريّاتِه.

إلاّ أنّه لا يُمكِن الادّعاءُ بِأنّ الكُلَّ قابِلٌ لِلاجتماع والالتِقاء داخِلَ هذيْن الفرعيْن. فعلى الرّغم مِن أنّ الأمرَ يَعني بِالنِّسبة لِلبعض أنّ المُصطلحيّات جُزءاً مِن عِلم متن اللّغة، فعِند الآخرين ليس إلاّ اختصاصًا قائمًا بذاته على الشاكلة التي رأيناها سابقاً.

فمِن هذا القبيل ستُؤدِّي بعضُ الخصائص المميِّزة - هذه المرة - إلى معالجتهما منفصليْن، و تتوزّع هذه الخصائص حسب الزّوايا الآتية:

- حقل الدِّراسة.
- الوحدة الأساسيّة
- الأهداف
- منهج العمل

١,٧,٢,٣ حقل الدِّراسة:

يتكفّل عِلمُ مَتْن اللُّغة بتحليل ووصف المَلَكة المعجميّة الّتي يَملِكها المُتحدِّثُ، فيُفرَض في إطارها أنّ كلَّ مُتحدِّث يَعرِف قائمةً مِن الكلِمات الّتي تمكِّنه مِن تبادُل الأخبار والمَعلومات مع غيره من المشاركين معه في الحديث بنفس اللغة - وهي التي يمكن ضبط معانيها في المعجمات، مع الاعتراف بأن المعاني تتطور ولا بدّ بذلك من تطور الألفاظ معها، و بالتّالي مراجعة تلك القوائم المضبوطة بعد مرور فتراتٍ معيّنة.

وكذلك يستوعب ذلك المتحدّث وبفضل تلك المَلَكة المعجميّة، مجموعةً مِن القواعد الخليقة بتكوين الكلمات الجديدة، ويتمكّن مِن المُعطيات اللُّغويّة، بل حتى الموسوعيّة المتعلقة بكل كلمة، (وهي معطيات تبيّن أنّه إنما استعملها عن جدارة وتبصر وجدوى ومن وجهها الصحيح، حيث ينتج معنى الجملة على أساسها أو بالتّظافر مع غيرها من الوحدات) و تعلمه بمدى دقتها ومطابقتها لكل حالة من

حالات التّواصل.

غير أنّه إذا كان علم متن اللغة يهتمّ بمجموع الكلمات الّتي يمكن للمتحدِّث أن يكون على دراية بها، فالمصطلحيات لا تكترث إلا بالكلمات الّتي تنتمي إلى حقلٍ اختصاصيٍّ معيَّن، مثل (الفيزياء، الكيمياء، اللسانيات، علم القانون... الخ)، أو إلى قطاع مهنيٍّ ما مثل (التجارة و الصناعة، الرياضة).

فحقليْ الدِّراسة لا يلتقيان إذن، إلاّ في حدودِ علاقة الاحتواء، إذ أنّ حقلَ علم متن اللُّغة هو أكثر شموليّة مِن هذا الجانِب، فهو مُتضمِّن لِحقل المُصطلحيّات.

فتبعًا لِمعيار "حقل الدِّراسة "تُصنَّف المُصطلحيّات كفرعٍ تابعٍ لِعلم مَتْن اللُّغة.

٢,٧,٢,٣ الوحدة الأساسيّة:

إنّ شُغل عِلم مَتْن اللُّغة مُنصبٌّ على دِراسة الكلِمات كلّ الكلِمات، أمّا المُصطلحيّات فلا تَدرُس إلاّ المُصطلحات، فكما سوف نتناوله أدناه، فالمُصطلحُ والكلِمة العادية مرّةً يتشابهان ومرّةً يختلفان.

فالكلمة العاديّة وِحدة توصف بمجموعة خصائص لغويّة نظاميّة منظّمة لديها خاصية الإحالة إلى عنصر ما من الواقع. والمصطلح هو وحدة ذات خصائص لغوية شبيهة بخصائص الكلمة العاديّة لكنّها موظَّفة في ميدانٍ اختصاصيٍّ مُعيَّن.

مِن هذا المَنظور فالكلِمة التّابعة أو الّتي تكون جزءاً مِن الاختِصاص تُعدُّ مُصطلحاً. فكلمة "الوزن "تُعدُّ مُصطلحًا ضِمن الاختصاصات الآتية وتختلف المفاهيمُ الّتي تدلّ عليها باختلاف هذه الأخيرة:

- الوزن ١ : (علم الصّرف): "فعل "مثلاً هو وزن صرفي في اللُّغة العربية تقاس عليه الأفعال والمصادر... الخ.
- الوزن ٢ : (التّجارة).
- الوزن ٣ : (الرّياضة).

❖ **الوحدة المُصطلحيّة بيْن التّحليل اللِّسانيّ والتّحليل المفهوميّ:**

فالتّحليل اللِّسانيّ للمصطلح قليلاً ما يَسمح بكشف الخاصية الأساسيّة الّتي

يتميّز بها عن باقي عناصر معجم اللُّغة العامّة. لِهذا يُصبح مِن المُستحيل أنْ يحمل علم متن اللّغة على عاتقه دراسةَ هذه الوحدة (المصطلح).

أما **التّحليل المفهوميّ** الّذي أشار إليه عبد الرحمن الحاج الصالح هو من شأنِه أنْ يوضِّح أصالةَ المُصطلح. فالكلِمة العادية مِن المَنظور اللِّسانيّ، تنْطبع بِشكلِها الصّوتيِّ والخطيِّ كذلك (الكتابة)، فهي ذاتُ بنية صرفيّة، إمّا بسيطة أو مركّبة، وتُصنَّف نحويًّا ضِمن فصيلةٍ معيّنة. وهي ذاتُ مَدلولٍ يضطلع القِسمُ التّصنيفيّ الّذي ينتمي إليه شيءٌ مُعيَّن (عيْن المسمّى) والمُصطلحُ كذلك يُشكِّل نفسَ الخصائص مع الكلِمة العادية مِن هذه الوجهة.

بيد أنّه إذا ما أردنا تحليلَ سجلٍ مصطلحيٍّ ما بِمُقارنتِه بِكلمات القاموس العاديّ سوف نُلاحِظ بعضَ العناصِر النّوعيّة الّتي ستُبيِّن الطّابِعَ الخاصَّ الّذي تتميّز به المُصطلحاتُ فهكذا مثلاً نجِد طرائِقَ تكوين المُصطلحات ليس لديْها نفسُ التّواتُر مَع مثيلتِها في كلِمات اللّغة العامّة. ففي المُصطلحيّات نُلاحِظ لَدى الوحدات المركَّبة مِن مُكوِّنات عِلميّة وأبنيةٍ تَركيبيّة ثابتة، تواترًا في ظُهورِها أعْلى مِن كلِمات اللُّغة العامّة. فهذا الأمرُ لا يتناقضُ مع المبدإ الّذي يَنصُّ على كوْن المُصطلحات والكلِمات العادية لَها نفسُ المكوِّنات الصّرفيّة (البنويّة) ولها نفس قواعد التّكوين المعجميّ. أمّا ميْل اللُّغات الأوربيّة في الغالِب إلى اعتماد مكوِّنات ذات أصولٍ يونانيّة ولاتينيّة وباعتيّاد مُتنامٍ، فهذا يُشكِّل ميزةَ اختصّت بها المصطلحات. وقُلْ نفسَ الشّيء بِالنِّسبة لِتواتُر البنيات التّركيبيّة فيها.

يُمكِن الاستِطرادُ في عرْض خصائص أخرى مُميِّزة إلى جانِب الخاصية السّابقة، فبينما نَلتقِط في المُصطلحيّات غلبةَ الأسماء نُلاحِظ ما يَعمر به قاموس اللُّغة العامّة مِن كلِماتٍ تَنتمي إلى كلِّ الفصائِل النّحويّة: اسم، فِعل، حرْف، نَعْت، ظرْف، أدوات مختلِفة (وظيفيّة)، ضمائر، وحدات صرفية ... الخ. فمِن مَنظور النّحو، ليس المُصطلحيّاتُ وعِلم مَتْن اللُّغة إلاّ مُتمايزيْن تَماماً.

هناك مَظاهر اختِلاف أخرى مِن شأنِها أنْ تُقوِّي التّبايُنَ ما بيْن الكلِمات والمُصطلحات. فالكلِمات ليست وحداتٍ لُغويّةً فحسب بحيث يتوقّف وصفُها على

دِراسة نِظام اللُّغة، بل هي وحداتٌ تواصل، يُمكِن النّظرُ إليها مِن المَنظور التّداوليّ، وذلك بجعل الدِّراسات تشتمِل حالات الاستعمال وظُروف المُتحدِّث الّذي يَقوم به، في أوضاعٍ تعبيريّةٍ دقيقةٍ ومقاماتٍ تَواصليّةٍ مُحدَّدة. فتَكون بذلك مَعاني الكلِمات على ضوْء التّداوليّة مُرتبِطة بشخصيّة المُتحدِّث وبظروفٍ أخرى مُحيطةٍ به بيْنما في المصطلحات كثيرًا ما تنصهِر هذه المُعطياتُ (لا نتبيّن شيئًا مِنها) ولا نُمسِك إلاّ بالدّلالة الّتي تُشير إلى الشّيء الّذي هو موضوعُ الخِطاب[1]. فبالكلِمات العادِية يُمكِن أنْ نتعرّف على شخصيّة المُتحدِّث أمّا المصطلحات فلا مجالَ لَها لأداء هذه الوظيفة. فلا نجدُ المُميّزات الشّخصيّة في المصطلحات، لكن هذا لايعني أنّ العناصر التداوليّة كلّها غائبة في هذه الأخيرة، إذ غالِبًا ما يُلجَأ لاستِيعابها إلى تشخِيص العالَم الخارجيّ أو المُحيط الثّقافيّ.

❖ تمييز الوحدة المصطلحيّة مِن منظورٍ تداوليّ:

مِن هنا تتدخّل اللِّسانيّاتُ التّداوليّة باعتِبارِها الجانِبَ الّذي يُطلِعنا أكْثَرَ على الاختِلافات الدّقيقة القائِمة بيْن المُصطلحات والكلِمات. فتَتمايَز تَداوُليًّا عن طريق مُستعمِليها، ومَقامات الاستعمال، والمَوضوعات الّتي تَتناقلها، وبأنماطِ الخِطابات الّتي نَلتقِطها مِنها عادةً. إليْك تفصيلَ ذلِك:

بالنِّسبة لِلعُنصر الأوّل، فمُستعمِلو الكلِمات هم موظِّفو اللُّغة كلُّهم. بيْنما نَحصُر مُستعمِلي المُصطلحات في أخِصّائيِّين مُحدَّدين يَشتغِلون في حُقولٍ مُعيّنة.

فِيما يخُصّ العُنصرَ الثّاني، فَالكلِماتُ تُستعمَل في المَقامات الأكثر تَنوُّعاً، أمّا المُصطلحاتُ فيقتصِر استخدامُها في مَقاماتٍ علميّةٍ وتقنيّةٍ ومهنيّةٍ بحْتة.

وفي شأْن العُنصر الثّالِث، يتمُّ تَشغيلُ الجدْول المُصطلحيّ عمومًا مِن أجْل الإحالة إلى مَفاهيم مُرتبِطة بحُقولٍ مُحدَّدة. أمّا الجدْول المعجمي العام فيتناسب مع كلِّ المَواضيع والانشِغالات المُتعلِّقة بالحياة اليوميّة لِلنّاس، لِلتّعبير عن المَشاعِر، وتوجيه الأوامِر.

---

1 ينظر: G. Vignier & A. Martin, Le français technique, Coll. Le français dans le monde, Librairie Hachette-Larousse, Parie, 1976, p.14.

أخيرًا، فأنماطُ الخِطابات الّتي تَندمِج فيها الكلِماتُ ليْست مُعيّنة ومُحدَّدة بنفس درَجة تَحديد الخِطابات الّتي تَشتمِل على المُصطلحات. فتتمثّل أنماطُ هذه الأخيرة (الخطابات) في النُّصوص المُتخصِّصة (النّصوص العلميّة التّقنية، والنّصوص التّقريريّة الإعلاميّة).

٣,٧,٢,٣ الأهداف:

يُمكِن التّفريقُ بيْن المُصطلحيّات وعِلم متْن اللُّغة بقيّاس الأهداف الّتي يَسعى إليها كلٌّ مِنهما. فهكذا نَجِد عِلمَ متْن اللُّغة، مِن مَنظور النّظريّة اللُّغويّة، يَهتمُّ بالكلِمات في حُدود مَسعاه إلى تبريرِ المَلَكة المعجميّة (الإفراديّة) الّتي يَنطوِي عليها كلُّ مُتحدِّث. بيْنما تُولي المُصطلحيّاتُ لِوحدتِها الأساسيّة (المصطلحات) أهميّةً قصوى في إطار غاية هذه الأخيرة الرّامية إلى الإحاطة الشّامِلة والمُمكِنة بالمَفاهيم ومَدى قُدرتِها على تَجسيد النّظريّات وتَنظيمها باعتِبار المُصطلح أداةَ البحْث. يتوفّر كلُّ مُتحدِّث بغضّ النّظر عن نوْع اللُّغة الّتي يَستعمِلها في تَواصُلِه مع غيره، على سِلسلة مُعيّنة مِن المَعارِف المُتعلِّقة بلغتِه، تلك الّتي تُشكِّل جزءاً هامًّا مِن القُدرات الإدراكيّة التّابعة لِدماغه أو الفكر الإنساني البشري وهي ماهية وِراثيّة، حسْب نظريّة تشومكي، إذ أنّ مَن يتحدّث بلُغةٍ مُعيّنةٍ يَدري على العُمومِ كيف يَستعمِلها لِلوُصول إلى أهدافٍ مُعيّنة. لِذا نَستطيع القولَ إنّ هذا الإنسانَ قد اكتَسب مَلَكة المُمارسة التّداولية **(Competence pragramatique)** تَتواءَم مَع ملَكَته اللُّغويّة الّتي تَختصُّ بالنّحو (القواعد). فهكذا يتمُّ استِعمالُ كلّ لُغةٍ لِجُملة هذه المَبادِئ العامّة وكلّ بِطريقتِها الخاصّة. بيد أنّ التّنوُّعات الّتي تَسمح بها لا تَبتعِد كثيرًا عن الحُدود الضّيّقة الّتي تَرسمُها تِلك اللُّغة. فتَضع النّظريّة المعجميّة، على ضوْء ما تقدّم، نصبَ عيْنها وصفَ المَعارِف المعجميّة الّتي هي في حَوْزة المُتحدِّثين، ويرمي ذلك الوصفُ إلى تَفسير نوع التّصرُّف الّذي يَصدُر عن هؤلاء المُتحدِّثين إزاءَ اختيّاراتِهم المعجميّة، وما يجدر بهم أنْ يعلموه بشأن الكلِمات الّتي وَقعت عليها تِلك الاختِيّارات مِن أجْل القُدرة على التّعبير كما يحلْو لَهم.

فعلى النّقيض مِن علِم مَتْن اللُّغة، لا تَزعم المُصطلحيّات تَزويدَنا بتفسيرٍ محضٍ لِلمَعارف اللُّغويّة المُتعلِّقة بالمُصطلحات، وذلك حسْب مَبادِئ اللِّسانيّات النّظريّة، ولا تَسعى إلى وصْف التّصرُّف المُصطلحيّ الّذي يَصدُر مِن الاختِصاصيِّين في اختِيّاراتِهم المُصطلحيّة، بل تَهدِف فقط إلى اقتِراح العَناصِر النّظريّة والأُسُس الّتي تَتحكّم في نَفض الغِطاء عن المُصطلحات وانتِقائِها وتصنيفِها وفق الميادين الاختِصاصيّة الّتي تَنتمي إليه وذلك مِن أجْل بُلوغ التّنميط والتّوحيد المعياريّ.

فمِن هذا القَبيل تَتميَّز المُصطلحيّاتُ كليّةً وبوُضوحٍ عن عِلم مَتْن اللُّغة الوصفيّ. بما أنّ الأولى تَهدِف إلى الإحاطة بالمَلَكة المُصطلحيّة **(Compétence terminologique)** الخاصّة بالأخِصّائيِّين، تلك المَلَكة الّتي يَمتلِكونها عن جدارة، وإلاّ كيف نُفسِّر مَدى استِعمالِهم لِلمُصطلحيّات المُناسِبة؟ فصِناعة المصطلحات الّتي هي أيضًا مِن مَهام المُصطلحيّات، تُؤدِّي لَها دورَ منح التّسميات للمفاهيم المتعلِّقة بحقلٍ مُعيّن.

٤,٧,٢,٣ منهج العلم:

تُميَّز عِدّةُ أنواعٍ مِن المَناهِج الّتي يتّخِذها كلُّ فرعٍ مِن الفرعيْن في عملِه، فمِن شأنِها أنْ تُفرز أوْجهًا أخرى مِن الاختِلافات القائِمة بيْنهما. فبيْنما ينطلِق عِلمُ مَتْن اللُّغة في عملِه مِن الفرضيّات النّظريّة الّتي عليها أنْ تَنفيها أو تُثبِتها عن طريق تَحليل الحالات الّتي ليْست بالضّرورة أكثرَ تَمثيلاً لِنتاج المُتحدِّث لا تتّخِذ المُصطلحيّاتُ كمَنهجيّة لَها تِلك التّفسيرات الّتي يكون علم مَتْن اللُّغة قد ثَبّتَها، لكنّها تسير على هَدي البحث عن التّسميّات لِحالاتٍ مفهوميّةٍ مَوجودةٍ مُسبَقًا. فبالتّالي نجد المُصطلحيّات تَنطلِق مِن المَفاهيم بَعد تَحديدِها تحديدًا دقيقًا لِهذا فهي لا تصدُر عن المصطلحات نفسِها بوصفها واقعًا لُغويًّا، لكنّها تَصدرُ عن المَفاهيم المُحدَّدة مُحاوِلةً إيجاد المُصطلحات الدّقيقة الدّالّة عليها. ويتطلّب هذا العملُ أنْ يُحدَّد المَفهومُ الواحِدُ بشكلٍ دقيقٍ يُميِّزه عن المَفاهيم الأخرى المُماثِلة له. وتُحدَّد هذه المَفاهيمُ تحديدًا لا يَقتصِر على تَسجيل المُصطلحات القائِمة، وهي - في أكثر الفروع - مُتعدِّدة ومُتداخِلة وغير واضِحة، ولكِن المصطلحيّات تُقنِّن المُصطلحات في ضوء المَفاهيم العِلميّة النّابعة مِن طبيعة الموضوع نفسِه. وإذا كان البحثُ اللُّغويّ (المعجميّ) يُحاوِل دراسة

البنية اللُّغويّة، و فيها الكلِمات ويَدرس دلالاتِها، فإنّ المُصطلحيّات تُحدِّد المَفاهيمَ - في المَقام الأوّل - تحديدًا دقيقًا وتُقنِّن لَها مُصطلحاتِها.

٨,٢,٣ المُصطلحيّات وصِناعة المَعاجِم:

عرفْنا الآنَ أنَّ علم متْن اللغة هو علمٌ وصْفيٌّ له طابعُه النَّظريُّ، إذ يهتمُّ بوصف كلِمات اللُّغة، فليس له غيرُ الوصف كغايةٍ ومَنهجٍ في آنٍ واحدٍ، والإِخبار عن مدى مطابقة المتحدِّث لِملَكته المعجميَّة، وليس من مهامه الاعتناءُ بالتّطبيق. لكن ذلِك لا يمنعُ - والحالة هذه - اللِّسانيَّات التَّطبيقيَّة مِن إدخالِ القضيّة في سجلاّت اهتماماتِها بالقضية المعجميَّة وتحت إشراف صِناعة المَعاجِم الّتي تَتشاغل بمبادئ إنجاز القواميس (المعجمات) وهي نوعٌ مِن الجانِب التَّطبيقيِّ لِعلم متْن اللغة.

تَنطلِق م. ت. كابري مِن المَنظور اللِّسانيّ فتَرى أنَّ الطَّبيعة اللُّغويّة المُزدوجة لِلمُصطلحات باعتِبارِها كلِماتٍ أو عِباراتٍ (تَسميات) وتَنتمي بِصورتِها إلى اللُّغة، تجعلُها لا تنأى عن الحُدودَ الّتي أقرّها دي سوسير بخصوص الدّليل اللُّغويّ. فتُصبِح المُقاربةُ اللِّسانيَّة لِلمعارِف المُحصّلة مُصطلحيًّا - على الرّغم مِن كونِها خارِجيَّةً بِما أنّها تَنتقِل مِن الأَشياء (فيزيائيَّة أو غيرها) نَحوَ التَّسميات، وهذا مُرورًا مِن تَحديد مَفاهيم المُصطلحات - أمرًا مُمكِنًا. تَظلُّ لِسانيَّةً بِما أنَّ المُصطلحات تُوصَف وِفقَ تحليلٍ لِسانيٍّ مِثلها مِثل أيِّ كلِمة أو مُتتالِية مِن الكلِمات. وتُخضع لِنِظامٍ عامٍ مِن حيث دلالاتِها مع جواز مُناقشة أمر تَعريفاتِها المُحدَّدة والمُتَّفق عليها.

١,٨,٢,٣ المُقاربة اللّفظيّة والمُقاربة المَفهوميّة:

غيْرَ أنّه مِن مَنظور الاختِصاص التِّقنيّ العِلميّ، فَليست المُصطلحيّة إلاّ انعِكاسًا لِنظامِها المَفهوميِّ الخاصّ"[1]، مِمَّا يَجعل صِناعة المَعاجِم أوَّل مَن يَتعرَّض لانقِلابات هذه الحقيقة بَعدَ تَصفيَّة مَنهج المُصطلحيَّات باعتِبار المَعارِف على الرَّغم مِن أنَّ هذه المُقاربة المُسمَّاة بـ: **(Onomasiologie)** (الانطلاقة مِن المَفاهيم نَحوَ التَّسميات) لا

---

1 يُنظَر: **M. -T. Cabré, La terminologie.., p.72.**

تتنكّر لِما يَبدو أنّه واقِفٌ على طريقٍ نقيض منها: (Sémasiologie) المُقاربة اللّفظيّة.

وقدْ تَرْجم مُحمَّد الديداوي هذيْن المُصطلحيْن بـ: الانتِقال مِن المَعْنى إلى المَبْنى (الأوّل) والانتِقال مِن المَبْنى إلى المَعْنى[1]. وكذلِك تَرجَمه عبد الرَّحمن الحاج صالح (وآخَرون) بـ: عِلم المَعاني اللَّفظي (الثّاني) "في مُقابِل دِراسة الأدلّة انطِلاقًا مِن المَعاني "(الأوّل)[2]، فنُلاحِظ اعتِماد تَرجمة المَعْنى (المَفْهوم) مِمَّا يُحدِث صعوبةً لِفهم المَدلول دون المُرور بِتواجُد المُصطلح كَبِنية مُمثِّلة لِذلك المَفهوم المَدلول به عليْه لأَنَّه يُوحي في اللُّغة العربيَّة بِأنَّه مُجرَّد جُملَة دالَّة على المَعنى المَحصول عن طريقِها. ينقُل م. س. ياقوت، في صدد بَسطه ما نصَّ عليه فيشر (ت.١٩٤٩) مِن وُجوب أن تُعرض الكلمة في المعجم العربيّ على سبع وجهات النَّظر، قول هذا الأَخير: «النَّاحية التَّعبيريَّة Semasiological: وهدفُها تَحقيق مَعنى الكلِمة أو مَعانيها، وفي حالة وُجود مَعانٍ كثيرة تُرتَّب هذه المَعاني على حَسب علاقتها التَّاريخيَّة والعقليَّة؛ كما يَجِب تَقديم المَعنى العام على المَعنى الخاص، والمَعنى الحِسِّي على المَعنى العقلي، والمَعنى الحقيقيِّ على المَعنى المَجازي، ويُمكِن الاستِعانةُ هنا بِعلم المَجاز، والاشتِقاق، والتَّرادُف»[3].

لِلمُقاربة المَفهوميّة أهميّة بالِغة إذ حصرُ الدِّراسة في ضبط العلاقات الدّلاليّة القائمة بين الدّلائل دون الالتِفات إلى المَرجِع (المُحال إليه)، يَرمي بالمَفهوم نسبيًّا في سواد المَجهول. بل يُعتِّم النّظرة بِفضل العِلاقة اللُّغويّة التّسبيبيّة الّتي سنرى أنّها طغت على المُصطلحات المُشكِّلة مُدوِّنة بحثنا. هذا ما يستجليه ع. س. المسدّي:

«على أنّ اللُّغةَ لا تَتكامَل خصائصُها الوظيفيّةُ إلاّ اتّسمت بالاطِّراد [...]، ومَعنى الاطِّراد أنْ تَتلازَمَ العلاماتُ بِمراجِعِها تَلازُمًا هو مِن بابِ الاصطِلاح لا مِن بابِ الضّرورة بِحيْث إذا طرأ طارِئٌ على دلالةِ الألفاظِ انفكّت روابِطُ التّلازُم الأوّل لِتحلّ محلَّها روابِط تَلازُمٍ جديد، ومَعلومٌ أنّ العقلَ لا يَتخلّى عن أيِّ اقتِرانٍ مُطّرد لَديه

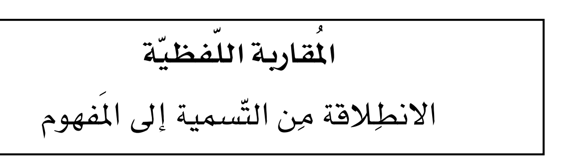
1 يُنْظَر: مُحمَّد الديداوي، التَّرجمة والتَّواصُل..، ص.٤٨.

2 يُنظَر: المعجم المُوحّد، م.٢٤٩٣، ص.١٢٩.

3 مَحمود سليمان ياقوت، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ..، ص.١١٥.

اطِّرادَ الضّرورة سواءَ أكانت ضرورةً طبيعيّةً أو ضرورةً مَنطِقيّة، فَلا يسلم لَك العقلُ ـ مَهما ألْحَحتَ عليْه ـ بأنّ النّارَ لا تُحرِق أو بأنّ الضِّدّيْن يَجتمِعان»[1].

في هذا الشّكل[٢] بيان موقِع المُقاربة المَفهوميّة بالنِّسبة لِلمُقاربة اللّفظيّة:





شكل رقم ١

❖ تعريف القاموس:

القاموسُ (المعجم) حسْب القاعِدة العامّة، هـو ثَمـرةُ العمـل اللّسانيّ الّذي يَجمـع جُملةً مِن الكلِمات بانتِقاءٍ لأهدافٍ مُحدَّدةٍ وفق مَعايير مُعيّنـة، أو وحـدات أخـرى مِن اللُّغة، ويُقابِلها بِسلسلة مِن المَعلومات، ويُرتِّب تِلك الكلِمـات وفـق مـا يُـدعى بالمـدخل الذي يُشكِّل البنية المُلخِّصة لِتلك المَعلومات المُجمَلة.

❖ تنويع القواميس:

تَتنـوَّع القـواميس إلى أنمـاطٍ تَتحـدّد حسْب خَـصائص لُغويّـة مُعيّنـة، ووظائفِهـا وغاياتِهـا، يُمكِـن إقامـةُ تـصنيفٍ لِلقـواميس علـى أسـاسِ مـا يَتميّـز كـلُّ واحِـدٍ عـن الآخر. وجُملةُ الخصائِص الّتي يَقوم عليها ذلك التّصنيفُ هي:

---

1 ع. س. المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيّات..، ص.١٧٦.

2 وهو صورة مُكيَّفة لِشكلٍ ورد في: M. -T. Cabré, Op. cit., p.80.

- مَصادر المَعلومات: تُنتقَى المَعلوماتُ مِن مَصادرَ شتّى، خاصّةً المَكتوبة منها.
- مَعايير اختيّار المَداخل: وهي الأشكال الأكثر استعمالاً.
- شكل المَدخل: الكلمة.
- تركيب المدخل: ألِفبائي مَثلاً.
- المَعلومات الّتي تُرافِق كلّ مدخل: إملائيّة، تأثيليّة، صرفيّة، نحويّة.
- الفصيلة النّحوية.
- التّعريف الأساسيّ.
- تُقابَل الدّلالاتُ المُحدّدة بمختلف الاستعمالات.
- أمثلة عن الاستِعمالات.
- المَنهج الأساسيّ لِلمعجم: وصف الكلمات بالتعريفات. المُقاربة هي لفظيّة.
- المستعمِلون المُستهدَفون: المُتحدِّث المُثقَّف، المُتوسِّط الثّقافة...الخ.
- الوظائف الّتي يسعى المعجمُ إلى القيّام بها: تَحسين مُستوى مَلَكة المُتحدِّث بتزويده بمختلف الاستِعمالات، والقضاء على التّردُّدات الّتي تُواجه مثل الثّغرات اللُّغويّة الّتي قد يُعاني مِنها.

٢,٨,٢,٣ المصطلحيّات التّطبيقيّة ومعاجم المُصطلحات:

ليس هناك أيُّ ريْبٍ في تأثُّر المصطلحيّات في ظلِّ مصراعها التّطبيقيّ هذا بصناعة المعاجم، إذ تتَحدَّد مَعاجِم المُصطلحات هي الأخرى وفق المَعايير السّابقة مَع الاختِلاف فيما يُوضَع مُقابِل كلِّ مِعيار. ومعجم المُصطلحات ما هو إلاّ صِنفٌ مِن المعجمات الّتي تندمِج في ذلك التّصنيف.

❖ **المصادر**: يُمكِن أن تكون مفردات الكاتب مثلاً، مصنع، اختصاص ما... الخ.

❖ **اختِيّار المَداخِل**: وذلِك حسْبَ المَجال الّذي ينتمي إليه المَفهوم، فمثلاً: معجم الفيزياء إذا كان معيارُ الاختيّار هو الاختصاص العِلميّ أو التّقنيّ، أو معجم مهني إذا كان المِعيارُ هو تواتُر الاستِعمالات المهنيّة في حقلٍ معيّن، أو معجم جهوي أو

إقليمي إذا كان المِعيارُ هو احتواء فقط الكلمات المستعمَلة في حيِّزٍ جُغرافيٍّ محدَّدٍ يصطلح بها فيه. (يُنظر المنهجية).

❖ **شكل المدخل: المصطلح**: التّسمية التّقنية أو العِلميّة أو التّعبير العِلميّ الدّقيق.

❖ **ترتيب المداخِل**: وفق المفاهيم مثلاً.

❖ **المعلومات التي ترفَق بها المَداخِل**: يُمسَك فقط بتلك الّتي تَدخل في تَمييز المُصطلح المَقصود وتُقدَّم لِلعُلماء والتِّقنيِّين وفق الضّوابط الدّوليّة (المستعمِلون المُستَهدَفون).

❖ أمّا **الوظائِف** فتختلِف كثيرًا عن تِلك الّتي أشرْنا إليها في صِناعة المعاجم، إذْ نَجِد المُصطلحيّات المعجميّة تُنجَز مِن أجلِ تَوحيد المصطلحات بالدّرجة الأولى، وتصنيفِها حسْبَ الحُقول الّتي تَنتسِب إليها: فمَجالُها ليس وصفيًّا، بل هو تنميطيٌّ. وتَسعى بِقدرِ الإمكان إلى تَجنيب التّرادُف والاشتِراك اللّفظيّ وتلتزِم بِأحاديّة اللّفظ والدّلالة (أحاديّة التّسمية والمَفهوم). فوظيفتُها الأساسيّة هي تحقيق التّواصُليّة الوظيفيّة المُتبَادَلة في إطارٍ مهنيٍّ بحْت. فلا ينْتمي إلى ميْدانِها غيْرُ المعجمات المعياريّة، تُدعَّم بِمُواصفاتٍ وتوصياتٍ صادِرةٍ مِن طرف الهيئات الوصيّة، والسُلطات المَعنيّة بِتنفيذ قرارات المعاجم اللُّغوية، ولِجان التّقييم المحليّة أو الدوليّة.

٣,٢,٨,٣ منهجية العمل في المصطلحيات المعجمية:

تقوم المصطلحيّاتُ أوّلاً بجرد قائمة من المفاهيم التي تنتمي إلى بنية مفهوميّة معينة مؤطرة بحدود تميِّز الحقل الذي تنتسب إليه. وتقيم هذه المفاهيم فيما بينها علاقات منطقية وكائنيّة **(Ontologique)**، ويشكِّل المجموع نظامًا مفهوميًّا خاصًّا بفرع علميٍّ محدَّد أو بنشاط متخصِّص. فيعمد المصطلحيُّ إلى إسناد إلى كل حالة مفهوميّة ما يناسبها من التّسمية، تلك الّتي يستعملها بالفعل جمهور الاختصاصيِّين عندما يحيلون إلى المفهوم المعنيّ، فإذا عينت مختلف التسميات كمقابلات لنفس المفهوم يُشرع في انتِخاب الأفضل وفق معايير متعارف عليها إما محليّاً أو دوليّاً: مثل تجنبها كلها من أجل دفع اللّبس ووضع مكانها تسمية مستحدثة أو بالعكس من ذلك كله قد يُوصى بها كلها لكن يُفضَّل عليها واحدة

فقط. أو تُختار واحدة وتُقصى الأخرى إطلاقا. فهذه المنهجية التي يعمل بها المصطلحون و التي تقوم على الانطلاق من المفهوم إلى التسمية تدعى مراقبة: دراسة الأدلة انطلاقاً من المعاني **(Onomasiologie)**.

وتنتمي طريقةُ دراسة الدّليل انطلاقاً من اللّفظ، أيضًا إلى حقل علم الدّلالة الّذي يصف المعنى هو الآخر انطلاقاً من اللفظ. فهذه الأخيرة تميل إلى تعيين الدّلالات ودراسة المدلولات، أو المفاهيم انطلاقاً من الكلمات. وعلى النّقيض من ذلك تهدف مُقاربةُ دراسة الدّليل انطلاقاً من المعنى إلى وصف التّسميات ودراسة الدّوالّ انطلاقاً من المفاهيم. لكن البعضَ ينبِّه إلى ضرورة التّمييز بين علم الدّلالة وصناعة المعاجم فيما يخصُّ هذه النّقطة، إذ تستفيد هذه الأخيرة بوصف دلالة الكلمات كما هي مسجَّلة في المعاجم، وكذلك يهتمُّ علمُ متن اللغة بالأمر نفسه.

٣,٢,٩ المصطلحيّات وعلم الدّلالة:

٣,٢,٩,١ نقاط التّقاطع :

يمكن ضبطُ الملامح المشتركة ما بين المصطلحيّات وعلم الدّلالة في الأوجه الآتية: انتماء هذا الأخير إلى اللّسانيّات بمصراعيْها النظريّ والتطبيقي، وإمكانيّة ولوج البحث المصطلحيّ من البوّابة اللّسانيّة، هذا من جهة، وكذلك امتدادهما إلى ـ تقريباً ـ نفس الأفرع العلمية الأخرى مثل: علم المنطق وعلم الكائن، وعلم النّفس بفرعه المعنيّ بالقدراتيّة ... الخ.

يَلتقيان نِسبيّاً في المَوضوع؛ ولْنقلْ يجتمِع كلُّ واحِد بِجُزء ما يختصُّ به الآخر. فنقاط التّقاطع القائم بين موضوع كل من العلمين هي:

- المفهوم بالنسبة للمصطلحيات.
- المعنى أو الدّلالة وكذلك المفهوم بالنسبة لعلم الدّلالة.

أي **وظيفة المصطلحيات** الأساسيّة هي دراسة المنظومات المفهوميّة، والعلاقات التي تربطها داخلَ حقلٍ معرفيٍّ معينٍ، وذلك بضبطٍ دقيقٍ لِلمفاهيم والدّلالات

والصّور الفكريّة، وجرْدٍ مستفيضٍ للتّسميات والعِبارات الحاملة لتلك المُحتويات، قصد إيجاد المُقابلات الملائِمة لَها من حيث الشّكل والمضمون، وهذا باحترامٍ صارمٍ للمقاييس اللُّغويّة المتعارَف عليها وبالخضوع لِمعايير التّقييس والتّنميط المعمول بها وطنيّاً ودوليّاً، ومِن أجل تَحقيق التَّوحيد المفهوميّ والمُصطلحيّ.

٢,٩,٢,٣ جوانِب التّمايز:

١. علم الدّلالة مَبدئيًّا هو عِلمٌ وصْفيٌّ بحت. أمّا المُصطلحيّات فَيُمكِن لَها أن تَكون مِعياريَّة. تأمَّل مثلاً الشّق الثّاني مِن التّساؤل الّذي أبداه ع. س. المسدّي مِن إمكانيّة تدخُّل الإنسان في عمليّة وَضع المُصطلحات بناءً على إنشاءٍ لعلاقة التّسبيبيّة وما أسْماه الرّوابط الدّلاليّة أو (المُعلِّل) وما استنتجناه مِمّا ورد عِند ع. ر. ح. صالح مِن مَفهوم التّسبيب في غُضون ترجمته لِمُصطلح **(Immotivé)**[1] بقِي أن نعيد صيّاغة السُّؤال هنا كالآتي: هل مِن شأن عِلم الدّلالة أن يتأثّرَ بهذا التّوجُّه؟

٢. وضبطُ المُصطلح ومعه المَفهوم يُساعِد على توحيد النّظرة إلى حقائق الأشياء والخُروج مِن الذّاتية في التّناوُل الّتي هي آفةُ العِلم. فانصِرافُ الفلاسِفة مُنذ القِدم إلى الإمعان في اللُّغة مَبنيٌّ على إحساسٍ بالحاجة إلى ضبط المُصطلح العِلميّ وإلى مَعرِفة طريقة هذا الضّبط. فلا غرابةَ إذا قادنا الأمرُ إلى الاعتِقاد بأنّه يَكمُن الفِكر اللُّغويّ عِند هذه الفلسفة في الاستِنتاج الّذي توصّل إليه ع. س. المسدّي:

«عن هذا الّذي أسلفْنا نَتج مَبدأٌ جوهريٌّ في التّفكير اللُّغويّ القديم مَدارُه أنّ اللُّغة في شكلِها التّجريديّ هي أساسُ كلّ تَنظير، فيَكون المِعيارُ هو الأصل بيْنما يَكون الاستِعمالُ فرعًا عليْه فهو عارِضٌ مِن عوارِض التّقدير والاعتِبار»[2].

٣. يَتَّضح اتِّصالُ علم الدّلالة بعلوم الأشياء الّذي تَرجَع إليْه المُصطلحيّاتُ عِندَ الحاجة، مِن خِلال نَجاح تِلك العُلوم في تَصنيف الكائنات بَعد وصفها في نسقٍ

---

1 يُنظر: أعلاه، الهامِش: ٠١، ص.٢٣، وأسفله، ص.٢٩٣-٢٩٤.

2 ع. س. المسدّي، مباحِث تَأسيسِيَّة في اللِّسانيَّات...، ص.١٢٥.

مُتكامِلٍ[1]. نَعلمُ أنَّه ظهرت نَظريَّةٌ في مجال علم الدّلالة تَهتمُّ بالطُّرق الّتي تُصنَّف بها الكائنات في الواقع أو بالأحرى في الذِّهنيَّات - إذ لا يَنبغي إهمالُ الجانِب النَّفسانيّ لِلقضيَّة - تُدعى إحداها بالنَّظريَّة الأنموذجيّة أو (الطِّرازيّة) **(La théorie du prototype)** الّتي تدين كثيرًا لِعلم النّفس[2]. وهذه الأخيرة تُمكِّن المُصطلحيّات مِن إنجاز الجُذاذات المُصطلحيّة وباستِثمار العالَم الدّلاليّ لِلمُصطلحات.

٤. إنَّ المُقاربة المَفهوميَّة تَتماشى أكثر مع تَشكُّل الحقول التَّصوُّريَّة الّتي مِن شأنها أن تُفصِح عن العلاقات الكائنة بين المفاهيم باعتِبار نَظرة الأفراد إلى العالم الخارجيّ[3]. وهو ما يُسمِّيه ع. ر. الحاج صالح المَجال المَفهوميّ الدّلاليّ الّذي طبَّقه على مُصطلح (اللِّسان)[4].

٥. سبَق وأن شخّص ي. أ. نيدا شِبهَ مُستاءٍ العجْزَ مِن تعثُّر الوسائل الفنيّة المُستخدَمة لِتحليل مُختلَف أوجُه المَعاني المعجميّة المَدلوليّة[5] والمعاني الانفِعاليّة السُّلوكيّة. ولِجميع هذه الوَسائل الفنيّة درجاتٌ مُتفاوِتةٌ مِن الفائدة بوصْفها أدوات تُساعِد على الكشْف ويُعتَبَر الكثيرُ مِنها ذا قيمةٍ بِالنِّسبة لِوصْف عوالِم مُعيّنة مِن المَعنى ووصْف بعض المَشاكِل المُتعلِّقة بالتّحكُّم بالسِّياقات اللُّغويّة.

٦. تبدو عِلاقةُ التّحليل التّكوينيّ بتحديد الحُقول الدّلاليّة في مُراعاة المُحلِّل لِهذه الأخيرة مِن أجلِ التّوصُّل إلى تقييد السّمات المُشتركة بيْن مَفهوميْن مَثلاً. هذا ما يُؤكِّده أ. م. عمر بِقولِه:

---

1 **العبارةُ تَرجمةٌ لمُصطلح (Taxonomie) حسب تَرجمة م. ف. حجازيّ له. يُنظَر: م. ف. حجازيّ، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.١٢.**

2 **يُنظَر: Christian Baylon et Xavier Mignot, Sémantique du langage, Coll. Fac, Serie « Linguistique », Ed. Nathan, Paris, 1995, p.129-133.**

3 **يُنظَر: Pierre Lerat, Op. cit., p.48. كذلك: G. Mounin, Les problémes théoriques.., p.71-73.**

4 **ع. ر. الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهمِّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.١، ع.١، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، ١٩٧١، ص.٣٥.**

5 **(Referential meaning)، يُنظَر: يوجين ي أ. نيدا، نَحْوَ عِلم التّرجمة..، ص.٨٠.**

«أوّلُ خطـوةٍ يتّخِـذها الباحِـثُ "لِتَحديـد العناصِـر التّكوينيّـة" هـي اسـتِخلاصُ مَجموعة مِن المَعاني (بصورةٍ مَبدئيّـة) تبـدو الـصِّلة القويّـة بينْها بحيْـث تُشـكِّلُ مَجـالاً دلاليّاً خاصّاً نتيجةَ تَقاسمها عناصِر تكوينيّة مُشتركة»[1].

1 أ. م. عمر، علم الدّلالة، ط.٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص.١٢٢.

الفصل الرابع

المنهج والتّطبيق

٤,١ منهج التّحليل

٤,١,١ المَنهج والمُدوَّنة:

لقد بيّنت التّجربةُ الّتي يعود فضلُ الأسبقيّة فيها إلى الانشغالات المعجميّة، أنَّ المُدوّنة النّصية المُتخصِّصة -بحُكمِ ما يُبرِّر وُجودَها- هي على نفس الدّرجة مِن الضّرورة سواء فيما يتعلّق منها بصِناعة المعاجم النَّوعيَّة، تلك الّتي تقوم باستقراء اللُّغة العلميَّة والتِّقنيَّة، أم فيما يخصّ المصطلحيّات المُتقصِّية لِعوالِم المُصطلح، لأنّ المتنَ الّذي يرِد فيه هذا الأخير يشكّل شيئًا اسمه «سياقَه التّعريفيّ الأوّليّ» الّذي سبق في الوجود التّعريفَ المعجميَّ (القاموسيّ) الحصريّ. مِمَّا جعل كِبارَ المُصطلحيِّين يَشترِطون مِن المَعجميِّين وكذا المُترجمين اقتِناء الجُذاذات المُصطلحيَّة الّتي تَطوَّرت إلى جُذاذاتٍ سياقيَّة يُراعى فيها البنية الكُبرى (النّص) مِن حيث تُستخلَص.

كما أنّ المفرداتيّة عوّدتنا استقاء شواهدها مِن النّصوص مُتلبّسةً بسيّاقاتها اللّغويّة الّتي حصرها فيها الاستعمالُ الفعليّ للّغة ضمن الخطاب؛ علمًا أنّ هذا الأخير لا تُسقطُ مع تواجُده تلك الأحوال الّتي تُستعمَل فيها اللّغة باعتبارها نظامًا مِن الأدلّة والعلاقات، أيّ لا تتواجد وحداتُها إلاّ في نِطاق العِلاقات الّتي تربطها بغيرها مِن الوحدات التّابعة لِنفس النّظام[1]، ولا تتحدّد إلاّ باعتِبار وظيفتها ضِمن المَجموع. فلا مجالَ هنا لتصوّر

1 Christian Baylan et Paul Fabre, Initiation à la linguistique (Avec des travaux pratiques

إمكانيّةٍ قاهرةٍ لاعتبار عوامل خارج لغويّة لها ـ بشكلٍ مِن الأشكال ـ دخلٌ في تكوين تصوّرٍ عادلٍ لحقيقة تلك الشّواهد الّتي تُقتبَس من أيّ نصٍّ.

لهذا كلِّه قد تمتدّ معالم التّطبيق إلى ما يتّصل به كلّ من موضوع الدّراسة ومنهجها، كالأسلوبيّة وتحليل الخطاب؛ وهذا على غرار المفرداتيّة الّتي أخذت دائرةُ اختصاصها تتوسّع كلّما روعي الوسط الّذي تتجلّى فيه تلك الشّواهد؛ وهذا مذ نشأت إذ كانت دراسة النّصوص بمفهومها التّقليديّ أكثر الجوانب الّتي عُنيَ بها في ظلّ الدّرس المفرداتيّ حيث تُشرح المفردات ويسود الإحصاء الّذي إذا شئنا العودة إلى الأسلوبيّة وتحليل الخطاب نجدهما يسخِّرانه بوصفه أداة علميّة محكمة[1]. وتجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ ذلك يتمّ من غير أن تتأثّر مادّة المفرداتيّة بتلك الاختصاصات المعنية في آخر المطاف بمستوًى من مستويات ذلك المحيط.

١.١.١.٤ التّعريف بالمُدوّنة:

إنَّ مَوضوع التَّطبيق الّذي تَخْتصُّ به دِراسَتُنا هو المُصطلحات اللِّسانيَّة المُترجِمة، على الرّغم مِن أنَّ مُدوَّنتَنا نَصيَّةٌ: مبادئ اللسانيات العامة، لـ أندري مارتيني، ترجمة أحمد الحمو، بإشراف عبد الرحمن الحاج صالح وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٨٤- ١٩٨٥.

والمَقصود بالمصطلحات المترجِمة تِلك المصطلحات اللِّسانيَّة الّتي دخلت إلى الدّرس اللِّسانيّ العربيّ عن طريق التّرجمة باعتبارها نقلاً للمفاهيم المستجدّة على ساحة اللِّسانيات سيّما خلال القرن العشرين.

وليسَ في ذلِك مَجالٌ لِتصوُّر أيّ تَضارُبٍ باعتِبار «البَحْث المُصطلحيّ يَسْتأْثِرُ في التَّراكِيب الاصطِلاحيَّة بِنصيب الأسد مِن وَقْت التَّرجمة يَتراوَحُ عادةً بَيْنَ ٤٠ ٪ و٥٠٪، قدْ يَتعدَّى هذه النِّسبة في إطار ما يُمكِن أنْ يُسمَّى بِالتَّرجمة التَّخصُّصيَّة، أيْ التَّخصُّص في تَرجمة اللُّغات التَّخصُّصيَّة عنْ طريق الإلْمام بالمصطلحات

d'application et leurs corrigés), Coll. Fac. Linguistique, Ed. Nathan, Paris, 1990, p.36.

1 ينظَر: Alise Lehmann & Françoise Martin-Berthet, Introduction à la lexicologie : Sémantique et morphologie, Coll. Lettres Sup., Ed. Nathan, Paris, 2000, p.XIV.

والمَواضيع بعد تِكرار التَّعامُل معها»[1].

فهكذا يُعدُّ المُصطلحُ مِن بين المُكوِّنات الأساسيّة الّتي تَقومُ عليها المُدوّنةُ، مِن ثمّ يَستحيلُ علينا دِراستُها إلاّ بالنّظر إليه بوصفِه وِحدة نوعيّة مُتميِّزة لا مِن حيث مُقارنته بالكلِمات العامّة ـ هذه المرّة ـ لكِن بعدم التّغاضي عن التّواشُج الكائن بينه وبين ما يُسايرُه مِن العناصِر الأخرى المُدعِّمة لِحُضورِه في النّص. ثمّ إنّ المُدوَّنة النَّصيَّة ـ لا سيَّما الّتي يُقبَل على تَرجمتِها ـ تُفيدُ فيما يَخصُّ عمليَّة وَضع المُصطلحات، وهذا لِكون «كثير مِن الصُّعوبات الّتي تَظهرُ في المُناقشات الجزئيَّة عِند مُحاولة وَضع مُصطلحٍ مُفردٍ لا يُمكِن أن تُحسَم بالتَّدقيق الجُزئيِّ في الشَّرح والإيضاح، ولا بُدَّ مِن بَحثِها في ضوْء التَّحديد الدَّقيق لِموْقِع المَفهوم الّذي عليه المُصطلح في إطار التَّخصُّص ونِظام المُصطلحات الّذي يُعبِّر عن تِلك المَفاهيم»[2]. فَغِيَّاب المَرجِع الّذي يُنتَقَل مِنه (مَصدر المُصطلح وسياقه) ـ عناصِر الجُذاذة الّتي سنراها[3] ـ كثيرًا ما يُعتِّم الرُّؤية أمام المُتخاصمين. والحالُ أنَّه «يُؤدِّي عدم وُضوح الرُّؤية في هذا الجانِب إلى خِلافاتٍ مُتجدِّدةٍ حولَ مَفاهيم كثيرة تَنتمي إلى نُظُمٍ مُختلِفةٍ وتَختلِطُ دونَ تَحديد»[4]. أيْ أنَّ انعكاسات مِثل هذا التَّقوقُع في حلقةٍ مُفرَغةٍ مِن الانتِقال مِن التَّسمية إلى أخرى على مُستوى المُناقشات اللُّغويَّة وفي داخِل لُغة واحِدة أو مِن التَّسمية إلى المَفهوم وعبرَ الاتِّجاه المُعاكِس دون الانصِراف إلى السّياق العلميّ أو مِن غيْر الالتِفات إلى عالَم الأشياء الّتي يَدلُّ عليها المُصطلح وبِنُكران تاريخه، كلُّ هذا سيكون ذا انعكاسات سلبيّة على المُصطلح والعِلم أو الفنّ الّذي يتناوله.

وَتفصيلُ هذا هو أنَّه على الرَّغم مِن أنَّ «المُصطلحات التِّقنيَّة تَنْتمي، على مُستوى اللّغة، إلى فِئة الكلِمات النَّادِرة، إلاَّ أنَّها، على صعِيد الاستِعمال، أيْ في الكلام، تُنقل إلى فِئة الكلِمات المُتَكرِّرَة: فَعشرات المُصطلحات التِّقنيَّة الّتي تَستوجِبها

---

1 مُحمَّد الديداوي، التَّرجمة والتَّواصُل...، ص.٤٦.

2 محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح...، ص.١٣.

3 يُنظَر مَفهوم الجُذاذة: أسفله، ص.٣١٠-٣١٣.

4 محمود فهمي حجازي، المَرجِع نَفسه، ص.١٣.

مُناقشة مُشكِلة مَا تَتكرَّر باستِمرار في غُضون المُناقشة في مُختلف اللّغات. ويَكْفي التَّذكيرُ هنا بأنَّ القَليل جدًّا مِن الكَلِمات الّتي تُلْفَظ في الاجتِماعات [هذا صحيحٌ أيْضًا في النُّصوص المَكْتوبَة] هي كَلِمات تِقنيَّة»[1].

نَنطلِق في التّحليل مِن مُسلَّمة منهجيّة مُؤدّاها أنّ المُترجِم هو واضِع مُصطلحات مُدوَّنتنا. سواء تعلّق الأمرُ مِنها بتلك الكميّة الهائلة مِن المُصطلحات التُّراثيّة الّتي أعاد استِعمالَها في رِحاب النّظريّة اللِّسانيّة الوظيفيّة أم بِما وضَعه حقًّا بِناءً على اجتِهاداته، وهذا في حُدود التّوليد الدّلالي فَحسْب.

فبِمُجرَّد أن اختار المُترجِمُ استِعمالَ مُصطلحٍ دون غيره في مَواقِفَ وسيّاقاتٍ مُحدَّدة، على الرّغم مِن وُروده في سيّاقاتٍ أخرى بِنفس المَفهوم أو أعيد تَعريفُه، يُعدُّ جُزءاً مِن التّكريس المُصطلحيّ التّرجميّ الّذي يحتاج إلى النّظر والدّرس دون الاهتِمام كثيرًا في هذه السّاعة بفِعل الوَضْع، أيْ مَن وضع وسبق إليه إلاَّ بمقدار التّعرُّف على الخلفيّات المَعرفيّة السّائدة وراء هذا الاختِيّار أو ذاك. إذ في كِلتا الحالتيْن سنضطرُّ إلى التّفسير بتحليل الأَسباب ووصْف الكيْفيّات المُعتمَدة في كلِ ذلِك.

يتناول كتابُ أندري مارتني اللِّسانيات العامّة باعتبارها علماً يدرس اللُّغة البشريّة عامّة، ويرمي إلى جمع أكبر عددٍ ممكن من الخصائص التي تميِّز هذه اللُّغة، لِكيْ يُبيِّن وظيفيّتَها. لهذا ما انفك يستحضِر أمثلةً عدّةً لا تقتصِر على لُغة واحِدة، بل يُقارِن أحيانًا بيْن اللّغات ويستنتج الفروق التي قد يفسِّرها أو يُرجِئ أمرَ تفسيرها أو ينبِّه إلى ضرورة عدم تجاهل قضيّة معينة امتازت بها لغةٌ دون أخرى. فعمله يدخل في إطار اللِّسانيّات العامّة الهادفة إلى تفسير قضايا اللُّغة باعتبارها أداة تبليغ، وكيفية اشتغالها، خاصّةً على المُستوييْن الصّوتيّ والتّركيبيّ. نحسب تلك المصطلحات الواردة في مدونتنا النّصيَّة مقابلات مقترحة لمصطلحات مُتداوَلة في اللُّغات الآتية: الفرنسية، الإنجليزية والألمانية.

---

1 مُحمَّد الديداوي، المَرجع السّابق، ص.٥٤. نَقلَه عن: D. Séleskovitch, Langage, langue et mémoire, Ed. Minard, Paris, 1975, p.42. ما وَرد بين المعقوفين هو مِن وَضع م. الديداوي.

٢,١,١,٤ المنهج:

عرفنا أعلاه قبلَ عرض نظريّة م. ت. كابري أنّ المنهجُ يقتَضي في ظلِّ النَّظريَّة المُصطلحيَّة الكلاسيكيَّة الانطلاقَ في تحليل المصطلحات من المفاهيم وصولاً إلى التّسميات (Approche onomasiologique)[1]، غير أنّنا هنا في واقعٍ مفادُه أنّ المصطلحات متوفِّرة. فلتحليلها في ضوء النّظرية المصطلحيّة الحديثة ينبغي الانطلاق من وضع جذاذات سيَّاقيَّة احتوائية تختص عادة ببنى أنموذجيّة (طِرازيّة)[2] (Structures prototypiques). ومِن غير إهمال، رغْمَ ذلِك، المَفاهيم الّتي تَدلُّ عليها مُصطلحاتُ مُدوَّنتِنا. وهو ما عمدنا إليْه في واقِع الأمر على الرّغم مِن أنّ مُقتضيات التّحليل اللِّسانيّ البنويّ لا تسمح بتقديم تِلك الجُذاذات كما توصّلنا إليها، ثمّ إنّه ليس مِن المُفيد التّطرُّق مُصطلحًا بعدَ مُصطلحٍ إلى العيِّنة المُختارة لِلدِّراسة، لأنّا لم نتّخِذ مِن المُصطلح بابًا (أبواب بِالمَفهوم التّقليديّ: المَقولات النّحويّة) كما سيتَّضح أسفله في مَعرض تَقديمنا لِلزّوايا المُؤطِّرة لِلبحث.

سبَقت الإشارةُ إلى أنَّ تَحليلَ المفهوم ينْطوي على أهميّةٍ قُصْوى سواءَ على صعيدِ حصر الوِحدة المُصطلحيّة أو على صعيد إثبات المحتوى الفكريّ. وذلِك المَفهوم لا يُستفاد إلاّ مِن السّياق الاستِعمالي لِلمُصطلح الّذي يُمثِّله. فهنا نقطة اتصالنا بكنه البحث المصطلحيّ: التّحليل السّياقي.

إذن المَنهج الّذي سنعمد إلى توظيفه في هذا التّطبيق هو بنويٌّ في الأساس يتّخِذ مِن نظريّة م. ت. كابري مَصدرًا نظريًّا، بما أنّ البنويّة تدلُّ أيضًا على المنهج الّذي هو عِبارة عن وصفٍ لبعض الخصائص المميّزة الّتي من شأنها أن تبيّن أنّ ما يتعلّق الأمرُ به من التّقابل إنّما هو معقول، وحريٌّ به أن يضمن نسبة معيّنة من الوحدة

---

1 يُنظَر: P. Lerat, Op. cit., p.23.

2 يُنظَر: Rita Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie.., p.59. وَرد المُصطلحُ الثّاني في تَرجمةٍ لـ صابر الحباشة. يُنظَر: جون ميشال آدام، أصنافية بيْن أصنافيّاتٍ أخرى: التّرسيمات الطِّرازيّة (باختين، دايك، جاكوبسون)، كِتاباتٌ مُعاصِرة، م.١٠، ع.٣٨، أوت - سبتمبر ١٩٩٩، بيروت، ص.١١٧.

النّوعيّة، وهنا يَتعلّق الأمرُ بالمُصطلح اللِّسانيّ. وقد تُنبِّه تِلك الخصائص إلى شيء آخر غير هذا، وذلك عندما تقوم حجّةٌ ما على عكسه مثلاً، فيطلب إحضار تلك الحجّة وتبيان نتيجتها. إذ لا يمكن الحديث عن الاختلافات إلاّ من خلال وجود خلفيّة من التّشابه[1]. وبفضل هذا تتحدّد قيمة الشّيء. والمُصطلحات لا بُدّ أنّها مُميّزة عن معجم اللُّغة العامّة لِكي تُثيرَ تِلك الزّوبعة الّتي أثارتها[2]؛ وعلى الرّغم مِن صُدودِنا عن هذه القضيّة فَلا ندع هذا الأمرَ وكأنّ شيئًا لم يَكن؛ أمّا أنّها ذات جدوى فلأنّها موجودةٌ عند الحاجة.

فبهذه الصّورة المُبسّطة فقط سيتسنّى لنا الحديثُ عن منهج بنويّ، إذ يمثّل أمامَنا نظامًا ذا عناصر مشكّلة للكلّ ومتماسكة فيه بعضها بالبعض. إذا ما اقتضى الأمرُ أن يتغيّر- لسببٍ ما - عنصرٌ واحدٌ منها سوف تقع نفس الحادثة لغيره بمجرّد توفّر السّبب نفسه[3]. لِهذا سبقنا بالاستِقراء الّذي يُرمى به إلى التّأكّد داخِليًّا مِن ذلِك الأمر ومِن الكيفيّات الّتي استُعمِلت بها المُصطلحات. وهذا لِكي لا نقع في وهْم وُجود نِظامٍ مُستقلٍّ عن الاستِعمال. أَلَمْ يُعلِن إ. سابير **(Edward Sapir)**؟:

«حيْثما نحلُّ بِأبحاثِنا يأخُذ لُبَّنا واقِعٌ مُؤدّاه أنّ النِّظامَ هو شيءٌ، واستِعمالُ هذا النِّظام شيءٌ آخر»[4].

وتسيرُ في هذا التّوجُّه مُلاحظةُ م. ر. الحمزاوي الآتية:

«إنّ ميزةَ هذا الاستِقراء هي أنّه يَرمي إلى استِخراج المُصطلحات مِن النُّصوص الّتي تَحويها ومِن استِعمال المُختصِّين فيها، لا مِن قرارات المَجامِع فَحسْب، إذ أنّها تَضع قواعِد نظريّة كثيرًا ما يَتجاهلُها أهلُ الصّنعة»[5].

---

1 ينظر: Jean Courtes, Analyse sémiotique du discours: de l'énoncé à l'énonciation, Ed. Hachette, Paris, 1991, p.71

2 يُنظَر: أعلاه، ص.٧٠-٧٧.

3 ينظر: عبد السّلام المسدّي، الأسس المعرفيّة..، ص.٨١ وأيضا: O. Ducrot, Le structuralisme en linguistique.., p.18.

4 Edward Sapir, Le langage : introduction à l'étude de la parole, Trad. De l'Anglais par S. M. Guillemin, Ed. Petite bibliothèque Payot, n° 104, Paris, 1970, p.59.

5 محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة: معجم عربيّ أعجميّ.

وفي نفس الصّدد نُورِد مِن أجلِ التَّبسيطِ هذا القول لـ ت. حسان:

«إنّ الاستِقراءَ والتّقعيدَ طريقان مِن طُرق الوصف في دِراسة اللُّغة، يَتوسّط بيْنهما عملٌ ثالِثٌ هو التّقسيم، ثمّ تسميّة كلّ تقسيم مِن الأقسام الناتِجة»[1].

فقد نَدنو مِن هذا المَسار في الوصف. لكن لا ينتهي الأمرُ عند هذا القيد التّعريفيّ لِلبنويّة، وإلاّ سيصبح - حسب هذا المجال التّعريفيّ - كلّ علم بنويّاً مهما كانت علاقتُه بالبنويّة ، ألا يوجد في الرّياضيّات نظامٌ يرتّب أمورها بهذه الشّاكلة؟ أَوَليس علم الأحياء نظامًا حيث تتماسك أجزاءُ الكلّ[2]؟

إنَّ الدِّراسة البنويَّة مُمكِنةٌ في مَجال المُصطلحيَّات، بل تُعدُّ سليمةً بقدر ما يَصِحُّ القول إنَّ المُصطلح دليلٌ لُغويّ. لكن الطَّبيعة المُزدوِجة لِهذا الأخير، والّتي تُقيم الحدودَ السُّوسيريَّة النَّظريَّة الفاصِلة بيْن اللِّسانيَّات الدَّاخليَّة واللِّسانيَّات الخارجيَّة قد تَبدو مُعكَّرة في حال اعتِبار الشَّيء المُحال إليه[3].

يَرى ب. لوراه في هذا الصّدد أنَّ الطَّبيعة المُزدوجة لِلمُصطلحات (هي كلِماتٌ أو عِباراتٌ تَنتمي - لا مَحالةَ - إلى اللُّغة، لكنَّها تَسميَّاتٌ لِلمَفاهيم أيْضًا) مِن شأنِها أنْ تُعكِّرَ الحُدودَ الّتي أقامَها دي سوسير بين اللِّسانيَّات الدّاخِليَّة واللِّسانيَّات الخارجيَّة[4]. فَتُصبح المُقاربةُ اللِّسانيَّة لِلمعارِف خارِجيَّةً بِما أنَّها تَنتقِل مِن الأَشياء

أعجميّ عربيّ، ط.٢، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٨٧، ص.١٦٠.

1 ت. حسان، اللُّغة بيْن المِعياريّة والوصفيّة، ط.٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص.١٤٩.

2 يُنظَر: Oswald Ducrot, Ibid.(Préface de François Wahl), p.12. سيجد القارىءُ في هذا المرجع تنبيهاتٍ قيّمة في خصوص المكانة الّتي كان ينبغي أن تحتلّها البنويّة بكلّ تواضع كنظريّة أوّلاً ثمّ باعتبارها منهجا، ويدعو مؤلّفه إلى تقدير أهميّتها من غير الوقوع في الإلحاق بها ما قد تتبرّأ منه إذا ما استجوبناها. وكذلك نجد مقدّم هذا المؤلَّف فرانسوا والـ (F. Wahl) يشير إلى مغالاة خطيرة وقع فيها كلود ليفي ستراوس (C. Levi-Strauss) في تحميل البنويّة ما تطيقه له من التّأويلات والتّطبيقات إلى درجة أنّها تتواجد مكتسِحةً كلّ الميادين.

3 يُنظَر:.Pierre Lerat, Op. cit., p.23

4 يُنظَر: .P. Lerat, Op. cit., p.23

(فيزيائيَّة أو غيرها) نَحوَ التَّسميات، وهذا مُرورًا مِن تَحديد مَفاهيم المُصطلحات. لَكنَّه سُرعان ما يَستدرِك، فَيرى أنّ الأَمرَ ليسَ مُجرَّد تَعيين **(Désignation)** بل هو تَسميَّة **(Dénomination)** ويَتيقّن نَتيجةَ ذلِك بأنّ البوْنَ شاسِعٌ بيْن هذه وذلِك[1]. وقد رأينا أنّ ذلِك جَعل عِلم متن اللُّغة أوَّل مَن يَتعرَّض لِهذا التّعكير بَعدَ تَصفيَّة مَنهج المُصطلحيَّات باعتِبار المَعارِف على الرَّغم مِن أنَّ هذه المُقاربة المُسمَّاة بـ : **(Onomasiologie)** (الانطلاقة مِن المَفاهيم نَحوَ التَّسميَّات)[2] تَظلُّ لِسانيَّةً ـ بناءً على المُلاحظة الأَخيرة ـ بما أنَّ المُصطلحات تُوصَف وِفقَ تحليلٍ لِسانيٍّ مِثلها مِثل أيِّ كلِمة أو مُتتالِية مِن الكلِمات[3] حيث يُمكِن تَصنيفُها وِفقَ أقسامٍ نَحويَّةٍ وأصنافٍ صرفيّة، وتُعزى إليها وَظائِف نَحويَّة مُعيَّنة، وتُوضَع ضِمنَ تَوزيعاتٍ سِيَّاقِيَّةٍ قابِلة لِلضَّبط، فَتُصرَّف وتُعرَب، وتُعالجُ رسومُها الخطيَّة حسبَ المُعطيات اللِّسانيَّة المُراعية لِكيفِيَّات النُّطق، وتُخضع لِنِظامٍ عامٍّ مِن حيث دلالاتُها بما أنَّ «علم الدّلالة الخاصّ باللُّغات المُتخصِّصة مثله مِثل علم الدّلالة اللِّسانيّ العام هو تَفسيرٌ لِلعلاقات النَّحويَّة. لِهذا يَستند إلى مَعرفة الآليَّات الصَّرفيَّة والتَّوزيعيَّة والتَّراتُبيَّة والتَّلفُّظيَّة الأَكثر عمومًا»[4]. وهذا كلُّه قبلَ الحديث عن تَعريفاتِها المُحدَّدة والمُتَّفق عليها، إذ يَنبغي ـ مع ذلِك ـ على علم الدّلالة المُشار إليه آنفًا «في الوقت ذاته أن يُفسِّر علاقاتٍ ذات امتِدادات خارجيَّة (خارجة عن اللُّغة) بما أنَّ اللُّغات المُتخصِّصة تَتحدَّث عن عوالِم المَعارِف الخاصَّة»[5]. ثمّ إنّ كلَّ تمثيلٍ ذِهنيٍّ كفيلٌ بأن يتجلّى لُغويًّا وفق عدّةِ أشكالٍ. وكذلِك يَقتضي الأمرُ مُراعاة السّياق اللُّغويّ الّذي يُحيط بها.

تؤكِّد سعاد آمِنة بوعناني هذا الطّابع المُزدوج لِلمُصطلحات قائلة:

«يُعتبَر المُصطلحُ مِن مَنظورٍ لِسانيٍّ دليلاً لِسانيًّا يتشكَّل مِن لَفظٍ ومَفهومٍ يَقوم الأوَّلُ بتحديد الثَّاني، لكن تَبقى المَفاهيمُ اللِّسانيَّة غيْر واضِحة ولا مُحدَّدة

---

1 يُنظَر: المَرجع نَفسه، ص.٢٠.

2 يُنظَر: أعلاه، ص.١٢٤-١٢٦.

3 Bernard Pottier, Sémantique générale, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1992, p.15.

4 C. Baylan & X. Mignot, Sémantique du langage.., p.129.

5 P. Lerat, Op. cit., p.13.

لاحتِوائها على أبْعادٍ فلسفيَّةٍ يَصعُب إدراكُها إلاَّ مِن خِلال السِّياق الّذي ترِدُ فيه»[1].

نُلاحِظ مِن خِلال ما قيل أعلاه عن كلٍّ مِن المَفهوم والتّسمية أنّ عيْن المُسمّى أو المُحال إليه يتبوّأ مكانة يُستحسَن ألاّ تُضيَّق ساحتُها إلاّ بالحجم الّذي يَتناسَب وما يُمثِّل تغيُّرًا ما. ونجِد وقفةً عِند هذه الضّرورة وَقفها محمد العمري بالكلِمات الآتية:

«مِن عواقِب عمليّة التّحوُّل داخِل البِناء تغيُّر مَفاهيم المُصطلحات بل وتناقُضها أحيانًا. وهذا الواقِع يَجعل مَهمّة استِخراج المُصطلحات وتَعريفها دون الوُصول إلى التّصوُّر العام الّذي يُشغِّلها أمرًا مَحفوفًا بالمَزالِق، [...]

وهذا ما جعلنا لا نكفّ، مُنذ سنوات، عن انتِقاد توجُّه بعض الزُّملاء مِن الدّارسين العرب في مَجال البحث المُصطلحيّ مِمّن يكتفون بالتّعريف المعجميّ أو بالتّصريح العابِر لِلمؤلّف في موقعٍ مِن المَواقع دون أن يبذلوا جهدًا لِكشف موقِع المُصطلح مِن خِلال النّسق العام النِّهائيّ أو لِلمشروع العِلميّ»[2].

كما أنّ «المُصطلحات تُعرَف مِن داخِل العِلم الّذي تَنتمي إليه، أو مِن سيّاق البِناء النّظريّ لِمُؤلِّفٍ أو مَدرسة، وهذا ما يقصده المُختصّون حين يقولون: إنّ المُصطلحات تتعارَف، أيْ يعرف بعضُها بعضًا ويُعرِّفه»[3].

فتوصيةُ مُنظَّمة إيزو[4] رقم: ٧٠٤، (المبادئ والطّرائق في المصطلحيّات)، حدَّدت المفهوم بأنَّه «بناءٌ ذِهنيٌّ يَقوم بِتصنيف الموضوع المفرد (أي ظاهرة مِن ظواهر العالم الخارجيِّ أو الداخليّ)، وهذا بواسطة تجريدٍ يتّسم نسبيًّا بالاعتباطية»[5].

فهذا التَّعريف الموحَّد للمفهوم يؤدِّي بنا إلى التَّمييز بِكل وضوح بين الوحدات المفهوميَّة المُجتَمِعة في الخاصيَّات المميِّزة الّتي يُمكِن تَقييدُها حصْرًا، وبيْن

---

1 سعاد آمِنة بوعناني، بيْن المَفهوم والمُصطلح: المُصطلح اللِّسانيُّ نَموذجاً، المُصطلح، ع.٠١، ص.٢٢٥.

2 محمد العمري، البلاغة العربيّة: أصولها وامتِداداتها، أفريقيا الشّرق، بيروت، ١٩٩٩، ص.١٦.

3 المرجع نفسه، ص.١٦-١٧.

4 يُنظر: اللَّجنة التقنية رقم: ٣٧، مُؤسّسة إيزو (المُنظَّمة الدَّولِيَّة لِلتَّقييس) جنيف، معجم مفردات علم المصطلحات، التوصية رقم: ١٠٨٧، اللِّسان العربي، م.١٨، ج.١، ١٩٨٠، ص.٠٨. وع.٢٢، ٨٢ / ١٩٨٣، ص.٢٠٢. وكذلِك: ISO 704, Principes et méthodes de la terminologie.., p.16.

5 M. -T. Cabré, La terminologie.., p.168.

موضـوعاتٍ معينـةٍ مـن الواقـع المقـصود تمثيلُـه بواسـطة تِلـك المفـاهيم المُعبَّـر عنهـا بالتَّـسميات. فالمفـاهيم إذن أو التمثـيلات الذِّهنيَّـة للموضـوعات هـي ثمـرة اختيـار الخاصـيَّات المميّـزة الـتي تُعـرِّف صِنفًا معيَّنًـا مـن الأشـياء وليـست هـي الموضـوعات الفرديّة في حدِّ ذاتِها، لا سيّما إذا علِمنا أنَّه ثمَّة في اللُّغة ما لا يُشير إلى مُعيَّن، أيْ يَدلُّ على ما يُمكِن تسميَّتُه بالمَفهوم المُجرَّد[1]. وإلى هذا المَعنى ذهب أبو القاسم الزّمخشريّ (ت.٥٣٨هـ) عِندما عمّم: "وعلى كلِّ ما أشبهه "في قوله: «ومن أصناف الاسم: اسم الجنس، وهو ما علق على شيءٍ وعلى كل ما أشبهه»[2]، وكذلِك قال جلال الدّين السيوطي (ت.٩١١هـ) في موضِعٍ آخر: «ولا تعارفَ إلاّ بأسبابٍ كحرَكاتٍ أو إشاراتٍ أو نُقوش أو ألفاظ توضَعُ بإزاء المقاصِد وأيسرها وأفيدها وأعمها الألفاظ»[3]. لهذا يُقال إنَّ المفهوم في حقيقة الأَمر يُسنِد إلى المصطلح صفة الإحالة بالتّعميم والتّخصيص. بل هذا ما يُقصَد مِن كلِمة (الدّلالة)، بما أنَّ التَّسمية تَدلُّ على أو تُحيل إلى (...) وليس لَها أن تُعيِّن فَحسب[4]، ألم يضع المعجم الموحّد مُصطلح (الدّلالة على المُسمّى) في مُقابِل **(Fonction référentielle)**[5]؟ فَتكون إذن الموضوعاتُ الفرديةُ حاضِرةً رمْزيًّا عن طريق المُصطلح[6].

فهكذا لا يُمكِن توقُّع تسليم أمر الدّراسة لِلتّحليل اللِّساني فحسب، إذ يُستحسَن النّظرُ إليها أيضا مِن الزّاوية المَعرِفيّة المحضة الّتي لفتت انتِباه ع. س. المسدّي فقال:

---

1 يُنظَر: **Robert Martin, Pour une logique du sens, Ed. PUF, Paris, 1983, p.54.**

2 **أبو القاسم الزّمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، وبذيله كتاب: المفصّل في شرح أبيات المفصّل لمحمّد بدر الدّين الحلبيّ، دار الجيل، بيروت، د. ت، ص.٠٦.**

3 **ج. د. السيوطي، المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق محمَّد أحمد جاد المَولى بك ومحمَّد أبو الفضل إبراهيمَ وعلي محمَّد البجاوي، ج.١، ط.٣، مكتبة دار التُّراث، القاهِرة، (د.ت)، ص.٢٩.**

4 يُنظَر: **Pierre Lerat, Op. cit., p.20.**

5 **المعجم المُوحّد..، م.٢٣٤٠، ص.١٢١.**

6 يُنظَر: **Louis Hébert, Le référent, le parcours référentiel, Sémiotique appliquée, (Le référent), n° 2, Univ. Toronto, Canada, Nov.1996, p.42.**

«اللُّغة المَوضوع سواء كانت كلِماتٍ أم مفاهيم أم رُموزًا جبريّة لا تُعرَّف إلاّ باعتِبارها نتائج العِلاقات ونقاط التّقاطُع بيْن المَقولات[1] المُستكشِفة لِلمعرِفة. فالعِلم لا يُبالي كثيرًا في آخر التّحليل بِطبيعتها اللِّسانيّة»[2].

والحقيقة أنّ هناك تفاعلاً بين المعرفة واللّغة لكن هذا أدّى بالبعض - إلى حدٍّ بعيدٍ - إلى وصف تأثير الأولى على الثّانية تأثيرًا أحاديًّا؛ ومن جهة أخرى ذهبوا إلى القول بأن المعرفة هي الّتي توجِّه اللّغة توجيهًا لا يُخفِّف مِن وقعِه، غيرَ أنّ ذلك لا يمنع الرجوعَ إلى الأخيرة لتلمُّس حقائق الأولى. وقد استغلّ هذه الحقيقة علماء النّفس المعنيِّون بقضايا إدراك المعاني والسّيرورة التي يتخذها النّص في بلوغ ذلك، لتفسير ظاهرة أو عمليّة الفهم.

هنا يتدخّل الجانب الاجتماعيّ والتّداوليّ للمصطلحات التي تشكِّل نسبةً مُعتبَرةً في لغة الاختصاصيِّين والعلماء وفي الخطاب المتخصِّص[3] لأنّ عمليّة تفسير هذا الأخير تتّسع لقضايا كثيرة تتحكم بها عوامل متباينة أما إذا اعتبرنا عملية الفهم فهي تشكِّل دائرةً مغلقةً تحكمها قوانين محدّدة خاصّة بها فالجانب اللِّسانيّ يَطفو بشكلٍ حسّاسٍ يبرز الوحدات تلعب أدوارًا رائدة في جعل الفرد يفهم من غير استدعاء مهارته التي سيتعين بها.

وقد أشار هـ. فيلبر إلى أنّ المُصطلحيّات «تنظيم المَعرِفة في شكل تَصنيف مَفاهيميّ لِكلِّ فرعٍ مِن الفُروع العِلميّة»[4].

فالمُصطلحيّاتُ تقوم بتفكيك هذا المَفهوم الّذي تنطوي فيه أسرارُ العالَم مُعتمِدةً في ذلِك ما يُدعى المُقاربة المَفهوميّة المُشار إليها أعلاه، لِتلتحِق بعد ذلِك مُباشرةً باللَّفظ الّذي يُعتبَر مُنطلَق المعجميّة في عملِها. وهذا مع الاحترِاز مِن الوقوع في خطأ تحويل دراسة المُصطلحيّات لِلمفاهيم إلى عِلم يُفسِّر تلك المفاهيم. وإلاّ سيتجزّأُ الكلُّ المزعومُ

---

1 بمعنى (Catégories logiques)، يُنظَر: ع. س. المسدّي، قاموس اللِّسانيّات..، ص.٢٣٨.

2 A. J. Greimas, Du sens : essais sémiotiques, Ed. Seuil, Paris, 1970, p.22.

3 يُنظَر: M. Diki-Kidiri, Une Approche culturelle de la terminologie.., p.30.

4 م. الديداوي، التَّرجمة والتَّواصُل ..، ص.٤٧. نقله عن: H. Felber, Terminology manual, Issued under symbol PGI-84/WS/, UNESCO, Paris, p.01.

فيستحوذ بالتّالي كلُّ علم بحقّه. فكلُّ ما يجري مِن الدِّراسة لِهذا المَفهوم لا يخرج عن نِطاق التّحليل الّذي يستضيء به «طبيعة المَفاهيم، وتكوينها وخصائصها، والعلاقات فيما بيْنها، وطبيعة العلاقة بيْن الشّيء المَخصوص، وتعريفات المَفهوم، وكيفيّة تخصيص المُصطلح لِلمَفهوم والعكس بِالعكس وطبيعة المُصطلحات ووضْعها»[1].

أمّا هذا الوجْه الآخرُ لِلمُصطلح، أيْ التَّسمية، فيُمكِّننا من الرُّجوع إلى الواقِع المَحسوس أو المجرَّد، الدّاخِليّ أو الخارِجيّ، الفرديّ أو الجماعيّ. وتفسيرُ هذا أنّ - مِثلما أشرْنا إليه أعلاه - المصطلحات هي دلائل لغويّة، فَتَتصاعد عبرَها في إطار التَّبليغ معطياتُ ذلِك الموضوع المُعالَج بها. ويتحدَّد بفضلِها الرَّصيدُ المعرِفيُّ الّذي يُتناوَل في متْن نصٍّ مغلَق، فالمصطلحاتُ هي مِن بيْن الأُطُر المشكِّلة له (النّص) باعتبارِها أُولى عناصر المعلومات التي يفترِض المتحدِّث أو الكاتب أن تكون مشترَكة بينه وبين المستمِع أو القارئ. وتُسمَّى تِلك المعلوماتُ في اصطلاح مُحلِّلي الخِطاب بِأرْصِدة الافتراضات المسبقة[2].

تجدُر الإشارة قبلَ مواصلة بناء تَصوُّرٍ للتَّحليل المصطلحيّ الترجميّ إلى أنّ اهتمامَنا المنصبّ ههنا على التّعريفات لن يُخرجنا عن انشغالنا المصطلحيِّ كما قد يظنُّ البعضُ بدعوى أن التّعريف هو من صلب موضوعات صناعة المعاجم. ونوضِّح ميلَنا المُتحفِّظَ إلى الإحاطة بالتّعريفات بقولنا إنّه صحيحٌ أنَّ التّعريفَ وضبطَه والعِنايةَ بما لَه صِلةٌ به مِن البَحثِ كطبيعة الدَّليل اللغويّ وكذا أنواع التَّعيينات **(Désignation)** والإشارات... الخ، هي من جملة مباحث اختصاصٍ يُسمى "صناعة المعاجم"، لكن ذلك التّعريف أيضًا هو عندهم تعريفٌ معجميٌّ حصريّ ومفتوح في آن واحد[3]. أمَّا ما نتصرَّف فيه من التَّعريف على مستوى المصطلحات فهو ما يسمى "التَّعريف المصطلحيّ أو السِّياق المعرّف

---

1 ع. القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، سلسلة الموسوعة الصّغيرة (٢٩)، دار الحريّة لِلطِّباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص.٢٠- ٢١. كذلِك: ع. القاسمي، المصطلحيّة (علم المصطلحات)...، ص.٩٠.

2 يُنظَر: ج. ب. براون وجورج يول، تحليل الخِطاب، ترجمة محمّد لطفي الزليطي ومنير التريكي، مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧، ص.٩٦.

3 M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode .., p.74.

و(المُضيف لِلفائِدة)[1] " (**Le contexte définitoire et informatif**). وكذلِك «باعتِبار المُصطلحيّات تَمضي مِن المَفهوم لِكي تَبلُغ التّسمية، أمّا والحالة هذه فَهي في حاجة ماسّة إلى أن تَتيقّن بأنّها تُسمّي مَوضوعًا مَفهوميًّا نوعيًّا مُستبعِدةً أيَّ مَوضوعٍ قريبٍ منه. لِهذا السّبب ذاته فهي تَستقصي في وصف ذلِك المَوضوع عن طريق التّعريف، مُمتّعةً بامتيّازٍ التّعريف ذا الطّابع الوصفيّ والمُعبِّر في أغلب الأحيان عن العِلاقات القائمة بيْن مُختلَف المَفاهيم»[2].

فباعتبار العامل الثّاني نستنتج أنَّه حقيقةً يتحتَّم على المُترجِم أن يحلِّل المفاهيم لكي يتمكَّن من ترجمة العناصر المفهوميَّة من غير تشويهها، فهو مُطالَب إذن بترجمة المفاهيم والمصطلحات وعناصر المفاهيم.

سنتناول بالدِّراسة قائمة محصورة (عيّنة) من مصطلحات باعتبارها أنظمة تعريفية وردت ضمن سيّاقاتٍ دلاليّةٍ حصريّة، وبوصفها تمثّل أنساقا لمجموعة من النّظريّات الّتي تُؤدّيها المَفاهيمُ الوارِدةُ في المدوّنة. فَهل هي اقتِراحاتٌ ضروريّة طبيعيّة مُلِحّة أم أنّها نتيجة واقِعٍ خارِجيٍّ فَرضه تَواجُدُ المُترجِم فيه؟

نُنبّه إلى أنّ ذِكر عنوان الكتاب، ليسَ إلاَّ على سبيل تحديد الحقل الّذي تعَالج فيه تلك المفاهيم.

إنَّ المَنهج البنويّ يَعتمِد الوَصْف والتَّحليل. ويَتعلَّق الوصفُ بمُكوِّنات الخِطاب المُتخصِّص باعتِبار نواته (المُصطلح) الّذي لا بُدَّ أن يَأخُذ تحليلُ مُكوِّناته القِسطَ الأوفر مِن الدّراسة، لا سيَّما المَفهوم الّذي يَشغل تقريبًا كلَّ المَباحِث الآتية، فَحتّى الدّرس الصّرفيّ لم يَتخلَّص مِنه.

فَلمّا كان موضوعُ دِراستِنا هو المُصطلح اللِّسانيّ المُترجِم، سَنَستعينُ خِلالَها بِما سوَّغ لنا الإطِّلاعُ عليه مِن المَادَّة المُشتَّتة لِلدَّرس المُصطلحيِّ ومِن نَظريَّة التَّرْجمَة معًا؛ غَيْرَ أَنَّه تَجْدُر المُلاحظةُ إلى حقيقةٍ طالَما شَغَلت اللِّسانيِّين المُتَرْجِمين ـ بِالدَّرجة الأُوْلى ـ باعْتبارِهِم يُمارِسون نَشاطًا يَدور حولَ اللُّغة وفي إطار اللِّسانِيَّات: وهي ما يَتعلَّق

---

1 يُنظَر: أسفله، ص.٣٠٦، والهامِش: ٢، ص.٣٠٧.

2 M. -T. Cabré, Ibid., p.73-74.

بمَقام التَّرجمات اللِّسانيَّة الخاصّ. إذ كُلُّ تَرجمةٍ لِعملٍ لِسانيٍّ - مِن لُغةٍ أقيمَ بها وفيها أو حولَ غيْرها هذا العَملُ إلى لُغةٍ أخرى - تَفرض مِن أُولئِك المُترجِمين تَسخير أدوات لُغويَّة وثقافيَّة تابِعة للُّغتيْن المَصدر والهدف: يَعْني أنَّه ستُصبح تَرْجمتُهم خِطابًا يَسْتوي على الدَّرجة الثَّانية مِن الخِطابَات المُتعلِّقة باللُّغة[1].

وحينما يتولّى المُصطلحيُّ اللِّسانيُّ دِراسة هذا المَنتوج اللُّغويّ والفِكريّ ستتفاقم درجةُ التَّخصُّص، إذْ «يَزداد الأمْرُ تشابُكًا متى تاقَ اللِّسانيُّ إلى البحث في مُصطلحات علوم اللِّسان فَيستحيل عِلمُ المُصطلح - على صعيد المَنطِق الصُّوريّ - إلى تَنظيرٍ مِن الدّرجة الثّالِثة إذْ يَغدو بَحْثًا باللُّغة في لُغة البحث في اللُّغة»[2].

ثُمّ إنَّه مِن المعلوم أنّ التّرجمة باعتبارها عِلمًا لا تزال تبْحثُ عن نفسها إلى يوم النّاس هذا؛ نَظرًا - أوَّلاً - إلى حَداثةِ عهْد مَادَّتها العِلْمِيَّة (السِّتِّينيَّات)، - ثانِيًا - إلى الحاجة الّتي لَمسَها بَعضُ المُنظِّرين لها في أطُر تطبيقاتهم وهي المُنصبَّة على إنجاز جَرْدٍ حِسابيٍّ (يوجين أ. نيدا **(Eugène A. Nida)** وبيتر نيُومارْك **(Peter Newmark)** في السَّبْعينيَّات)، ثمَّ إلى التَّساؤلات الّتي لا تَزال تُثارُ في شأْنِ التَّنظير لِمَوضوعِها (ج. غراهام **(J. Graham)** في الثَّمانينِيَّات)[3]. الأمر الذي احتمل - منذ البداية - ألاّ يوفّر الاختلاف على التّرجمات اللّسانيّة العربيّة، سواء بين تلك التي تتمّ لأصل واحد، أو بين المصدر والتّرجمة. والاختلاف متفاوت بين القليل والكثير، وقد يرجع - من جهة ثانية - إلى عوامل موضوعيّة وأخرى ذاتيّة تخصّ قدرات المترجمين، اللّغويّة والفنّية (أي ما يتعلّق بإمكاناتهم في العلم المترجَم).

يقتضي هذا الواقع التّرجميّ ذاته انعكاساً على المصطلح اللّسانيّ العربيّ. فيصبح من الطّبيعيّ أن يعرف مشاكل تكون قد نجمت، إمّا عن طبيعة تلك

---

1 يُنْظَر: **Algirdas Julien Greimas, Sémantique structurale, Coll. Formes sémiotiques, 2éme éd. PUF, Paris, 1995, p.15.**

2 ع. س. المسدّي، قاموس اللِّسانيّات (مقدِّمة في عِلم المُصطلح)..، ص٢٣.

3 يُنْظَر: **Joëlle Redouane, La traductologie: science et philosophie de la traduction.., p.44-45.** ، بالنِّسبة لِمُلاحظة ج. غراهام نَقلتها عَنْ: **Marilyn Gaddis Rose, Translation spectrum: essays in théory and practice, Ed. SNUP,Albany, 1981, p.31.**

التّرجمـات، أي عـن قيمتهـا النّوعيّـة، أو عـن عـدم انطبـاق المفـاهيم المـستحدثة بلغـة المصدر في مجال اللّسانيّات على اللّغة العربيّة، مع العلم أنّه يُرجى مـن ذلـك المصطلح أن يؤدِّيَهـا - كمـا هـي - في هـذه الأخيرة، أي بالوضـوح نفسه الـذي اتّسم بـه في لغـة المصدر. فكذلك يُمكن للقارئ الّذي تُوجَّه إليه تلك التّرجمات أن يشكّ في سلامتها - ويَحِقّ له ذلك - ولغيره من الدّارسين أن ينظروا في مستوياتها.

فعلى الـرّغم مـن أنّ نظريّـة التّرجمـة تُخـصِّص في بحوثهـا مجـالاتٍ هامّـةً لطرائـق التّرجمـة، فهـدفها الأساسـيّ هـو الوصـول إلى فهـم العمليّـات الجاريـة أثنـاء ممارسـة التّرجمة، وليس - كما هو مفهوم خطأً - تقديم مجموعة مـن القواعـد في سـبيل إنتـاج ترجمة أفضل. إذ يـذهب معظـم منظّـري التّرجمـة - وهـم الـذين صـدروا عـن الممارسـة - إلى أنّ جوهـر نظريّة التّرجمة هو مشاكل التّرجمة، مع الاعتراف بأنّ ما هو مشكل لمترجم ما ليس بالضّرورة كذلك لمترجم آخر، لكـن - ومـع ذلـك - فـإنّ مـا أخـذ ينبثـق عنـه علـم التّرجمـة يتـألّف عمومـا مـن عـدد كـبير مـن التّعميمـات المتعلّقـة بمـشاكل التّرجمة، وليس بطرائق التّرجمة التي يحاول كلّ أن يقترحها من زاويته[1].

«نقـد التّرجمـة رابـطٌ أساسـيٌّ بـيْن نظريّـة التّرجمـة وتَطبيقهـا»[2]. أيْ أنَّ النّاقِـد لِترجمة مُعيّنة سيُفضي به عملُه ذاك إلى:

١. تَفكيـك الآليّـات اللُّغويّـة الّـتي سـخّرها المُترجِمُ بيْنمـا كـان ينظـر في اللُّغتـيْن المُترجَم عنها والمُترجَم إليْها لِهذا كانت طريقتُنا في التَّحليل مَبنيَّةً علـى الكـشف عـن هـذه الآليّـات علـى مُستوى ترجمـة المُصطلح اللِّسانيّ فحسب. «وقـد أفضت الأبحـاثُ الّتي تَناولت التَّرجمة الأوَّليَّة إلى دراسة المُتكافِئات الزَّوجيَّة بيْن اللُّغـات، أو بـالأحرى ما أُطلِق عليه "القواعد التَّقابليَّة "»[3].

---

1 يُنظر حول هذه الإشكاليّة كلاّ من : Georges Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction.. . وأيضا: بيتر نيومارك، الجامع في التّرجمة..

2 بيتر نيومان، المَرجع السّابق، ص.٢٥٥.

3 دانيكا سيليسكوفيتش وماريان لوديرير، التَّرجمة والتَّأويل: التَّرجمة نقل للعلامات اللُّغويَّة أم صيَّاغة جديدة، ترجمة: محمد نبيل النحاس الحمصي، التَّعريب، ع.٢٢، المركز العربي للتَّعريب

٢. «وممَّا لاشكَّ فيه أنَّ الفشل النِّسبي الّذي مُنيت به هذه الدِّراسات يَرجع بكلِّ تأكيد إلى أنَّ التَّرجمة الأوَّليَّة لَم تستنِد إلى طريقة عمل الذِّهن البشريّ الّذي لا يَقوم بِنقل الرُّموز وإنَّما يُدرك المَعنى ويُعاوِد التَّعبيرَ عنه. فَلو استندت الأبحاثُ إلى الإنسان وإلى الطَّريقة الّتي يَنتهجها في التَّرجمة، لفَقدت الطَّريقةُ التَّقابليَّة الكثيرَ مِن أهميَّتها لِصالِح نظريَّةٍ لِلتَّرجمة تَقوم على المَعنى بِالدَّرجة الولى»[1].

فهكذا يُحدِّد لادميرال (J.R. Ladmiral) مزايا علم التّرجمة في دوره العلاجيّ والإنتاجيّ، سواء من حيث قدرته على توسيم مشاكل التّرجمة والبحث عن حلولٍ لها، أو مِن حيث تمكينُه المترجمَ مِن معرفة هفواته. ويَكون هذا طبعًا على يَد المُتمرِّسين الّذين يُعنون بتسجيل تِلك المَشاكل ثمَّ البَحث عن حلولٍ لَها. وبعبارة موجزة، فإنّ وظيفة نظريّة التّرجمة الحاليّة تنحصر في فهم البنى الدّاخليّة التي تفعل فعلها في نصّين للُغتين مختلفتين. وليس تقديم سلسلة من التّعليمات المُسبقة التي تؤدّي إلى ترجمة أحسن. فهي بذلك تتجاوز الطّابع المعياريّ التنظيريّ التّقليديّ للتّرجمة الذي كان يستلهم الفلسفة والأدب (مع بانجامان **Benjamin**) والطّابع اللّسانيّ الوصفيّ البحت الذي كان يشتغل على التّرجمة كمنتوج وليس كإنتاج حيّ (فيناي **J.P.Vinay** و داربالني **Darbelnet** وأ. ف. فِدوروف **A.V. Fédorov**)[2]. وإن كان هذا الأَخير (الطّابع اللّسانيّ) «هو المُكتشِف أنَّ العمليَّة المُترجِمة تَقوم على مُختَلف مُستويات المَلكة الفرديَّة حيث لا يُتصوَّر استِبعاد اللِّسانيَّات في الإحاطة بها»[3].

وقد عرَّف كاتفورد (J.C.Catford) التَّرجمةَ بِأنَّها «إحلال عُدَّةٍ نصيَّة...مَحلَّ عُدَّة نصيَّة أخرى»[4]، وهذا بِضبطِ مُماثلاتٍ شكليَّةٍ بيْن أصنافٍ لُغويَّةٍ تَشغُل نَفس

والتَّرجمة والتَّأليف والنَّشر، دمشق، ديسمبر ٢٠٠١، ص.١٢١.

1 دانيكا سيليسكوفيتش وماريان لوديرير، المَرجِع السّابِق، ص.١٢١.

2 يُنظر: J. R. Ladmiral, Traduire : Théorèmes pour la traduction, Petite bibliothèque Payot, Paris, 1979, p.18 et p.211-213

3 Charles Bouton, La linguistique appliquée.., p.65.

4 J. C. Catford, A linguistic theory of translation, O.U.P, Londres, 1965. Cité par Joëlle Redouane, Op. cit., p.33.

المَحلّ في اقتِصاد وتَنظيم المَلفوظات في كلتا اللُّغتيْن[1]. فَهكذا يَتراءى لنا أنَّ النَّظرة الكُليَّة إلى النَّص ذات أهميّة بالِغة.

مِن هُنا جاء وضعُ موضوعنا في البعد التّداوليّ لنظريّة التّرجمة وفق تحديد لادميرال وجورج مونان وبيتر نيومارك، باعتبار أنّ المصطلح اللّسانيّ المترجِم، الذي نصبو إلى الاشتغال عليه، يُعدّ طرفاً معتبراً ضِمن قائمة المشاكل التي تعترض المترجِم[2]. حيث يُؤكِّد ب. نيومارك مِن جهته قائلاً: «لكن الصُّعوبة المَركزيَّة في التَّرجمة الفنيَّة المُصطلحاتُ الجديدةُ عادةً»[3]. ويَتمثَّل البعد التّداوليّ خاصَّةً في كوننا سنَدرُس المصطلحات اللّسانيّة المترجِمة في علاقاتها بالمفاهيم الّتي تَضطلِع بها. ممَّا سيَجعل مِن البحث يَسلك مَسلك تحليل الخطاب في جُزئه الأَكبر وهذا تِبعًا لِما اقتنع به أوَّلاً فان دايك إذ يَقول:

«فَمِن الواضِح أنَّه ليْست جميع الخواص المُطّردة لِلخِطاب تَنتسِب إلى مَجال النَّظريَّة اللِّسانيَّة والنَّحويَّة. وذلِك أنَّ القَواعِد المُتواضَع عليها وشُروط الدّلالة والتَّأويل، وكَذلِك استِعمال مَعرِفة العالم، والفِعل التَّداوُليّ ووَظائفه، أقول إنَّ كُلَّ تِلك الأُمور قد يَصحُّ أن تُدمَجَ جَوازًا في اهتِمام تَحليل الخِطاب اللِّسانيِّ وانشِغاله»[4].

إذن فالأجدى أن يركّز غرض تحليلنا على وصف الكيفيَّة التي تَصرّف بها المترجِم في مدوّنتنا لمحاولة حلّ ذلك المشكل (المصطلح اللّسانيّ المترجِم). الآن نُرتِّب الأمورَ كالآتي:

٢,١,٤ الزّوايا المُؤطّرة لِلتّحليل:

إنّه مِن المُستحسَن أوّلاً الإحاطةُ في هذا العُنصُر بالزّوايا الّتي أطّرت التّحليل، وهي:

---

1 يُنظَر: Joëlle Redouane, Op. cit., p.33.

2 يُنْظَر: بيتر نيومارك، المرجع السَّابق، ص.١٦٥- ١٦٨. وص.١٩١-٢٠٧. وص.٢١٠-٢١١.

3 المَرجع نفسه،ص.٢١٠.

4 فان دايك، النَّص والسِّياق: استِقصاء البحث في الخِطاب الدّلاليِّ والتَّداوليّ، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقية الشرق، بيروت، ٢٠٠٠، ص.٣٠.

٤.١.٢.١ الزّاوية التزامُنيّة:

❖ لِكوننا أقصيْنا مِن حيِّز الدّراسة النّظرَ في التّرجمة مِن حيث الأسلوب بمفهومه التّركيبيّ البلاغيّ راعينا في هذا التّحليل أربعة مُستويات أساسيّة، هي:

- المَنظور الصّرفي.
- المَنظور التّركيبيّ الصّرفيّ.
- المَنظور الدّلاليّ.
- المَنظور الصّرفيّ الدّلاليّ.

❖ كما اعتمدنا تقسيمًا آخر في التّحليل يقوم على مُراعاة بنية المُصطلح مِن حيث تركيبه، فكان:

- المُصطلح البسيط.
- المُصطلح المُركَّب.

❖ المحور التّصريفي والمحور التّركيبي:

- واعتمدنا في تحليل المُصطلح المُركَّب المحور التّركيبي إذ لم نضع جدولاً تصريفيًّا حيث نُبرِز ما يَنتمي إلى صِنف "المصدر "بتخصيص خانة مُستقلّة له ثمّ نعمد فيها إلى تصنيف كلّ ما هو مصدر. بل ضبطنا المُصطلح المُركَّب فأخذنا نُحلِّله بإخضاعِه لِلعلاقات التّركيبيّة، وما تعيين نوعه مِن حيث المصدريّة أو الفاعليّة أو المفعوليّة ...الخ إلاّ مِن أجل فهم تِلك العلاقات التّركيبيّة وإلقاءً لِلضّوء على طبيعته التّركيبيّة.

٤.١.٢.٢ الزّاوية التّعاقبيّة:

فنظرًا لوجود ذلِك العدد المُشار إليه أعلاه من الخصائص التي من شأنها أن تجعل المفهوم منحصِرًا ومَفتوحًا في آنٍ واحدٍ، فقد اكتفت المصطلحيّات سابقاً في دراسة المفاهيم برصد هذه الخصائص في حالة تزامنيه، بدعوى أنّ الإحاطة بمجال

المَفهوم ماضيًا وحاضِرًا ومُستقبلاً يجب أن ينهض بها كلُّ فرعٍ معرفيٍّ مِن زاويّته. أمّا المصطلحيات في ظِلِّ النّظريّة المُصطلحيّة الحديثة فهي مرغَمة على البحث في تاريخ المفهوم بماضيه وحاضره وعواقبه: فالدّراسة تزامنيه وتعاقُبيّة كما يذهب إلى ذلك الّذين نقدوا نظرية فيستر، حيث نبّهوا إلى ضرورة استقراء تاريخ المفهوم. إذ يمكن دراسة المصطلحات ومعها المفاهيم من منظور تاريخيّ. وهذا خلاف ما ذهبت إليه ما يسمّى بـ: "النّظريّة المصطلحيّة التّقليديّة "من أنّ المفاهيم لابدّ أن تدرس من منظور تزامنيّ[1] **(De point de vue synchronique)** فحسب. حيث يرى ر. تيمرمان **(Rita Temmerman)** أنّ النّظريّات والمفاهيم في تطوّر مستمرّ، فبالتّالي لابدّ من أن تدرسها المصطلحيّاتُ من منظور تعاقبيّ **(De point de vue diachronique)**، علمًا أنّها تهتمّ بالمفاهيم عامّة اهتمامها بالتّسميات أو يزيد[2]، أمّا حول صدق هذه القضيّة وصحّتها (ثبات النّظريّات والمفاهيم أو تطوّرها) فقد اشتغلت نظريّةُ المَعرِفة على ذلِك خِلالَ أحقاب مُمتدّة[3].

❖ **مصدر المُصطلح: التّراث أو غيره.**

إنّ هذه الزّاوية تفرِضها ظاهِرة تكاد تُعمّم على التّرجمات الّتي تُقام في العلوم الإنسانيّة جمعاء[4] سيّما على مُستوى العالم العربيّ. فنكون أمام واقِعٍ يتّسِم - على سبيل الاحتِمال[5] - بأحد المَظهريْن الآتييْن:

---

1 ينظر في شأن فيستر: أعلاه، الهامش: ٢، ص.٤٢، وفي شأن نظريّته: ص.٨٧-٩٠. أمّا نقد هذه النّظريّة ينظر: ص.٩٠-٩٩.

2 يُنظَر: **Rita Temmerman, Op. cit., p.59**

3 ينظر شيءٌ ممّا أُلّف في نظريّة المعرفة مثل: **J. Piaget, Psychologie et épistémologie : Pour une théorie de la connaissance.., p.15-18.**

4 يُنظَر: **J. Rey-Debove, La linguistique du signe.., p.**

5 الاحتِمال هنا مِن باب وَضع الفَرضِيّات الّتي هي أداة التّيقُّن الاختِباريّة وبِاعتِبارها أجوِبة مُؤَقّتة لِلأسئِلة المَطروحة هي مَفاتيح أبواب التّأويل ثمّ التّحقّق فَالتّفسير. يُنْظَر: **Maurice Angers, Initiation à la méthodologie dans les sciences humaines, Ed. Casbah Université, Alger, 1997, p.102.**

١. استِعمال المُصطلح التُّراثـيّ إمّـا بالحفـاظ علـى المَفهـوم القـديم دون الإلمـاع بـأيّ شيءٍ ممّا يُوحي بأنّه غير مُعتدٍّ به على الأقلّ في اللّسانيّات الوظيفيّة أو بإعادة تَعريفه وهو مَوضوعٌ في سيّاقٍ ترجميٍّ على القارئ وحده أن يكشِف ذلِك.

٢. مُصطلحات صاغها المُترجِم بإحدى الآليّات: المجاز، والاشتِقاق، والتّركيب، والاقتِراض الّذي كانت نِسبتُه قليلة جدًّا.

فركّزنا في التّحليل بناءً على هذيْن المظهَريْن على النُّقط الآتية:

- سعيْنا بالنِّسبة لِلمظهَر الأوّل إلى العودة إلى ما استطعنا إليه سبيلاً مِن التّراث بِدَرْسِه النّحويّ أو غيْره ممّا لَه علاقة بالمُصطلح المُحلّل، دون الإكثار مِن الاستِشهادات نظرًا لِما يتّصِف به التّراث مِن الجانِب المَفهوميّ المُتراكِم والّذي يُمثّله مِن جانِبٍ آخر تضخُّمٌ مُصطلحيّ.
- وركّزنا فيما يخصُّ المَظهَر الثّاني على وضْع المُصطلحات الّتي وقع اختيّار المُترجِم عليها، في احتِكاكٍ مع الآليّات الّتي مكّنته مِن «توليدها». إذ مِن المنصوص عليه في نظريّة م. ت. كابري أنّ ولوجَ البحث المصطلحيّ من البوّابة اللّسانية يقتضي وصفَ الآليات التي تختصُّ بها اللّغةُ المترجَم إليها، وليس أيّ آليات، بل تلك التي يكون المترجِم قد استعملها بصورةٍ أكثرَ ترديداً في سبيل وَضْعِ مقابلاتٍ للمصطلحات الواردة باللّغة المصدر.

٣,٢,١,٤ الزّاوية المُقارِنة:

ـ تقوم على:

- الرّجوع إلى مراجِع مُعاصِرة لِلتّرجمة سواء المُؤلَّفة قبل إنجازها أم بعده كالمعجم الموحّد وهذا ليس مِن باب التّحقيق بِقدر ما هو تطبيق لِلمنهج المُصطلحيّ المُقارِن حسب مُحاولتنا.
- أوليْنا أهميّة لِتحليل المَفهوم لأنّه هو السّبيل النّاجعة لِلقبض بالأسباب الّتي حملت المُترجِمَ على تبنّي مُصطلحٍ دون آخر أو أن يأتيَ ببديلٍ مُصطلحيٍّ يرصفه إلى جانِب مُصطلحٍ ما.

- واعتمدنا كثيرًا على الجداولِ لأنّها أكثر دقّة لِتقديم وتبسيط المُعطيات الّتي لا بُدّ أن تُتبَع بمُلاحظاتٍ ثمّ بتفسيرات، كما أنها تُوحي بالتّصوُّر البنويّ سيّما في الجانِب الصّرفيّ لِلُّغة المُتعلّق بالمحور الاستِبداليّ الّذي يُؤدِّي دورًا في التّنويع المُلاحَظ والتّعويض. إنّ تصرُّفنا مبنيّ على المنهج البنويّ.

٢,٤ المُصطلح اللِّسانيّ المُترجِم

إنّ البحوث التي أُعدّت في مجال المصطلح اللّسانيّ العربيّ، سواء عليها أكانت رسائل جامعيّة أم منشورات في كتب ودوريّات، قد طرقت الموضوع على مستوييْن هما:

١,٢,٤ المستوى الأوّل: المصطلح التّراثيّ:

ويتعلّق بالمصطلح النّحويّ بما فيه الصّرفيّ والصّوتيّ الذي كثيرًا ما يُحاط بهالة من الإعجاب والانتصار له، وذلك بعد القيام بالتّحليل اللّغويّ التّأصيليّ المعتمِد على قَليلٍ مِن المقارنة والمفتقِد إلى نظريّة مصطلحيّة محكمة جامعة لآليّات وضع المصطلح التي كثيرًا ما تجانبها تلك البحوث.

وإذا ما تعرّضت إحدى هذه الدّراسات لواحدة من تلك الآليات أو كلّها، فعلى مستوى كتابٍ نحويّ ما، أو مؤلّف في فقه اللّغة كـ "الخصائص"، ولن نعثر على دراسة أخرى تستند إلى نتائج هذا الوصف أو غيره، لتبحث بعد ذلك في مصطلحات ابن جنّي، ليس من حيث كونه هو الواضع لها، لكن بالنّظر إلى الوجهة التي كان يسلكها وهو يختار مصطلحات معيّنة ويترك الأخرى.

ويتناول بعض الباحثين مصطلحات "مدرسة البصرة" و"مدرسة الكوفة" بتعميم شديد، لا يعطينا أضواء من شأنها أن تنير ـ انطلاقا من مقتطفات نصيَّة ـ الأحكام اللّغويّة والذّهنيّات والتأثيرات التي كانت من وراء شيوع مصطلحٍ ما.

ويشتغل آخرون على مصطلحات "الكتاب" لـ: سيبويه بإرجاع معظمها إلى شيخه الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وبالعرض المستطرِد من غير تحليل المفاهيم التي

تدلّ عليها وبدون رصد الكيفيّة الّتي تمّت بها إضافةُ التّسميات الجديدة الموافِقة لتزايد هذه الأخيرة ولتقدّم البحث في الدّرس النّحويّ العربيّ. فلم تشمُل بحوثُهم على فصولٍ تَدرس المفاهيم، وعلاقاتها فيما بينها، والصلات الرّابطة بين التّسميات وهذه الأخيرة. وهم كثيرًا ما قصّروا في إيراد الكيفيّات الّتي تتواجد بها المفاهيم في غياب التّسميات. ويَغفلون - في الغالب - عن تحديد اللّحظة التي تَوَلّد فيها المصطلحُ اللّسانيّ. وكذلك نادراً ما تَساءلوا لِمعرفة من هو الواضع، لماذا وكيف تمّ ذلك؟ مع العلم أن هذا هامٌّ في تشخيص خصوصيات المصطلح وأصالته. إذ نَعرِف كثيرًا مِن العُلماء القُدماء مَن شغلَه تَبَيُّن الوجهة الّتي استَهدى بها واضِعُ مُصطلحٍ ما، فَيتبنّى المُصطلح مُقتنِعًا بانسِجامه والمَفهوم الّذي يدلُّ عليه أو يعمَد بناءً على ذلِك إلى تَصحيح ما يَكون صاحِبُه قد وقع فيه مِن الغَلطات، فلا يَضَع مُصطلحًا آخرَ مكانَه إلاّ على عِلمٍ بما لَدى غَيره، فَيُقيم الحُجَّة على ما لا بُدَّ أن يَدَّعي سلامَتَه. وكلُّ ذلِك بالرُّجوعِ إلى التَّعريف بالمفهوم المُحال به إليه. فتَطرأ هكذا تَغيُّرات في الرَّصيد المُصطلَحيِّ النَّحويِّ وِفق اختِلافاتٍ في وجهات النَّظر.

هذا ذو فوائِد جمَّة لو أمسكتْ به تِلك الدِّراسات الّتي سَنذكر بَعضًا مِنها أسفلَه. وهي الّتي يُلاحظ عليها فيما يَخُصُّ أهدافَها المتشابهة مِن دراسة إلى أخرى، أنَّها كانت محصورة - عادة - في معاودة النّظر في المصطلح النّحوي نشأة وتطورًا وتصحيحاً واستدراكاً، أو محاولة الكشف عن الفترة التي استقرّ فيها هذا الأخير، ثمّ الإعلان عن تعذُّر تحديدها أو نفْي الأمر مطلقاً على غرار ما فعل علي النجدي ناصف حينما أثبت أنّ المصطلح النّحوي في مسيرته الطّويلة لم يكن مستقرّاً، لا يكاد يثبت على لفظ واحد أو صورة واحدة إلاّ قليلاً. فتُستخلص تجاوباً لمثل هذه الأهداف نتائجُ على هذا المنوال:

«فقد تعدّدت الألفاظ المعبِّر بها عنه (المصطلح النّحوي)، فعلى سبيل المثال استعمل سيبويه (التّصغير) تارة و(التّحقير) أخرى ومرادُه واحد»[1].

---

1 سعيد جاسم الزبيدي، مُصطلحاتٌ ليست كوفيّة، دار أسامة لِلنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٩٨، ص.٥٠.

والحالُ أنّ تلك الدّراسات غلب عليها طابع المقارنة الّتي تُعقد في الغالب بين مدرستيْ البصرة والكوفة، ثمّ يلاحظ اجتماع مصطلحات كلّ واحدة منهما عند أتْباع المدارس الأخرى، كمدرسة بغداد مثلاً.

ونلمس جدارة هذه البحوث وأصالتها في قدرتها على التّوثيق للمصطلحات النّحويّة والتّأريخ لها، وذلك بإرجاعها إلى مصادرها والتّعليق على تطوّرها، لكن ـ مرّة أخرى، ونظراً لهذه السّمة في حدّ ذاتها ـ فقد غلبت عليها التّعميمات، ومالت إلى الإكثار من الأمثلة المعالجة سطحيّاً. فكانت مدوّنتها تحتوي عدداً كبيراً من المصطلحات، كأنّ الكمّيّة هي أهمّ معيار لصحّة نتائجها. لعلّ منهج المقارنة الطّاغي عليها هو الذي تطلّب ذلك، لأنّ النّظريّة المصطلحيّة كما سنرى، تدعو دائماً إلى حصر المدوّنة وتقييد العيّنة إلى أقصى درجة ممكنة ـ سيّما في حال اعتماد وصف آلية معيّنة مستعملة في توليد المصطلحات ـ وكلّما كانت ضيّقة، والتّفاوت أعمق استطاع الباحث أن يخرج بنتائج ملموسة وأكثر جدّية.

ونذكر من هذه البحوث، على سبيل المثال، هذه الأطروحات الجامعيّة: "المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثّالث الهجريّ "[1] لـ "عوض حمد القوزي "، و"مصطلحات الدّراسة الصّوتيّة في التّراث العربيّ: دراسة وتقويم"[2] لـ "آمنة بن مالك "، و"المصطلح النّحوي ومصادره من خلال كتاب (الخصائص) لابن جنّي "[3] لـ "الجهاد عبد الله "، و"المصطلحات من خلال (الكتاب) لسيبويه وكتاب

---

1 وهي رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب من جامعة الرّياض ـ السّعوديّة سنة ١٩٧٩، ونشرتها الدّور الآتية: عمادة شؤون المكتبات، الرّياض، ط.١، ١٩٨١، وديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ١٩٨٣. (وقد اعتمدنا هذه الطّبعة الأخيرة).

2 وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في فقه اللّغة، من جامعة الجزائر، سنة ١٩٨٩. (عثرنا على نسخة منها بالمكتبة المركزيّة بجامعة مولود معمري ـ تيزي وزو)

3 وهي أطروحة مقدّمة للحصول على دبلوم الدّراسات العليا من جامعة محمّد الخامس، الرّباط، المغرب (د. ت).

(مـصطلحات الفنـون) للتهـانوي : عـرض ومقارنـة "[1] لـ "سمـير بهجـت"، و"المـصطلح الصّرفي في "العين "و"الـكتاب ") ودقائق التّصريف "[2] لـ "علي جميل عبّاس ".

ويُشخِّص ـ مَثلاً ـ أشـرف مـاهـر النـواجى افتِقـار المَكتبـة العربِيَّـة إلى الدِّراسـات المُصطلَحِيَّة الحقيقيَّـة (الدَّاخِلـة في إطـار الـدَّرس المُصطلَحيّ)، والـدَّاء المُعضِل الّـذي أصاب هـذه الأخيرة رغـم مـا تُـوحي بـه مِـن الطَّـابع التَّخصُّصيّ: إذ أنَّ تِلك الدِّراسـات الّتي يُقدَّم لَها بـالقول إنَّهـا مُصطلحِيَّة ـ عِلمًـا أنَّـه يَجـود بهـا أقليَـة قليلـة مِـن البـاحثين ـ تَعرجُ في الغالِب نحوَ مَوضوعٍ يَفتقِرُ إلى عِلاقـة بمـا يزعمـون تناوُلَـه ويكـون مَوضـوعًا شـدَّ مـا سـال الحِبرُ في مُعالَجتِـه مِثل مـا أشـرنا إليـه أعـلاه مِـن الانْهِمـاك علـى طـرْق إشكاليَّة اختِلاف المَدرستيْن النَّحوِيَّتيْن، فَيُسجِّل النواجى في وَقْفـة تَأسُّفِيَّة مُلاحظـةً أخرى مِن هذه الطَّبيعة شدَّت انتِباهَه على مُستَوى مُصطلحات أصول النَّحو، ويقول:

«الدِّراسـات الّـتي عَرضـت لأُصـول النَّحـو لَـم تَقِـف طـويلاً أمـامَ المُـصطلحات بَـل تطرّقت لاختِلاف العُلمـاء في قَبـول القِيـاس وغيْـره مِـن الأصـول وجـاءت تِلـك الدِّراسـات بنصوصٍ كثيرةٍ تَتعلَّق بالأصول النَّحوِيَّة ومِن تِلك الدِّراسات ثلاثُ رسائلَ جامِعِيَّة هـي:

١. "أُصـول النَّحـو في الخـصائِص لابـن جنِّـي " : مُحمَّـد إبـراهيم خَليفَـة، ماجـستير بِكلِيَّة دار العُلوم.

٢. "أُصول النَّحو في مَعـانِي القُـرآن للفَـرَّاء " : مَحمَّـد عبـد الفتَّـاح مـصدق، بِكُليَّـة دار العُلوم.

٣. "الأُصـول النَّحويَّـة عِنـد ابْـن الأنبـاري " : مُحمَّـد سـالم صـالح سـالم، ماجـستير بِكليَّة دار العُلوم»[3].

---

1 وهـي أطروحـة مقدّمـة لنيـل درجـة الـدّكتوراه، مـن جامعـة القـدّيس يوسـف، بـيروت، لبنـان (د. ت). (استلمناها من أحد أساتذتنا)، وكتاب " التّهانوي معنون أصلا بـ " كشّاف اصطلاحات الفنون".

2 وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه، من جامعة الموصل، العراق، سنة ١٩٨٧.

3 أشـرف مـاهر النـواجى، مُـصطلحات عِلـم أصـول النَّحـو: دِراسـة وكشاف معجمـي، دار غريـب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص.٠٨.

غير أنَّ الباحث في كِتابه المُوَثَّق له في الهامِش أسفله اكتفى بتسجيل المُصطلحات مُقتَرِنة بأرقام الصَّفحات الّتي وردت خِلالَها.

٢,٢,٤ المستوى الثّاني: المصطلح المترجِم:

نقصُد به المصطلح اللّسانيّ الذي دخل إلى الدّرس اللّسانيّ العربيّ عن طريق التّرجمة باعتبارها نقلاً للمفاهيم المستجدّة على ساحة اللّسانيّات خلال القرن العشرين[1]. فيشمل بذلك حتى المصطلح الذي وضع على يد بعض المستشرقين[2]، وعدد من المبعوثين المصريّين الذين ذهبوا إلى الجامعات الأوروبيّة للتّخصّص في علم اللّغة ومن ثمّ بدأت حركة التّبشير بالمنهج الجديد ومحاولة تطبيقه على اللّغة العربيّة.

فأوّل ما نفاجَأ به على هذا المستوى هو كثرة المصطلحات الموضوعة في سياق التّرجمة وطغيان الاختلاف حولها حتى عُصف بكثير من المفاهيم الأساسيّة للّسانيّات التي غدت عند البعض من الدّارسين علمًا ضبابيّا لا يعرف من أين يُنفذ إليه، وما ذلك إلاّ لافتقادها إلى مصطلحات دقيقة ـ وهي التي تُعتبر مفاتيحَ حقّا ـ ألم يرَ بعض دارِسي ونَقَدَة محاضرات في اللّسانيّات العامّة لـ : فيرديناد دي سوسير أنّها كتاب ملتزِم بالمسعى المصطلحيّ في جوهره؟ إذ يكون هذا الأخير قد رمى إلى خلق

---

1 لكن ينبغي عدم إغفال بعض التّرجمات المشتّتة هنا وهناك، والّتي تمّت في أواخر القرن التّاسع عشر في مجال ما كان متداولاً بين علماء اللّغة في الغرب عن طبيعة اللّغة ووظيفتها وطُرق تحليلها، والتي حاول أن يُثير الاهتمام بها أثناء بعثته إلى فرنسا، ودعا إلى إنشاء مجمع للّغة العربيّة على غرار المجمع العلميّ الفرنسيّ، وكذلك إفادات " جورجي زيدان " معتمداً على التّرجمة من كتب المستشرقين، خاصّة الألمان منهم، وذلك في كتابيه: " الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة " (١٨٨٦)، و" اللّغة العربيّة كائنٌ حيّ ".

2 منهم: " أنو ليتمان "، و" بول كراوس "، و" شاده "، و" برجستراوس " ويعدّ الكتاب هذا الأخير: " التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة " ممثّلا للاتّجاه التّاريخيّ المقارن. وهو مجموعة من محاضرات ألقاها المستشرق الألمانيّ في الجامعة المصريّة عام ١٩٢٩، وقد تتلمذ عليه عدد من الباحثين، وكان يشير إلى المنهج الوصفيّ تحت مصطلح " النّظاميّة "، وهو عند المنهج المقابل للمنهج التّاريخيّ المقارن.

جهازٍ مصطلحيٍّ متماسكٍ للتّعبير نظريًّا عن علمٍ جديد.

والحديث عن مَخاطِر إهمال القضيَّة المُصطلحيَّة قد يَطول. لهذا نَكتفي بالإشارة بهذا المُقتطَف إلى بَعضها الّتي لَها صِلةٌ بموضوعِنا، حيث يَصِف أحمد حساني[1]:

«قد يُصبح اضطِرابُ المُصطلح عائقًا مُعوِّقًا لِطرائق التَّرجمة بعامَّة، والتَّرجمة اللِّسانيَّة بخاصَّة، مِمَّا يُعطِّل آليَّات الإبداع والمُساهمة في إنتاج الخِطاب العِلميِّ في حقلٍ ما مِن حُقول المَعرِفة الإنسانيَّة، وهذا التَّعطيلُ يَنعكِسُ لا مَحالةَ على الوعْي المَنهجيِّ في الثَّقافة العربيَّة المُعاصِرة، ويُضعِف حُمولتَها المَعرفيَّة في مجال تَقاطُع وتلاقي الحضارات»[2].

فبعد إذ أخَذ دي سوسير على عاتقه مهمّةَ تهذيب مصطلحات اللّسانيّات، وعقَد آنطوان مييه **(A. Meillet)** العزمَ على وضع برنامج لهذه الأخيرة[3]، تطالعنا كتب أُلّفت مباشرة باللّغة العربيّة لكلّ من علي عبد الواحد وافي وإبراهيم أنيس حيث «يفهم الأوّل من مصطلح علم اللّغة أنّه يختصّ بالدّراسة التّاريخيّة المقارنة دون علم اللّغة الوصفيّ»[4] في كتابه علم اللّغة الصَّادِر لأوَّل مرَّة سنة ١٩٤١. وهذا على الرّغم مِن أنَّه «واضِحٌ مِن بِناء الكِتاب وتداخُل مَوضوعاته وإسقاط مَوضوعاتٍ أخرى تتَّصِل بِعلم اللُّغة أنَّ المُؤلِّفَ كان يَرمي إلى تَقديم دائرة مَعارِف صغيرة عمَّا يُسمَّى بِعلم اللُّغة عِند الأوروبيِّين»[5]. فإسناد المفاهيم وفق النّظرة الشّخصيّة لمصطلحات لم يعد يُشكّ بعدُ في ثبوتها، فمهما بلغ اقتناع صاحبها منَ الشدّة، فلا يَشفع له إزاء مثل هذا التّصرّف سوى إرفاقه بتعليلات صريحة.

---

1 هو أستاذ محاضِر بِكليَّة الآداب واللُّغات والفنون. جامِعة وَهران.

2 أحمد حساني، المُصطلح اللِّسانيُّ في التُّراث: مِن التَّأصيل إلى التَّفعيل، المُصطلح، ع.٠١، مَخبَر «تَحليليَّة إحصائيَّة في العُلوم الإنسانيَّة»، جامِعة أبو بكر بلقايد، تِلمسان، ٢٠٠٢، ص.٨٤.

3 يُنظَر: Louis-Jean Calvet, La sociolinguistique, Coll.Que-sait-je ?, P. U. F, Paris, 3éme éd , 1998, p.08.

4 حلمى خليل، العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ..، ص.١٤٥.

5 المَرجِع نفسه، ص.١٤٣.

يمكـن تقـسيم هـذا المـستوى حـسب المـصادر المعتمَـدة في دراسـة المـصطلح اللّسانيّ، إلى نوعين هما:

١. نوعٌ نجد فيه البحوثَ المنجَزة حول المصطلح، اعتمَدت كمدوّنة لها ما ألِّف في مجال اللّسانيّات من كتب، وما نُشِر مِن مقالاتٍ في مجلاّت ودوريّات متخصّصة، سواء كانت ترجمات لأعمال لسانيّة تكون قد أقيمت في الغرب عادةً أم أعمالاً للسانيّين تكوّنوا في جامعات غربيّة عموماً. فأعادوا صياغة تلك المفاهيم بأساليبهم مجتهدين في توليد مصطلحات لسانيّة، بالتّعريب أو التّرجمة أو إعادة استعمال مصطلحٍ تراثيٍّ ما... الخ؛ أو مترجمين في حدّ ذاتهم حيث يخصّصون بعض الإشارات المصطلحيّة سواء في المقدّمة أو على الهوامش. ويَهمُّ أن نُذكِّرَ أنَّ بَعضَهم كان يَرمي إلى تَقديم اللِّسانيَّات الحديثة إلى القارِئ العربيّ، وهناك مَن تَجاوَز هذه المُهمَّة، فَمثلاً «لم يشغلْ د. أنيس [إبراهيم] نفسَه كثيرًا بتقديم أصول ومَبادئ هذا الفِكر اللُّغويّ الجديد، وإنَّما مَضى يُطبِّقه على العربيَّة تَطبيقًا مُباشِرًا، مُعتمِدًا عليه في نقْد بعض آراء القُدماء، وكذا تَحليل الظَّواهِر اللُّغويَّة المُختلِفة والتَّعليل لَها»[1]. فهكذا يغلِب على هؤلاء السّعيُ إلى تطبيق ما استحدث من مناهج في ميدان اللّسانيّات على الدّرس اللّغويّ العربيّ، وليس فقط على اللّغة العربيّة، إذ يرمون إلى إحياء التّراث اللّغويّ العربيّ على ضوء اللّسانيّات "الحديثة ". فبينما يعمدون إلى ذلك نجدهم يمزجون بين المصطلح التّراثيّ الذي يقابلون به بعض المفاهيم الحديثة، وبين المصطلح المترجم الذي ينظر إليه على أساس أنّه غازٍ، ممّا ولّد نوعًا آخر من الدّراسات، يمكن وسمها بنقديّة تتّخذ من الصّنيع الأخير مدوّنة لها فرَض فيه الدّرس المصطلحيّ نفسه. فَوردت في إطارِها إشاراتٌ هنا وهناك إلى ترجماتٍ لِسانيَّةٍ هي بمثابة تَعليقاتٍ نَذكر مِن بَينها إشارات مَحمود السعران إلى تَرجمة عبد الرَّحمن أيُّوب لِكتاب "اللُّغة بَين الفرد والمُجتمع "سنة ١٩٥٤ وذلِك في كِتابه: "اللُّغة والمُجتمع".

٢. فَشكَّل بعضُ ما ألَّفه أولئك مَوضوعًا لِشيءٍ مِن الإشارات المُصطلحيَّة الّتي ضمَّن بها حلمى خليل ـ مثلاً ـ كِتابَه: العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ. لكن مِثلما يَظهر

---

1 حلمى خليل، المَرجِع السَّابِق، ص.١٤٧.

مِن خلال هذا العُنوان وبَعد اطِّلاعنا على مَضمونه نُلاحِظُ أنَّ مُؤلِّفَه تتبَّعَ فيه فتْرة مُعيَّة مِن فَترات الفِكر اللُّغويّ العربيّ الحديث تتبُّعًا قائمًا على دعامتيْن إحداهما تاريخيَّة والأخرى لُغويَّة تَحليليَّة حيث رصد البدايات الأولى لِتقديم النَّظريَّة اللُّغويَّة الحديثة، كما صرَّح نفسُه بذلِك[1]. ودرس ـ مع قليلٍ ممَّا استفدناه مِن الكشوف المُصطلحيَّة المُرفَقة بما تسنَّى لَه أن يُلاحِظه فيها ـ جوانِب مِن الأعمال المُبكِّرة لِكلٍّ مِن: علي عبد الواحِد وافي، وإبراهيم أنيس، وتمَّام حسَّان، وكمال بشر. وتصفَّح ترجمتيْن لكلٍّ مِن: محمَّد مَندور مُترجِم كِتاب أنطوان مييه: عِلم اللِّسان المَنشورِ ضِمنَ مُؤلَّفٍ لَه تحت عُنوان منهج البحث في الأدب واللُّغة سنة ١٩٤٦. «أمَّا الكِتاب الثَّاني فَهو أوَّل تَرجمة كامِلة لِكتابٍ لَه قيمته العِلميَّة في دِراسة اللُّغة، وهو كِتاب، اللُّغة لِفندريس، واضطلع بترجمته الأستاذُ عبد الحميد الدواخلي والدُّكتور محمّد القصاص رحمهما الله (١٩٥٠)»[2] واعتَمد في ذلِك كلِّه مَراجِعَ لها باعُها وتَقريبًا نفس الإسهام بما أدلت به مِن الإشارات المُصطلحيَّة المُفيدة نَذكر مِن بيْنها كتاب: علم اللُّغة لِمحمود السعران، إذْ تواتر الاقتِباسُ مِنه، لا سيَّما في عرْض المدارس اللِّسانيَّة الغربيَّة خاصَّةً مدرسة فيرث الّتي تأثَّر بها الرعيل الأوَّل مِن اللّسانيِّين العرب المُحدثين.

٣. نوع يخصّ المعجمات المصطلحيّة التي اقتصرت جلّها على وضع مقابلات من غير أن تُضبطَ بالتعريفات الّتي يُستحسَن أن يُشارَ فيها إلى اللّسانيّين والمدارس والاتّجاهات اللّسانيّة وذلك على غرار ما فعله ـ مثلاً ـ روبير ديبوا **(Robert Dubois)** بالمُشاركة مع زُملاءٍ له في "قاموس اللّسانيّات "[3].

٤. فكانت البحوث المنجزة حول المعجمات المصطلحيّة، منشورة معظمها في مجلاّت، لاسيّما مجلّة "اللّسان العربيّ " نأخذ على سبيل المثال مقالات ليلى المسعوديّ، ومحمّد حلمي هليل، وعلي القاسمي.

---

1 يُنظَر: حلمي خليل، المَرجِع السَّابِق، ص.١٦٢، وص.٢٤٣.

2 المَرجِع نفسه، ص.١٦٤.

3 يُنظَر: Jean Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 1973.

وتَجـدُر المُلاحظـة هنـا أنَّـه «انطِلاقـاً مِـن اعتِبـاراتٍ مُتعـدِّدةٍ ومُختلِفـة الأَصنـاف (عِلميَّة، لُغويَّة، تُراثيَّة، شخصيَّة...) تمَّ فِعلاً بناءُ مَناهج يَهدِف أصحابُها إلى تَقنين قواعِد التَّعامُل مَع المُصطلح. نَذكُر مِن بَين هذه المَناهِج، على سبيل المِثال لا الحصر، المُحاولات الآتية:

١. "منهجيَّة وَضع المُصطلحات العِلميَّة الجديدة " لأَحمد شفيق الخطيب، اللِّسان العربيّ، عدد ١٩، ١٩٨٢.

٢. "منهجيَّة بناء المُصطلح العِلميّ " لأَنور مُحمَّد الخطيب، اللِّسان العربيّ، عدد ٢٠، ١٩٨٣.

٣. "المَنهجيَّة العربيَّة لِوَضع المُصطلحات مِن التَّوحيد إلى التَّنميط " لِمُحمَّد رشاد الحمْزاوي، اللِّسان العربيّ، عدد ٢٤، ١٩٨٥.

٤. "كَيفيَّة تَعريب السَّوابق واللَّواحِق في اللُّغة العربيَّة " لِلتهامي الراجي الهاشمي، اللِّسان العربيّ، عدد ٢١، ١٩٨٣.

٥. "مَسألةُ السَّوابق واللَّواحِق وطُرُق مُعالجتِها " لِمُحمَّد المغنم، اللِّسان العربيّ، عدد ٢٤، ١٩٨٥»[1].

- ومِن الأهداف الّتي يسعى إليها هذا النّوع من البحث:

١. إنَّ الّذين يَنقلون المَفاهيم مُباشرةً باللُّغة العربيَّة ويُحاولون صيَّاغتَها مِن جديد في بُحوثٍ جامِعيَّة أو مَنشوراتٍ خاصَّة نَجدهم يَرمون بها إلى تَجديد النَّحو العربيّ ورَبطه باللِّسانيَّات الحديثة. هذا ما يُلاحظه شرف الدِّين الرَّاجحي وزميلُه سامي عياد حنا بِقولهما:

«ولكن هناك مُحاولاتٌ جادَّة يَقوم بها فريقٌ مِن النَّحويِّين المُعاصرين بِتَجديد النَّحو العربيّ وربطه مع العلوم اللُّغويَّة الحديثة. ومِن هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس ود. أحمد مُختار عُمر ود. محمود فَهمي حجازي ود. عَبدُه الراجحي ود. كمال بشر

---

1 عبد السَّلام بَن مَيْسَ، قضايا في الإبستيمولوجيا والمَنطِق، شركة النَّشر والتَّوزيع المدارس، الدَّار البيْضاء، ٢٠٠٠، ص.١٥٤- ١٥٥.

وغيرهم»[1]. وهذا على غِرار ما فَعله تمّام حسّان أيضًا في تَطبيقه النَّظريَّة البنويَّة الوَصفيَّة على اللُّغة العربيَّة. وتَجدر الإشارة هنا إلى أنَّ «النَّظريَّة الّتي طبقها د. تمام في دراسته لِلُّغة العربيَّة هي نَظريَّة فيرث، وهي نظريَّة [...] تأثَّر بها ثلاثةٌ مِن دُعاة الوَصفيَّة هم: د. تمام ود. كمال بشر ود. محمود السعران»[2].

هذا على مُستوى المَشرِق العربيّ. أمَّا فيما يَخصُّ مَغربه فَيُمكِن الوُقوف عِند جهود المَدرسة الخليليَّة الجديدة الّتي يَعود الفضلُ في إرساء أُسسها إلى عبد الرّحمن الحاج صالح نِسبةً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، يَقول واصِفًا إيَّاها:

«فَأهمُّ شيء يُمكِن أن تَتَّصف به المَدرسة الخليليَّة هو الجانِب المَنطقيّ، أي الأُسُس المَنطقيَّة الّتي يَعتمِد عليها كلُّ تَحليلٍ وكلُّ تَركيبٍ فِكريٍّ وكلُّ عِلم. فَللخليل مَنطقٌ ريَّاضيٌّ مِثل ما نَجده في أيَّامنا هذه في الرياضيَّات الحديثة»[3].

٢. تَزويد القائمين على إنجاز المعاجم المصطلحيّة بِمُعطياتٍ باعتبارها تنتمي إلى المعاجم الخاصّة الّتي هي في حاجة إلى اللّسانيّات النّظريّة، إذ كما يقول هارتمان **(R.R.K. Hartmann)**:

«إنّ تأليف معجم يقتضي فكرة عن الكلمة، وعن استعمالها في الخطاب التّبادليّ. والعلم الّذي يساعد على ذلك هو علم اللّغة. ولذا فإنّ كثيرًا مِن الكتابات المعجميّة قد ارتبطت بنظريّات علم اللّغة بعامَّة، ونظريّات الدّلالة المعجميّة بوجهٍ خاصّ»[4].

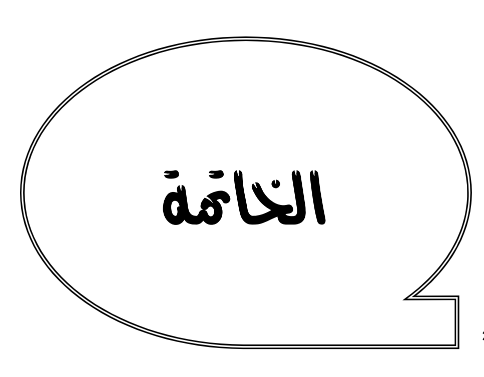
---

1 شرف الدِّين الرَّاجحي وسامي عياد حنا، مَبادىء عِلم اللِّسانيَّات الحديث، دار المَعرفة الجامعيَّة، إسكندريَّة، ١٩٩١، ص.٨٥- ٨٦.

2 حلمى خليل، العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ..، ١٩٩٥، ص.٢١٩.

3 بشير أبرير، الخِطاب اللِّسانيُّ بين التُّراث والحداثة، الرَّافد، الإمارات العربيَّة المُتَّحدة، ص.٩١. نَقله عن الحوار الّذي أجراه مَع الحاج صالح في مَجلّة الفيصل، ع.٢٤٥، مارس - أفريل ١٩٩٧، ص.٥١- ٥٢.

4 نقلاً عن أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط.١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩، ص.٣١.



ـ نَخرجُ مِن هذا البحث بالنّتائج الآتية:

١. يُمكِن المَزجُ بيْن عناصِر نظريّة ومَنهجيّة لها إثباتاتٌ في الاتّجاهات الثّلاثة المُتناوَلة في المَبحث الثّاني مِن الفصل الثّاني. لا يُخبِرُ عن أهميّة هذا المَزج إلاَّ قيّاس مداه في الواقِع التّطبيقيّ.

٢. لأَنْ تُخَصَّصَ لِلمُصطلح المُترجِم معالجةٌ على ضوء النّظريّة المُصطلحيّة أحسن بكثير من تناوله سطحيّاً وخارج عن اهتمامات المُصطلحيّات، وبِمَعزلٍ عن سيّاقه التّرجميّ.

٣. اعتبار المصطلحيّات علمًا قائِماً بذاته يُمكِن الولوجُ إليه من بوّابات مختلفة لهو أكثر تنظيمًا لها.

٤. يُستنتَج مِن الدّرس المُقارِن أنّ هناك في الدّرس اللّسانيّ العربيّ اجتهادات هامّة حول دراسة المصطلح اللّساني وهي في حاجة إلى الجمع والتّنظيم.

٥. ينبغي تقسيم الدّرس المُصطلحيّ إلى مصراعيْن: أحدهما يتناول المفاهيم وأدوات وصف خصائصها من التّعريفات والتّحليلات ...الخ، وآخر يتعرض للتّسميات من حيث آليات وضعها كالاشتقاق والمجاز...الخ. ولا يَعني هذا الاستِغناء عن عُنصر التّكامُل القائم بينهما.

٦. علاقة المصطلحيّات العربية بعلم الدّلالة والمنطق والمعلوميّات وعلوم الأشياء واللّسانيّات في حاجة إلى التّمكين لها، وهذا على غرار ما يعمد إليه الغربيّون عندما يلتمسون التّعمق في حال المعالجة المصطلحيّة الموضوعاتيّة. والحقيقة أنّ التّنقيب في "لغة المصطلحات "لم يخلُ منه أيّ بحثٍ فكريٍّ جديرٍ بهذه التّسمية. إذن من المستحيل الاستغناء عن التّأمّل في لغة يعود إليها الفضلُ في تخصيص النّظريّات في حدّ ذاتها،

فتتميّز بذلك بعضُها عن بعض. والبحثُ في هذه اللّغة وسيلةٌ كفيلةٌ باختصار أشواطٍ قد لا تُقدّر، تلك الّتي يكون علمٌ من العلوم قد استغرقها في تطوّره.

٧. تكمُن ـ بخصوص العربية ـ أصالةُ المقاربة اللّسانية الّتي بسطناها من خلال النّظريّة المُصطلحيّة الحديثة، في النّظر إلى المصطلح العربيّ من الأوجه الآتية خاصّةً: الصّوتيّة والدّلاليّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والتّداوليّة. فتكون النّتيجةُ اكتشافَ ظواهرَ تنتمي إلى واحدٍ منها وبالتّالي إلى فرعٍ معيَّنٍ مِن حقل اللِّسانيات، مثل: المُتعدِّد الدّلاليّ، التّرادف، التّضاد، الاشتقاق، التّركيب، الترجمة والمجاز. وهو أمرٌ مِن شأنه أن يُسلِّطَ الأضواءَ على مُشكِل التّعدُّديّة المُصطلحيّة، فَبِالتّالي استِجلاء أبعاد التّوحيد المُصطلحيّ الّذي يَقتضي لِتحقيقه تَعاوُنًا على أمَدٍ طويلٍ.

٨. التّناول الصّائب لهذه الظّواهر من منظور المصطلحيّات يؤدِّي إلى إعادة النّظر فيما كان يعتبر مشاكل معيقة لوضوح المصطلحات ودقّتها. ويمكن ضبط هذا التّناول كنتيجة على هذه الشّاكلة (ونَكتفي ببعض الأمثلة):

- المجازُ عامِلٌ يشارك في إحداث المُتعدِّد الدّلاليّ، وهو كذلك آليّة تساهم في التّوليد الدّلاليّ المصطلحيّ. من هنا يصحّ اعتبار المُتعدِّد الدّلاليّ نتيجة لعمليّة مقصودة فرضتها دواعي التّوليد الابتدائيّ (وقد اتّفق المصطلحيّون أنّه يقلّ عند هذا النّوع من التّوليد) أو التّوليد التّرجمي (وقد لمسنا غلبته عِند هذا الأخير من خلال دراستنا).
- يمكن صيّاغة القضيّة الأخيرة بالعبارة الآتية:
- هناك إمكانيّات كبيرة وحظوظ وافرة للتّقليص من مجال استعمال المُتعدِّد الدّلاليّ في التّوليد الابتدائيّ، لأنّ العالِم أو التّقني أو الاختِصاصيّ يتواجد في حالة من الحريّة أكثر اعتبارًا بالمقارنة مع المترجم الذي يبحث في اللّغة الّتي يتعامل بها ويُفرض أنّه يتقنها، عن مقابل صحيحٍ أو أقرب إليه؛ فمهما كان دنوّه من المفهوم الّذي يؤدّيه ذلك المقابل فلن يبلغ الدّرجة التي قاربه بها المتخصّصُ في المجال الّذي ينتمي إليه ذلك المفهوم.

- غير أنّ التّقرب من المفهوم باعتباره جزءاً مِن العمل المصطلحيّ ليس إلاّ ظهيرًا يعِينُ المترجِم على إيجاد المقابل المناسِب وفقَ مَعايير لفظيّة وخصائص مفهوميّة سبق له وأن حدّدها، فيكون بذلك لجوءه إلى المُتعدِّد الدّلاليّ الحلَّ الأخير.
- إنّ الدّواعي المؤدّية بالمترجِم إلى استعمال المُتعدِّد الدّلاليّ المُعتمِد على المَعنى المركزيّ والمُكرِّس لِلعلاقة التّسبيبيّة وبالإرادة التي تجلّت لنا هي مُتنوِّعة، نشير منها ههنا إلى محاولته إقناع القارئ بأنّ مقابله يساوي المفهوم، وهذا لاقتناعه بأنّه لولا ذلك سيفقد نصه المترجم الرسالة التي ينتظر أن يؤدّيها. كما يرجع ذلك أيضا إلى شعوره بضرورة الأخذ بيد قارئه نحو المفهوم مباشرة.
- يرمي المترجم إذن إلى تحقيق الوظيفيّة المصطلحيّة **(La fonctionnalité)**.

٩. أمّا بِالنِّسبة لِلتّرادُف فَيُمكِن اختِيّار المُصطلح الّذي يُوافِق مُعالجةً مُعيَّنةً نَظرًا لِتواجُد مُصطلحات نَفسها وتُستَعمل في مجال مَعرفيٍّ له صلةٌ ما مع المَجال المَعني. وهذا مِثل ما فعلنا في القرينة الحاليَّة وتَعويض المُصطلح بـ: القرينة المَقاميَّة.

١٠. بعد تأمُّلٍ في الظّواهر نفسِها آلت بِنا الدِّراسة إلى أنَّ بَعضَها، وإن كان الواقع يحتم تشخيصَها، يخدم المصطلح عمومًا كالاشتقاق والمجاز والمُتعدِّد الدّلاليّ. لكن بَعضَها الآخر يُسيءُ إلى المصطلح أكثر ممّا يخدمه، بل ويعرقل مسيرته في حُدودٍ مُعيّنة.

١١. يُمكِن التّرشيحُ من هذه المسائل بعد التّعرض إليها فروعًا لسانيّةً أخرى يُنظَر مِن خِلالِها إلى كلِّ ظاهِرة على حِدّة، وهي: علم الدّلالة، صناعة المعاجم، علم متن اللغة، علم الصّرف، الصوتيّات، الصوتيّات الوظيفيّة، علم التّركيب، اللِّسانيات التداولية (كمقاربة ومنهج) اللِّسانيات الاجتماعيّة أيضاً، لسانيّات النّص.

١٢. فأدّى بنا الأمرُ إلى استنتاج بعد دراسة كلّ ظاهرة على حدّة وبتظافر تلك الفروع أنّ بعضها يخدم المصطلح ويحلّ كثيرًا مِن المُشكلات الّتي تعترض المصطلح عموما: (المُتعدِّد الدّلاليّ...) وأنّ المُصطلح العربي سيَفيد منها أكثر من غيره (الاشتقاق، الترجمة، المجاز، الإقامة، التّركيب شيئًا ما)، لأن للعربيّة خصوصيّات لا نجدها في غيرها. واقترحنا حلولاً لبعض هذه النقائص (المُتعدِّد) وإن كانت هناك

نقائص أخرى لا يُتصوّر أن تُجحد خُطورتُها.

١٣. لكن التّسليم بالأمر الواقع في المُتعدِّد الدّلاليّ لا مفرَّ منه أمّا في التّرادف والتّضاد الحاصِليْن في المصطلحيّات فلا بُدّ مِن العمل على تغيير الواقع الخاص بهما لأنّه خطير على المصطلح واللّغة العربيّة مثلما تبيّنا ذلك. ونظرًا لِمخاطره الّتي درسناها بتشخيصها ومعاينتها قدمنا الحلول الآتية وهي الّتي استوحيناها مِن مَجموع ما اطّلعنا عليه. نتمنّى أن تصل هذه المقترحات إلى أصحاب الشّأن فتلقى آذاناً مصغية:

- الكفّ عن محاولات التّسابق إلى وضع المصطلحات لما له مصطلح معروف منتشر.
- استعمال الشّائع من المصطلحات وإن كان يشكو نقصًا أو قصورًا حتّى يتمّ الاتفاق على بديل مناسب.
- قبول ما يصدر عن الهيئات الجماعيّة كالمجامع اللّغوية وبثُّه في الدّراسات واستعماله في التّرجمات. والإلحاح على تطبيقه ولو بالتّوصية والفرض من طرف الهيئة المالكة للسلطة في ميدان اللّغة.
- دفع الجماعات ومراكز البحوث ودور النّشر إلى تَبنِّي المصطلحات الشّائِعة، وإيجاد شكل من أشكال الرّقابة المصطلحيّة.
- المبادرة إلى إنشاء جمعيّة علمية تعتني بالمصطلح اللِّساني على المستوى القومي.
- ولا بُدّ مع دعوتنا الملحاح إلى بذل الجهد وإن كان فرديًّا، من أن تكون الحلول جماعية، لأنّ الزّمن زمن المؤسّسات والمراكز والهيئات ذات الإمكانات الكبرى. وليس أمام الباحث في انتظار تحقيق ذلك إلاّ أن يوجِّه جهوده نحو الاتِّفاق عاملاً على إيصال نظراته لتبادل الخبرات حتّى يصير الانطلاقُ نحو الدّرس العلميّ الصّحيح من دون مشكلات وعوائق كان ينبغي تجاوزها في فترة زمنيّة قصيرة.
- التّنميط الّذي غايته الحصولُ على الدّرجة المثلى لتنظيم المصطلحات في شتّى الميادين التّقنيّة والعلميّة، مع العِلم أنّ التنميط يتجلى في إعداد أنماط مُصطلحيّة تُنشر ثم تدخل في حيز التّطبيق. ويكون تنميط المصطلح في المعنى

والشّكل في آنٍ واحد، كما قد يكون المصطلح المُنمَّط أو الموصى به تسميةً مختارةً من بين تسمياتٍ مترادِفة متوفِّرة. وهذا ما يسمى بـ (التّنميط الانتِقائي).

- أمّا إذا كانت التّسمية لفظًا جديداً (مولّدًا) فذلك ما يسمى بالتنميط التّوليدي ومن المعلوم أن التّنميط لا يحدث إلا بعد عملية التّقدير، تقدير المصطلح المقصود تنميطه من عدة جوانب لذلك وضعت هيئاتُ التّنميط معاييرَ تعتمد عليها في قراراتها.

١٤. فمِن هذا الباب عمد البعضُ إلى اقتراح منهج جديد نسبيًّا في ميدان العمل المصطلحيّ وهو الاشتراك والتّعاون بين الاختصاصيِّين من جهة والمصطلحيِّين من جهة أخرى، مع الملاحظة أن لِلطّرف الأخير مَهامًا أخرى لا بدّ أن يكون قد ارتبط بها. إذ يتمّ بواسطة هذا اللّون مِن التّعامل تبادلُ المشورة بين الطّرفين، ويدعو العمل المصطلحيّ إلى تلك الشّراكة في حدود ما يحتاج إليه الاختصاص من المعرفة اللّغوية ولهذا لا بدّ من التّذكير بأنّه ينبغي للمعنيّين بوضع المصطلحات من أهل العلوم الإفادة في ذلك من رأي العالم باللّغة، المتمرّس لِصرفها واشتقاقها، الممتلك لرهافة الذّوق والحسّ اللّغويِّين، مع وجوب تجنُّب كلّ ما مِن شأنه أن يُحدِث اللّبس في جميع الأحوال.

١٥. يُستحسَنُ النّظر إلى المُصطلحيّات على أنّها دِراسة لِلُّغة وسننها وقواعد التنميط ومعايير التوحيد المُصطلحيّ والعلاقة بين التسميات وشيء من تاريخها، وبمقدار ما يفرضه المفهوم والنّظرية والصّورة الذهنية وطبيعة المخترعات والمكتشفات من سلوك لا بدّ لِلمُصطلحيّ أن يسلكه وهو استشارة أهل الصّنعة وروّاد المكتشفات فتتظافر الجهود بهذه الطّريقة فيتكون المصطلح الّذي يُتعهد بمزيد من الدِّراسة ثم يلقى إلى السّوق أو يُحفظ على الأقّل في بنوك المعطيات والمصطلحات.

١٦. لكن هذا التّوجه سرعان ما انتُقد وذلك بدعوى الصُّعوبات الّتي كثيرًا ما يلاقيها المّعنيّون بالأمر والسّاعون إلى توطيد مثل هذا التعامل، أثناء تشييد صرح هذه العلاقات، فبينما ينبري العالم إلى البحث عن مصطلحيٍّ ما أو يُطالِب هيئةً معيّنةً بتمكينه مِن تسميّات هو في حاجة إليها، سيخاطر بنتاجه وقد يسبقه غيرُه إلى ما توصّل إليه من المفاهيم العصريّة، ولا يُلام على ذلِك لِما يتّسم به عصرنا من روح التّسابُق.

١٧. وضبطُ المُصطلح ومعه المَفهوم يُساعِد على توحيد النّظرة إلى حقائق الأشياء والخُروج مِن الذّاتية في التّناوُل الّتي هي آفةُ العِلم. فانصِرافُ الفلاسِفة مُنذ القِدم إلى الإمعان في اللُّغة مَبنيٌّ على إحساسٍ بالحاجة إلى ضبط المُصطلح العِلميّ وإلى مَعرِفة طريقة هذا الضّبط.

١٨. إنّ النّظريّة العامّة لِلمُصطلحيّات تَمضي مِن المَفهوم لِكي تَبلُغ التّسمية، أمّا والحالة هذه فَهي في حاجة ماسّة إلى أن تَتيقّن بأنّها تُسمِّي مَوضوعًا مَفهوميًّا نوعيًّا مُستبعِدةً أيَّ مَوضوعٍ قريبٍ منه. لِهذا السّبب ذاته فهي تَستقصي في وصف ذلِك المَوضوع عن طريق التّعريف، مُمتِّعةً بامتيّازِ التّعريف ذا الطّابع الوصفيّ والمُعبِّر في أغلب الأحيان عن العِلاقات القائمة بيْن مُختلَف المَفاهيم.

١٩. يَبدو مِن خِلال ما استنتجناه مِن شدّة ميل المُترجِم إلى استِخدام التّراث أنّه شديد الحذر والاحتِراس مِن الدّخيل لِهذا يأنف مِن الاقتِراض اللُّغويّ. وأتاحَ لَه ذلِك إشراف ع. ر. الحاج صالح على عملِه. وهو مَن يُجيد القِراءةَ في التّراث ويَقِفُ بالمِرصاد أمام هذا الدّخيل نفسه.

٢٠. لعلّ المُترجِمَ لم يَرُقْه ما يَندفِع إليه بَعضُ المُترجِمين مِن التّرويج لِلجديد بِمُجرّد جعلِه يُستَشفُّ على صفحات المُصطلحات الّتي تُقترَضُ، ظنًّا مِنهم أنّ ذلِك يُشكِّلُ الوسيلةَ الوحيدة التي مِن شأنِها أن تخرق المَجهول إلى غاية الإنباء بأصول هذه الأخيرة أو باعتِبار أنّ تَحديث الدّرس اللِّسانيّ يتِمُّ بِصنعِ زوبعة تُهيِّئُ لَه إمكانيّات الوُجود. فَالمُترجِم أبى إلاّ أن يُغيِّرَ مِن هذا النّهج في وقتٍ تلاحقت فيه المُحاولات الرّامية إلى إحداث قطيعة بين عصرٍ حديثٍ يُتطلَّع إليه وتُراثٍ قديمٍ يُتحتَّم أن يُنشقَّ عنه، إذ على الرّغم مِن أنّ الاقتِراض اللُّغويّ لم يَنعدِم تمامًا في المُدوّنة فقد انحسر حظُّه إلى نِسبة لا يَتعدّى **01, 03** ٪ مِن مَجموع المُصطلحات الوارِدة في المُدوّنة وهو قدْرٌ مَقبولٌ لِمّا يأتي مِن مُترجِمٍ التزم بِطبيعة المُهمّة الّتي تولّى أمرَ تأديّتها.

٢١. لذلِك في وسعِنا أن نَعزوَ هذا المَوقِف الّذي وَقفه المُترجِم مِن آليّة الاقتِراض اللُّغويّ إلى عدم مُشاطرته أولئك المُتباهين بالوافِد مُجرّد تباهٍ وإلى الرّغبة في أن يُخفِّف مِن بريقه.

٢٢. قد يَكون ذلِك بالفِعلِ دليلاً على مَدى أهميّة البحث في الأصول فيظلُّ المُصطلحُ اللِّسانيّ العربيّ المُترجِم رهينَ إعادة استِعمال المُصطلح التُّراثيّ أو عمليّة التّعريب ما دامَ المَفهومُ الّذي يَدلُّ عليه هو نتاجَ تفكيرٍ لِسانيٍّ لا تُكتشَف علاقته باللُّغة العربيّة . في حالِ وُجودِها إلاّ بعد مُرور على الأقلِّ عقد مِن الزّمن.

٢٣. أمّا تعميم تناول هذه القضيّة على مستوى "العالم العربيّ "، فكما رأينا أعلاه يرجعُ إلى ضرورة البحث في الدّرس المصطلحيّ، باعتِبار جهود الباحثين العرب في هذا الميدان وبمحاولة جمع أشتاتها. وهي الّتي يُعمد كذلك إلى عرض معظمها خلال البحوث حيث يُتطرَّق إلى إسهام القدماء والمُحدثين.

٢٤. ميل المترجم أحمد الحمو إلى استعمال المصطلح التُّراثيّ كمصطلح مترجم يُمكِن تَفسيرُه مرّةً أخرى باعتماده على آلية المجاز ولِمُراعاة المَعنى المَركزيّ لِلمُصطلحات. لكن ما سوف نلاحظه أسفله ممّا مثّلنا له أعلاه في الجدول رقم ٢٣ يُخبرنا بمقدار ميل المترجِم إلى إعادة توظيف المصطلح القديم لغرضٍ في ذاته يهمّ البحث فيه لِكي يُهتدى إلى الخلفيّة المتحكِّمة في مثل هذا التّصرّف. وهنا يَجوز إيرادُ بعض احتِمالات وقبل قيد الكيفيّة الّتي يَمزِج بها المُترجِمُ بيْن هذه الآليّات، نُشيرُ إلى برنامجه المُصطلحيّ الّذي لا يَخلو مِن الوُضوح. ولا أَدَلَّ على وُضوحِه مِن استِمرار تَواجُده خِلال التّرجمة كلِّها. وهو بَرنامَجٌ يَقومُ على خَلْفيَّةٍ مَعْرِفيَّةٍ يُتحرَّى استِجلاؤُها على شكلِ مُسلَّمات هي الآتية:

- يتحدّدُ عملُ المترجِم ضمنَ ما سعى إليه بعضُ الباحثين العرب على امتداد القرن العشرين من إحياء التّراث، وهذا عبرَ إسناد إلى المصطلح الّذي ورد في الدّرس النّحويّ القديم دورَ تمثيل المعطيات الّتي توصّل إليها العلماءُ القدامى، وذلِك بالعَمل على التّوفيق بينها وبين ما حقّقته اللّسانيّات الحديثة. لأنّ اتخاذ المصطلح القديم مطيّةً للمفاهيم الجديدة لا تُبرّأُ ساحتُها ولو على مستوى التّرجمة الّتي تعدُّ عملاً مُغلقًا لا يُمكِن فتحُه من الدّاخل والطّموح إلى وضع تعليقاتٍ تُرشِد القارئَ إلى الغرض الّذي يكون المترجِم قد تحرّاه من استعمالٍ ما لِمصطلحٍ تراثيٍّ مُعيَّن، اللّهمّ إلاّ إذا كانت مجرّد توضيحاتٍ

يجوز إيرادُها إمّا بين معقوفين وهذا في المتن أو بالإحالة على الهامش متبوعة بالإشارة إلى أنّها مِن وضع المترجِم.

- وُظِّفت المصطلحاتُ التّراثيّة من أجل التّسوية بين المفاهيم الّتي كانت تؤدّيها فيما مضى وبين الّتي يُراد بها أن تحملها مع إقبال الباحثين العرب على نقل اللّسانيّات الحديثة أو التّقريب فيما بينها، وهذا خِدمةً لِلتّأصيل! لكن ماذا يمكن أن يكون قد أحْوَجهم إلى هذا الصّنيع؟ أهُو العجزُ الّذي كثيرًا ما تُرمى به اللّغة العربيّة فيما يتعلّق بالمصطلح العلميّ والفنيّ عموماً أم محاولةٌ إلى إسقاط المفاهيم الحديثة على الدّرس التّراثيّ على سبيل التّنظير للتّطبيقات الّتي يزخر بها التّراث؟
- يُرجى من استعمال تلك المصطلحات إعادةُ تعريفها بعد تفريغها أوّلاً.
- لكِن لماذا تُفرَّغ المصطلحاتُ من المفاهيم الّتي كانت تؤدّيها في ماضيها إذا ظلّت تُوظَّف في جانِبٍ آخَر مِن الدّرس النّحويّ؟ وإذا كان الاحتمالُ الأخير مستَبعَدًا فما سِرُّ ذلك؟ أو ما هي الغاية من الاحتفاظ على نفس المصطلحات لكي تدلّ على مفاهيم مختلفة؟
- أيَكون هذا مِن أجل إكساب المُصطلحات قيِّمًا تَسبيبيَّة بحيْث يُذكِّر النَّزر المُحتفَظ عليه مِن المَعاني الوضعيِّة الثَّانية بالمَفاهيم الّتي حُمِّلت بها وباسم جواز المُتعدِّد الدّلاليّ؟
- هذا الاحتِمال وارد بالنَّظر إلى ما قد يَستنِد إليه مِن الحُجَج الصائبة نَظريًّا. لكن ما قد يَنجُم عنه مِن المَشاكِل جديرٌ بأن يُشكِّك فيه.

٢٥. فَليس بمجرَّد أن تُضافَ إلى المفهوم بعضُ الخصائص أو يُعاد تنظيمُه سَيَستدعي الأمرُ وضعَ مصطلحٍ جديدٍ مكانَه، لأنَّه قد يكون السّببُ في لجوء البعض إلى استبدال المصطلحات بعضها بالبعض خاصّة عندما تتناقل المفاهيم عبر الترجمة، هو جهل المترجم بوجود ذلك المفهوم مهما كان قصوره في ثقافته الخاصَّة ويُؤدِّيه مصطلحٌ من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار على الأقل في الهامش حيث يشار إلى السَّبب الحقيقي الّذي أدى بالمترجم إلى العدول عنه إلى غيره وما هو وجه

الضرورة الّتي تكون قد اقتضت ذلك.

٢٦. قد يُوصَف فِعلُ المُترجِم الّذي يبئر على توظيف المُصطلح التُّراثيّ كاستِجابة صريحة لتِلك الدّعوات الملحاح الصّادرة عن المجامِع اللُّغويّة العربيّة.

٢٧. ما حقّقه القُدماء كفيلٌ بأن تُوضَع فيه الثّقة لأنّه مُؤسَّسٌ على قاعِدة نظريّة صلبة، إذ سلّمنا أعلاه فرضًا بأنّ المُترجِمَ حاوَل شدَّ الوِثاقَ بيْن التُّراث وما آلَت إليه حالُ الدّرس اللِّسانيّ الحديث. وليْسَ أفضل في اعتِقادِنا مِن الانصِراف إلى ذلِك التُّراث نفسِه لِلبحث في نِقاطٍ مُختصرة عمّا هو كائنٌ وراءه مِن الانشِغالات المُصطلحيّة الّتي لا بُدّ أن يَكونَ المُترجِمُ قد تأثّر بها إلى درجة ما. مِن المُسلَّم به أيضًا أنّ المُترجِمَ راعى أهمَّ المَواقِف الّتي وقفها بَعضُ المُشتغِلين اللِّسانيِّن المُترجِمين المُحدثين. فربطنا التّفسيرَ أيضًا بآراء هؤلاء مِن المَسألة الّتي تستقطِب اهتِمامَنا هنا. لِهذا فلْيُتصفَّح الأمرُ على صعيديْن أسّاسيّيْن، هما القُدماء والمُحدثون.

٢٨. ليس مِن اليسير القيّام بالبحث المُقارِن في مجال المُصطلحيّات، لأنّ الأمرَ ببساطة يحتاج إلى الإلمام بالمادّة المُصطلحيّة وهذا في غاية الافتِقار إلى مسْحٍ شامِل لِيُتحقّق مِن جدوى النّتائج الّتي يُتوصَّل إليها وأهميّة الاستِقراء. لسنا هنا في صدد التّعلُّل إنّما هو تنبيهٌ إلى ما يَقتضي الأمرُ مِن العُدَّة. حيث تُقارَن اجتِهادات المعجميِّين وتصرُّف المُترجِمين.

٢٩. المُلاحظة الرّئيسيّة الّتي تكرَّرت في كلِّ مُناسبة خِلالَ هذا البحث على طوله وعرضه هي أنّ بين أ. الحمو والمُراجِع ع. ر. الحاج صالح والمعجم الموحّد علاقة وطيدة حتّى أنّ نسبة عالية مِن المُصطلحات الوارِدة في المُدوّنة والمعجم الموحّد والمُتناثِرة في أعمال هذا الأخير (ع. ر. الحاج صالح) مُعظمها ماثلةٌ في التّرجمة هذه. وإنِ كان البحث عن أيّهم سبق الآخر لا يُشكِّل مِيزة تفاضليّة لَها قيمتها في ذاتها اللّهمّ إلاّ إذا عثرنا على مرجعٍ حيث يُعلِّل فيه المُترجِم لِماذا فضَّل هذا المُصطلح ونبذ غيْرَه وهو الشّيء الّذي حرصْنا على التّدقيق فيه كلّما تسنّت لَنا فُرصة الاطِّلاع على توضيح الّذين ينزعون إلى مُصطلحٍ دون آخر. وهو ما قُمنا به بالنِّسبة للمُصطلحات الآتية: الإبلاغ، التّبليغ، الدّاخلة، بدل لفظي / وجه في الأداء، زائدة وداخلة وحشو.

فالسّبق لا يهمّ تحديده لكِن اعتِماد هؤلاء على المَجاز واغتِرافهم مِن التُّراث لَه ما يُفسِّره وكذلِك لَه امتِدادات في الجزائر أو في المغرب العربيّ.

٣٠. لا نَجْهلُ أنَّه ليْس مِن الضَّروريِّ إرْجاعُ الأُمور إلى المُشْرِف أو المُراجِع - عِلْمًا أنَّ تَأثيرَهما ذُو شَأْنٍ كبيرٍ - قد يَكفي أن نعلم بأنّ المشرِف على هذه التّرجمة هو الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح - كما وقفنا عِنده أعلاه - لِنَعِيَ ما مِقدار العناية الّتي حظِيَ بها المصطلح التّراثيّ فيها، وَهو المَعْروف بحِرْصِه على رَبْط المَفاهيم الّتي تَدورُ في فَلَك اللُّغة وَشُؤونِها بِخَيْطٍ مُتَواصِلٍ لا يَليقُ فَصْمُه بأيِّ حالٍ مِن الأحوال وَليْس مِن المُمْكِن قطْعُه - عِنْدَه - مِن غيْرِ الوُقوع في غمْرةٍ مِن الفجوات ! فَهو يشكُّ كثيرًا في الآراء الّتي يرْضى البَعضُ وَصفَها بالانْقِلابات والثَّورات ! فلا يَزالُ يستَنْفِر الهِمَمَ حاثًّا إلى التَّنقيب في المَاضي عن الارهاصات الّتي لا بُدَّ أن تَتقدَّم على التَّكييفات المُلْتَحِقة بها بَعْد فَتْرة مُعيَّنة.

قائمة المراجع

❖ **الكتب بالعربية:**

- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)

١. الخصائص، تحقيق محمّد علي النّجّار، ج.١، ط.٣، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

٢. سرّ صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السّقّا وإبراهيم مصطفى ومحمّد الزّفزاف وعبد الله أمين، ج.١، ط.١، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، ١٩٥٤.

٣. كِتاب اللمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، دار الكُتب الثّقافيّة، الكويت، ١٩٧٢.

٤. ابن عبد السّلام السّلميّ (عز الدِّين)، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، التّقديم رمزي سعد الدين دمشقية، ط.١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨٧.

٥. ابن فارس (أحمد)، الصّاحبيّ: في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، التّعليق عليه وتوضيح حواشيه: أحمد حسن بسج، ط.١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٧٩.

٦. ابن المطرز (أبو الفتح ناصر الدِّين)، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مُختار، ج.٢، ط.١، مكتبة أسامة بن زيد، حلَب، ١٩٧٩.

٧. أبو الفرج (محمّد أحمد)، مُقدِّمة لِدِراسة فِقه اللُّغة، دار النّهضة العربيّة، بيروت، (د.ت).

٨. الأعسم (عبد الأمير)، المصطلح الفلسفيّ عند العرب، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٩١.

٩. الأنباري (أبو البركات)، الإنصاف في مَسائل الخِلاف، دار الفِكر، دمشق، (د. ت).

١٠. الأزهريّ (خالد بن عبد الله)، موصل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب، التحقيق والتّعليق عليه: عبد الله الكريم مجاهد، ط.١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٩٦.

١١. أمين (عبد الله)، الاشتقاق، ط.١، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة، ١٩٥٦.

- الأنصاريّ (ابن هشام)

١٢. شرح شذور الذّهب، تحقيق عبد الغنيّ الدّقر، ط.١، الشّركة المُتّحدة لِلتّوزيع، دمشق، ١٩٨٤.

١٣. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ج.١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.

١٤. أولمان (ستيفان)، دورُ الكلِمة في اللُّغة، ترجمة وتقديم وتعليق عليه: كمال بشر، ط.١٢، دار غريب لِلطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهِرة، (د.ت).

١٥. إيكو (أمبرتو)، التَّأويلُ: بَيْن السِّيميائيَّات والتَّفكيكيَّة، تَرجمة وتَقديم سعيد بَنكَراد، ط.١، المَركَز الثَّقافيّ العربيّ، الدَّار البَيضاء – المَغرِب، ٢٠٠٠.

١٦. الباقلانيّ (أبو بكر محمد)، إعجاز القُرآن، تحقيق عِماد الدّين أحمد حَيْدر، ط.٤، مُؤسّسة الكُتب الثّقافيّة، بيروت، ١٩٩٧.

١٧. باي (ماريو)، أسُس عِلم اللُّغة، تَرجمة وتَعليق أحمد مُختار عُمر، ط.٣، عالم الكُتب، القاهِرة، ١٩٨٧.

١٨. بحيري (سعيد حسَن)، نظريّةُ التّبعيّة في التّحليل النّحويّ، ط.١، مَكتبة الأنجلو المصريّة، القاهِرة، ١٩٨٨.

١٩. براون (ج. ب.) و يول (جورج)، تحليل الخِطاب، ترجمة محمّد لطفي الزليطي ومنير التريكي، مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧.

٢٠. بشر (كمال)، عِلم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـ بَلعيد (صالح)

٢١. في قَضايا فِقه اللُّغة العربيَّة، د. م. ج. الجزائِر، ١٩٩٥.

٢٢. اللُّغة العربيَّة العِلميَّة، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٢.

٢٣. بن عيسى (حنفي)، مُحاضراتٌ في عِلم النّفس اللُّغويّ، ط.٢، الشّركة الوطنيّة لِلنّشر والتّوزيع، الجزائر، ١٩٨٠.

٢٤. بن مالك (رشيد)، مُقدِّمة في السيميائيّة السّرديّة، سلسلة كُليّة، دار القصبة لِلنّشر، الجزائر، ٢٠٠٠.

٢٥. بَن مَيْسَ (عبد السَّلام)، قضايا في الإبستيمولوجيا والمَنطِق، شركة النَّشر والتَّوزيع ـ المدارس ـ، الدَّار البيْضاء، ٢٠٠٠.

٢٦. بيرو (جان)، اللِّسانيَّات، ترجمَة الحواس مَسْعودي ومفتاح بن عرُوس، سِلسلة العِلم والمَعرِفة (حقل اللّغة)، دار الآفاق، الجزائر، ٢٠٠١.

٢٧. التّبريزيّ (الخطيب)، الوافي في العروض والقوافي، ط.٣، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩.

٢٨. الجابري (محمّد عابد)، نَقد العقل العربيّ، دار الطّليعة، بيروت، ١٩٨٤.

٢٩. الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، سِلسلة الأنيس، موفم لِلنَّشر، الجزائر، ١٩٩١.

٣٠. جهَامي (جيرار)، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة: دراسة تحليليّة نقديّة، سلسلة المكتبة الفلسفيّة، ط.١، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٤.

٣١. حجازي (محمود فهمي)، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مصر، (د. ت).

ـ حسَّان (تمَّام)

٣٢. الأُصول: دِراسةٌ إبستيمولوجيَّة لِلفِكر اللُّغويِّ عِند العرب. النَّحو - فِقه اللُّغة - البلاغة، عالم الكُتب، القاهِرة، ٢٠٠٠.

٣٣. اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط.٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٤. اللّغة العربيّة: معناها ومبناها، ط.٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٥. مناهج البحث في اللّغة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ١٩٨٦.

٣٦. الخُلاصة النَّحويَّة، ط.١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٧. حسَن (عباس)، اللُّغة والنَّحو: بين القديم والحديث، ط.٢، دار المَعارِف، القاهرة، (د.ت).

٣٨. حسين (عبد القادر)، أثر النُّحاة في البَحْث البَلاغيّ، دار غريب، القاهِرة، ١٩٩٨.

٣٩. الحلبيّ (شِهاب الدِّين محمود)، حُسنُ التّوسُّل إلى صِناعة التّرسُّل، تحقيق ودراسة أكرَم عُثمان يوسف، سِلسلة كُتب التُّراث (٨٦)، دار الرّشيد لِلنّشر، العِراق، ١٩٨٠.

٤٠. الحمزاوي (محمّد رشاد)، المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٨٦.

٤١. حمودة (طاهر سليمان)، دراسة المَعنى عِند الأصوليّين، الدّار الجامعيّة لِلطّباعة، الاسكندريّة، ١٩٨٣.

٤٢. الحناش (محمّد)، البنويّة في اللّسانيّات، الحلقة الأولى، ط.١، دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٠.

٤٣. خطابي (محمّد)، لسانيّات النّصّ : مدخل إلى انسجام الخطاب، ط.١، المركز الثّقافي العربيّ، بيروت، ١٩٩١.

٤٤. خَليفَة (عبد الكريم)، اللُّغة العربِيَّة والتَّعريب في العصر الحديث، ط.٥، دار الفُرقان، اليَرْموك، ١٩٩٧.

ـ خليل (حلمى)

٤٥. العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ، دار المعرفة الجامعيَّة، القاهِرة، ١٩٩٥.

٤٦. العربيّة والغُموض، ط.١، دار المَعرفة الجامعيّة، القاهِرة، ١٩٨٨.

٤٧. الخولي (محمد علي)، الأصواتُ العربيَّة، دار الفلاح، عمان، ١٩٩٠.

٤٨. الدَّاية (فايز)، عِلم الدّلالة العربيّ: النَّظريَّة والتَّطبيق؛ دِراسة تاريخيَّة تأصيليَّة نَقديَّة، ط.٢، دار الفِكر المُعاصر - بيروت، دار الفِكر - دِمشق، ١٩٩٦.

٤٩. دايك (فان)، النَّص والسِّيَّاق: استِقصاء البحث في الخِطاب الدّلاليِّ والتَّداوليّ، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقية الشرق، بيروت، ٢٠٠٠.

٥٠. الدويني (جمال الدِّين بن عمر)، الشَّافِية، تَحقيق: حَسَن أحمد العُثمان، ج.١، ط.١، المَكتبة المكيَّة، ١٩٩٥.

٥١. الديداوي (مُحمَّد)، التَّرجمة والتَّواصُل: دِراسة تَحْليليَّة عمَليَّة لإشكاليَّة الاصطلاح ودور المُتَرْجِم، ط.١، المَركز الثَّقافيُّ العربيُّ، الدَّار البيْضاء ـ المَغرِب، ٢٠٠٠.

٥٢. الرَّاجحي (شرف الدِّين) وعياد حنا (سامي)، مَبادىء عِلم اللِّسانيَّات الحديث، دار المَعرفة الجامعيَّة، القاهِرة، ١٩٩١.

٥٣. الرّمانيّ (أبو الحسن علي)، رسالتان في اللُّغة، تحقيق إبراهيم السّامرائي، دار الفِكر لِلنّشر والتّوزيع، عمان، ١٩٨٤.

٥٤. روبنز (ر. هـ)، موجَز تاريخ عِلم اللُّغة (في الغرْب)، ترجمة: أحمد عوَض، سِلسلة عالم المَعرِفة (٢٢٧)، المجلِس الوطنيّ لِلثّقافة والفُنون والآداب، الكُويت، ١٩٩٧.

٥٥. الزبيدي (سعيد جاسم)، مُصطلحاتٌ ليست كوفيّة، دار أسامة لِلنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٩٨.

٥٦. الزّجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، ط.٣، دار النّفائس، بيروت، ١٩٧٩.

٥٧. الزركان (محمّد علي)، الجُهودُ اللُّغويَّةُ في المُصطلح العِلميِّ الحديث: دراسة، مَنشورات اتِّحاد الكتَّاب العرب، دمشق، ١٩٩٨.

٥٨. الزركشي (بدر الدِّين)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج.١، ط.٢، دار المعرفة، (د. د. ن)، (د.ت).

٥٩. زكريا (ميشال)، الألسنيّة (عِلم اللُّغة الحديث): قِراءات تمهيديّة، ط.٢، المُؤسّسة الجامعيّة لِلدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ١٩٨٥.

ـ الزّمخشريّ (أبو القاسم)

٦٠. الكشّاف: عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، (الحاشية)، ج.١، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

٦١. المفصّل في علم العربيّة، وبذيله كتاب: المفضَّل في شرح أبيات المفصّل لمحمّد بدر الدّين الحلبيّ، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٦٢. سبيلا (محمّد) وبنعبد العالي (عبد السّلام)، اللُّغة: نُصوصٌ مُختارة، ط.٢، سِلسلة دفاتر فلسفيّة (٥)، دار توبقال لِلنّشر، الرّباط، ١٩٩٨، «العلامة والرّمز» مُترجَم مِن:
T. Todorov, Signe et symbole, In Philosopher, Ed. Fayard, 1988

ـ السّمرائي (إبراهيم)

٦٣. التّطوُّر اللُّغويّ التّاريخيّ، دار الأندلس، (د. ب)، (د. ت).

٦٤. في شِعاب العربيَّة، ط.١، دار الفِكر المُعاصر ـ بيروت، دار الفِكر ـ دِمشق، ١٩٩٠.

٦٥. سوسير (فرديناند دي)، (التَّرجمتان)

٦٦. دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة بإشراف صالح القرمادي، الدَّار العربيَّة لِلكتاب، ١٩٨٥.

٦٧. محاضرات في الألسنيّة العامّة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النّصر، المؤسّسة الجزائريّة للطّباعة، الجزائر، ١٩٨٦.

٦٨. سويسي (محمّد)، لغة الرّياضيّات في العربيّة، سلسلة التّرجمة/ المصطلح العلميّ، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٨٩.

٦٩. سيبويه (أبو بشر عمرو بن قنبر)، الكِتاب، تحقيق عبد السَّلام هارون، الهيئة المِصريّة العامّة لِلكِتاب، القاهِرة، ١٩٧٧.

ـ السيُّوطي (جلال الدِّين)

٧٠. الإتقان في علوم القرآن، ج.١، دار الفِكر، بيروت، ١٩٧٩.

٧١. المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق: محمَّد أحمد جاد المَولى بك ومحمَّد أبو الفضل إبراهيمَ وعلي محمَّد البجاوى، ج.١، ط.٣، مكتبة دار التُّراث، القاهِرة، (د.ت).

٧٢. شاهين (عبد الصّبور)، المَنهج الصّوتي لِلبِنية العربيّة: رُؤيةٌ جديدةٌ في الصّرف العربيّ، مطبعة جامعة القاهِرة والكِتاب الجامِعيّ، القاهِرة، ١٩٧٧.

٧٣. شوشار (بول)، اللُّغة والفِكر، ترجمة صلاح أبو الوليد، سِلسلة ماذا أعرِف؟ رقم ١٢، المَنشورات العربيّة، (د. ب. ن)، (د. ت).

٧٤. الصالح (صبحي)، دراسات في فقه اللّغة، ط.٦، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٦.

٧٥. صلاح (يوسف عبد القادر)، في العروض والإيقاع الشّعريّ: دِراسة تحليليّة، ط.١، شرِكة الأيّام، الجزائر، ١٩٩٧.

٧٦. طالب الإبراهيمي (خولة)، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، ٢٠٠٠.

٧٧. الطحان (محمود)، تيْسير مُصطلح الحديث، دار رحاب، الجزائر، (د.ت.).

٧٨. عبد التَّواب (رمضان)، التَّطوُّر اللُّغويُّ: مَظاهِرُه وعِلَلُه وقَوانينُه، ط.٣، مَكتبة الخانجي، القاهِرة، ١٩٩٨.

٧٩. عبد الجليل (محمد بدوي)، المَجاز وأثره في الدّرس اللُّغويّ، دار الجامِعات المصريّة، (د. د. ن) (د. ت).

٨٠. عبد الحميد (محمّد محي الدّين)، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تأليف ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح النّدى، دار رحاب، الجزائر، (د. ت).

٨١. العسكريّ (أبو هلال)، كِتاب الفُروق، تحقيق أحمد سليم الحمصي، ط.١، دار النّشر جروس برس، طرابلس ـ لبنان، ١٩٩٤.

٨٢. عطيّة (هانيء محمّد الدّين)، نحو منهج لتنظيم المصطلح الشّرعيّ: مدخل معرفيّ معلوماتيّ، ط.١، سِلسلة المنهجيّة الإسلاميّة (١٥)، المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ عمر (أحمد مختار)

٨٣. صناعة المعجم الحديث، ط.١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

٨٤. العربيَّة الصَّحيحة، ط.٢، عالم الكُتُب، القاهرة، ١٩٩٨.

٨٥. علم الدّلالة، ط.٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

٨٦. محاضرات في علم اللّغة الحديث، ط.١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٥.

٨٧. العمري (محمد)، البلاغة العربيّة: أصولها وامتِداداتها، أفريقيا الشّرق، بيروت، ١٩٩٩.

٨٨. غازي (يوسف)، مدخل إلى الألسنية، مَنشورات العالَم العربيّ الجامِعيّة، دِمشق، ١٩٨٥.

٨٩. غاليم (محمد)، التّوليد الدّلاليّ: في البلاغة والمعجم، ط.١، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧.

ـ الفهري (عبد القادر الفاسي)

٩٠. اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ط.١، دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء، ومنشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٥.

٩١. المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة، ط.٢، سِلسِلة المَعرِفة اللِّسانيّة: أبحاث ونَماذج، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، ١٩٩٢.

ـ القاسميّ (علي)

٩٢. علم اللّغة وصناعة المعجم، مطبوعات جامعة الرّياض، الرّياض، ١٩٧٥.

٩٣. مقدّمة في علم المصطلح، سلسلة الموسوعة الصّغيرة (٢٩)، دار الحريّة لِلطِّباعة، بغداد، ١٩٨٥.

٩٤. القَزويني (الخطيب)، الإيضاح في عُلوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المُنعِم خفاجي، دار الكتاب اللُّبناني، بيروت، ١٩٧٤.

٩٥. القوزي (عوض حمد)، المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثّالث الهجريّ، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ١٩٨٣.

٩٦. الكَراعين (أحمد نَعيم)، عِلم الدّلالة: بيْن النّظر والتّطبيق، ط.١، المُؤسّسة الجامِعيّة لِلدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ١٩٩٣.

٩٧. كريم زكي (حُسام الدِّين)، أُصول تُراثيَّة في عِلم اللُّغة، ط.٢، سلسلة المَكتبة اللُّغويَّة (١)، مَكتبة الأنجلوالمصريَّة، ١٩٨٥.

٩٨. لاينْز (جون)، اللُّغة والمَعنى والسيَّاق، تَرجمة: عباس صادق الوهاب، ط.١، دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة «آفاق عربيَّة»، بَغداد، ١٩٨٧

ـ مارتيني (أندري)، (التَّرجمتان)

٩٩. مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، بإشراف عبد الرحمان الحاج صالح وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٨٤- ١٩٨٥.

١٠٠. مبادئ اللِّسانيات العامة، ترجمة سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، (د.ت).

١٠١. المبارك (محمّد)، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠.

١٠٢. المُتوكل (أحمد)، دِراسات في نحو اللُّغة العربيّة الوظيفي، ط.١، دار الثّقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٦.

١٠٣. مجمع اللُّغة العربيَّة، مَجموعة القرارات العِلميَّة في خمسين عامًا: ١٩٣٤-١٩٨٤، إخراج ومُراجعة محمّد شوْقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيْئة العامّة لِشئون المطابع الأميريَّة، القاهِرة، ١٩٨٤.

ـ المسدّي (عبد السّلام)

١٠٤. اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦.

١٠٥. مباحِث تَأسيسيَّة في اللِّسانيَّات، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد اللّه للنَّشر والتَّوزيع، تونس، (د.ت).

١٠٦. المصطلح النَّقدي، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٩٤.

١٠٧. مصايف (محمّد)، في الثّورة والتّعريب، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ١٩٨١.

١٠٨. مصلوح (سعيد)، دراسات نقديّة في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة، ط.١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩.

١٠٩. مفتاح (محمد)، تحليل الخِطاب الشِّعريّ، المركز الثّقافي العربيّ، الدّار البيضاء، ١٩٩٢.

ـ مونان (جورج)

١١٠. اللِّسانيّات والتّرجمة، ترجمة حسين بن زروق، ديوان المَطبوعات الجامِعيّة، الجزائر، ٢٠٠٠.

١١١. مفاتيح الألسنيّة، ترجمة الطّيب البكّوش، منشورات الجديد، تونس، ١٩٨١.

١١٢. النحاس (مُصطفى)، مِن قَضايَا اللُّغة، ط.١، مَطبوعات جَامِعة الكُوَيْت، الكُوَيْت، ١٩٩٥.

١١٣. النواجى (أشرف ماهر)، مُصطلحات عِلم أصول النَّحو: دِراسة وكشاف معجمي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠.

١١٤. نيدا (يوجين أ.)، نَحْوَ عِلم التّرجمة، ترجمة ماجد النجار، سِلسلة الكُتب المُترجمة (٣٢)، مطبوعات وِزارة الإعلام، العِراق، ١٩٧٦.

١١٥. نيومارك (بيتر)، الجامع في التّرجمة، ترجمة وإعداد حسن سعيد غزالة، إيلجا، فليتا ـ مالطا، ١٩٩٢.

١١٦. وافي (علي عبد الواحد)، عِلم اللُّغة، نهضة مِصر لِلطّباعة والنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.

١١٧. ياقوت (مَحمود سليمان)، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ، ط.١، دار المَعرِفة الجامِعيَّة، القاهرة، ٢٠٠٠.

١١٨. ياكوبسون (رومان)، ستّ مُحاضراتٌ في الصّوت والمَعنى، ترجمة حَسَن ناظم وعلى حاكم صالح، ط.١، المركز الثّقافي العربيّ، الدّار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤.

❖ **المقالات بالعربيَّة:**

١١٩. آدام (جون ميشال)، أصنافية بيْن أصنافيّاتٍ أخرى: التّرسيمات الطّرازيّة (باختين، دايك، جاكوبسون)، كِتاباتٌ مُعاصِرة، م.١٠، ع.٣٨، بيروت، أوت ـ سبتمبر ١٩٩٩.

ـ أبرير (بشير)

١٢٠. الخِطاب اللّسانيُّ بين التُّراث والحداثة، الرَّافد، الإمارات العربيَّة المُتّحدة، ٢٠٠٢.

١٢١. التّواصُل مع النّص: مِن أجل قِراءةٍ فعّالة مُحقِّقة لِلفَهم، اللُّغة العربيّة، ع.٤، المَجلِس الأعلى لِلُّغة العربيّة، الجزائر، ٢٠٠٠.

١٢٢. الأنصاريّ (فريد)، أزمة المُصطلح التّراثيّ في الفِكر العربيّ المُعاصِر، الفيصل، ع.٢٨٠، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، جانفي ـ فيفري ٢٠٠٠.

١٢٣. أنغلسكو (نادية)، مَكانة النَّحو العربيّ التَّقليديّ في تاريخ الفِكر اللُّغوي، ضمن مُحاضرات المُلتقى الثَّالث عشر لِلفِكر الإسلامي المُنعقَد بتمنغست ما بين ٣٠ أوت و٠٨ سبتمبر ١٩٧٩، كتاب الأصالة، ج. ٤، وِزارة الشُّؤون الدِّينيَّة الجزائريَّة، ١٩٧٩.

١٢٤. بكري (عبد الكريم)، المصطلحات النّحويّة بين النّحاة والأصوليّين، مجلّة الحضارة الإسلاميّة. ع.٣ (خاص بالملتقى الدّوليّ حول: المصطلح العلميّ في التّراث الإسلاميّ، العلوم الشّرعيّة والإنسانيّة)، المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر ١٩٩٧.

١٢٥. بلعيد (صالح)، اللُّغة العربيَّة والتَّعريب العِلميِّ: آراء وحلول، التَّعريب، ع.١٨، المركز العربيّ لِلتّعريب والتّرجمة والتّأليف والنّشر، دمشق، ديسمبر ١٩٩٩.

١٢٦. بن مراد (إبراهيم)، المَعاجِم العِلميّة العربيّة المُختصَّة ودور الحاسوب، اللُّغة العربيّة، ع.٤، المَجلِس الأعلى لِلُّغة العربيّة، الجزائر، ٢٠٠٠.

١٢٧. بوعناني (سعاد آمِنة)، بيْن المَفهوم والمُصطلح: المُصطلح اللِّسانيُّ نَموذجًا، المُصطلح، ع.٠١، مَخبَر «تَحليليَّة إحصائيَّة في العُلوم الإنسانيَّة»، جامِعة أبو بكر بلقايد، تِلمسان، ٢٠٠٢.

١٢٨. الجيلالي (حلام)، المُصطلحاتيّة: دِراسةٌ في المَفهوم والتّعريف، مجلّة الحضارة الإسلاميّة، ع.٣، المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر ١٩٩٧.

ـ الحاج صالح (عبد الرّحمن)

١٢٩. اقتِراح مقاييس لاختِيّار الألفاظ، ضِمن «كلِمات الوفود المُشاركة في المُؤتمر الخامِس لِلتّعريب المُنعقد عام ١٩٨٥ في عمان»، اللِّسان العربيّ، ع.٢٧، الرّباط، ١٩٨٦.

١٣٠. مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهمّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.١، ع.١، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، ١٩٧١

١٣١. مدخل إلى علم اللّسان الحديث (٢)، اللّسانيّات، م.١، ع.٢، الجزائر، ١٩٧١.

١٣٢. مَدخَل إلى عِلم اللِّسان الحديث: الباب الثَّاني في المَذاهب والنَّظريَّات اللِّسانيَّة الحديثة، ع.٠٧، (م. ب. ع. ت. ت. ل. ع)، الجزائِر، ١٩٩٧.

١٣٣. مدخل إلى علم اللّسان الحديث (٣)، اللّسانيّات، م.٢، ع.١، مَعهد العُلوم اللِّسانيَّة والصَّوتيَّة، الجزائر، ١٩٧٢.

١٣٤. الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، اللّسان العربيّ، ع.٢٧، الرّباط، ١٩٨٦.

١٣٥. حجازي (محمّد فهمي)، بنوك المصطلحات العلميّة واللّغويّة، مجلّة اللّسان العربيّ، ع.٣٥، الرّباط، ١٩٩١.

١٣٦. حساني (أحمد)، المُصطلح اللِّسانيُّ في التُّراث: مِن التَّأصيل إلى التَّفعيل، المُصطلح، ع.١٠، مَخبَر «تَحليليَّة إحصائيَّة في العُلوم الإنسانيَّة»، جامِعة أبو بكر بلقايد، تِلمسان، ٢٠٠٢.

١٣٧. الحطاب (أحمد)، المُصطلحاتُ العِلميّة وأهميّتُها في مَجال التّرجمة: العُلوم الطّبيعيّة كنموذج، ضِمن التّرجمة العلميّة (أعمال ندوة لجنة اللّغة العربيّة لأكاديميّة المملكة المغربيّة حول التّرجمة، المنعقدة بطنجة، ١١ و١٢ ديسمبر ١٩٩٥)، سلسلة النّدوات، مطبوعات أكاديميّة المملكة المغربيّة، الرّباط، ١٩٩٥.

١٣٨. الخطّابي (عز الدّين) و كثير (إدريس)، بلاغةُ السُّؤال وسُؤالُ البلاغة، علامات في النّقد، م.٧، ج.٢٨، جدّة ـ السّعوديّة، جوان ١٩٩٨.

١٣٩. خفاجي (مُحمّد عبد المُنعِم)، المُصطلحُ العِلميُّ في اللُّغة العربيّة، مجلّة الحضارة الإسلاميّة، ع.٥، المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر ١٩٩٨.

١٤٠. الخولي (محمد علي)، عِلم الأصوات، الفيصل، ع.٧٣، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، أفريل ـ ماي ١٩٨٣.

١٤١. الديداوي (مُحمَّد)، التّرجمة إلى العربيّة، اللِّسان العربيّ، ع.٢٥، الرّباط، ٨٤ / ١٩٨٥.

١٤٢. الساسي (عمّار)، اللِّسان العربيّ الآيةُ الّتي تتحدّى الزّمن: وقفة عِلميّة على الخصائص المُميِّزة، اللُّغة العربيّة، ع.٤، ٢٠٠٠.

١٤٣. سيليسكوفيتش (دانيكا) ولوديرير (ماريان)، التَّرجمة والتَّأويل: التَّرجمة نقل للعلامات اللُّغويَّة أم صيَّاغة جديدة، ترجمة محمد نبيل النحاس الحمصي، التَّعريب، ع.٢٢، المركز العربي للتَّعريب والتَّرجمة والتَّأليف والنَّشر، دمشق، ديسمبر ٢٠٠١.

١٤٤. عبّاس (حسن)، مِن جنايات التّرجمة، العربيّ، ع.٣٧٨، الكويت، مايو ١٩٩٠.

١٤٥. العلمي (إدريس بن الحسن)، اللُّغة العربيَّة في مُواجهة التَّعريب: مَفهوم التَّعريب، اللِّسان العربيّ، ع.٣٤، الرِّباط، ١٩٩٠.

١٤٦. عمر (أحمد مختار)، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلّة كلّية دار العلوم، ع.٢٣، القاهرة، جوان ١٩٩٨.

١٤٧. فراجي (بوبكر)، المُصطلح العربيّ العِلميّ: ترجمة أم تَعريب مُعاصِر، كِتاباتٌ مُعاصِرة، م.٠٥، ع.٢٠، بيروت، ديسمبر ١٩٩٣- جانفي ١٩٩٤.

١٤٨. الفيتوري (الشاذلي)، «ركن المُناقشات»، ضِمن اللّغة العربيّة والوعي القَوْميّ (بحوث ومناقشات النّدوة الفكريّة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة في ٢٨ — ٢٩ سبتمبر ١٩٨٣ في مبنى المَجمع العِلميّ العِراقيّ ببغداد)، ط.٢، دار نشر المركز، بيروت، ١٩٨٦.

ـ القاسميّ (علي)

١٤٩. نحو تَطوير بُنوك المُصطلحات: أداة لِلبحث المُصطلحيّ والعِلمي، اللّسان العربيّ، ع.٢٨، الرّباط، ١٩٨٧.

١٥٠. المصطلحيّة (علم المصطلحات) النّظريّة العامّة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللّسان العربيّ، م.١٨، ج.١، الرّباط، ١٩٨٠.

١٥١. مرتاض (عبد الجليل)، اصطلاح المُصطلح في اللُّغة العربيَّة، المُصطلح، ع.٠١، تلمسان- الجزائر، مارس ٢٠٠٢.

١٥٢. المسدّي (عبد السّلام)، المَقاييس الأسلوبيّة في النّقد الأدبيّ: مِن خِلال «البيان والتّبيين» لِلجاحِظ، الأقلام، ع.١١، السنة الخامسة عشرة، وزارة الثّقافة والإعلام العراقيّة، دار الجاحِظ، بغداد، أوت ١٩٨٠.

ـ المسعوديّ (ليلى)

١٥٣. علم المصطلحات وبنوك المعطيات، اللّسان العربيّ، ع.٢٨، الرّباط، ١٩٨٧.

١٥٤. ملاحظات حول معجم اللّسانيّات المُوحَّد، مجلّة اللّسان العربيّ، ع.٣٥، مكتب تنسيق التّعريب، الرّباط، ١٩٩١.

١٥٥. مطلوب (أحمد)، مِن خصائص اللُّغة العربيّة، ضِمن اللّغة العربيّة والوعي القَوْميّ، ط.٢، دار نشر المركز، بيروت، ١٩٨٦.

- الملائكة (جميل)

١٥٦. المصطلح العلميّ ووحدة الفكر، ضِمن اللّغة العربيّة والوعي القَوْميّ، ط.٢، دار نشر المركز، بيروت، ١٩٨٦.

١٥٧. الموسوي (مناف مهدي)، المُعرَّب والدَّخيلُ في اللُّغة العربيَّة، اللِّسان العربيّ، ع.٣٤، الرِّباط، ١٩٩٠.

- هلّيل (محمّد حلمي)

١٥٨. أسُس المُصطلحيّة، علامات في النّقد، ج.٨، م.٢، جدّة - السّعوديّة، ١٩٩٣.

١٥٩. المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة: دراسة تمهيديّة نحو وضع معجم صوتيّ ثنائيّ اللّغة (إنجليزيّ - عربيّ)، مجلّة اللّسان العربيّ، ع.٢١، ١٩٨٢ / ١٩٨٣.

١٦٠. المُصطلح اللِّساني وقاموس اللِّسانيّات، اللّسان العربيّ، ع.٢٨، الرّباط، ١٩٨٧.

١٦١. يَعقوبي (مَحمود)، النّشأة الإسلاميّة لِمُصطلحات عِلم الكلام والفلسفة الإسلاميّة، مجلّة الحضارة الإسلاميّة، ع.٣، المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر ١٩٩٧.

❖ المعاجم المُتخصِّصة والعامَّة بالعربيَّة:

١٦٢. ابن فارِس (أحمد)، مَقاييس اللُّغة، ج.١، ط.٢، دار الفِكر، مِصر، ١٩٧٩.

١٦٣. الجُرجانيّ (الشَّريف)، كِتاب التَّعريفات، ط.١، دار الفِكر، بيروت، ١٩٩٨.

١٦٤. الحاج صالح (عبد الرّحمن) وآخرون، المَعجم المُوحَّد لِمُصطلحات اللِّسانيَّات (إنجليزي - فرنسي - عربي)، المُنظَّمة العربيَّة لِلتَّربيَّة والثَّقافة والعُلوم، تونس، ١٩٨٩.

١٦٥. الحمزاويّ (محمّد رشاد)، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة: معجم عربيّ أعجميّ - أعجميّ عربيّ، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ط.٢، ١٩٨٧.

١٦٦. الدّحْداح (أنطوان)، مُعجَم لُغة النّحو العربيّ: عربي - فرنسي، ط.١، سلسلة موسوعة الدّحداح في عِلم العربيّة، مكتبة لُبنان ناشِرون، بيروت، ١٩٩٤.

١٦٧. الرّازي (محمد بن أبي بكر)، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥.

١٦٨. الزّمخشريّ (أبو القاسم)، أساس البَلاغة: قاموس عربي - عربي، مُراجعة وتَقديم: ابراهيم قلاتي، دار الهُدى، عين مليلة - الجزائر، ١٩٩٨.

١٦٩. صليبة (جميل)، المُعْجَم الفَلْسفيّ بالألفاظ العربيَّة والفِرنسيَّة واللاّتينيَّة، ج.٢، دار الكِتاب اللُّبنانيّ - مَكتبة المَدرسة، بَيْروت، ١٩٨٢.

١٧٠. عمران (عصام)، المُعجَم المَنهجيّ لِعِلم المُصطلح «المُصطلحيّة»، اللِّسان العربيّ، ع.٣٦، مكتب تنسيق التّعريب، الرِّباط، ١٩٩٢.

١٧١. الفهري (عبد القادر الفاسي)، المصطلح اللّسانيّ: معجم إنجليزيّ - فرنسيّ - عربيّ، مجلّة اللّسان العربيّ، ع.٢٣، ١٩٨٣، وع.٢٦، ١٩٨٦، وع.٢٧، ١٩٨٦، وع.٢٨، ١٩٨٧.

١٧٢. مُؤسّسة ايزو: التّوصية ١٠٨٧، مُعجَم مُفردات عِلم المُصطلح، اللِّسان العربيّ، ع.٢٢، مكتب تنسيق التّعريب، الرِّباط، ١٩٨٣.

١٧٣. مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوجيز، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، (د. ت).

١٧٤. المسدّي (عبد السّلام)، قاموس اللّسانيّات: عربي - فرنسي، فرنسي - عربي (مع مقدّمة في علم المصطلح)، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ١٩٨٤.

١٧٥. المنجد في اللّغة والإعلام، ط.٣٠، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦.

١٧٦. هليل (محمّد حلمي)، اللُّغويّات التّطبيقيّة ومُعجمها، اللِّسان العربيّ، ع.٢٢، الرّباط، ٨٢ / ١٩٨٣.

❖ الكتب باللُّغات الأجنبية:

1. **Achard (P.), La sociologie du langage, Coll. Que sais-je? n° 2720, Ed. PUF, Paris, 1993.**
2. **Angers (Maurice), Initiation à la méthodologie dans les sciences humaines, Ed. Casbah Université, Alger, 1997.**
3. **Arcaini (Enrico), Principes de linguistique appliquée : structure, fonction et transformation, Ed. Payot, Paris, 1972.**
4. **Baylan (Christian), Sociolinguistique : société, langue et discours, Coll. Nathan Université, 2éme éd. Nathan, Paris, 1996.**
5. **Baylan (Christian) et Fabre (Paul), Initiation à la linguistique (Avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés), Coll. Fac. Linguistique, Ed. Nathan, Paris, 1990.**
6. **Baylan (Christian) & Mignot (Xavier), Sémantique du langage, Coll. Fac, Serie «Linguistique», Ed. Nathan, Paris, 1995**
7. **Benveniste (Emile), Problèmes de linguistique générale, T.1 et 2, Coll. Idéa, Ed. Cérès, Tunis, 1995.**
8. **Bouacha (Abdelmadjid Ali), Le discours universitaire : la rhétorique et ses pouvoirs, Peter Lang, Berne, 1984.**
9. **Boutet (Josiane), Langage et société, Ed Seuil, Paris, 1997.**
10. **Bouton (Charles), La linguistique appliquée, Coll. Que sais-je ?, 2 éme éd, PUF, Paris, 1984.**

11. Cabré (Maria Teresa), La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998.
12. Calvet (Louis-Jean),
13. Pour et contre Saussure : vers une linguistique sociale, Ed. Payot, Paris, 1975
14. La sociolinguistique, Coll. Que sait-je ?, PUF, Paris, 3éme éd , 1998.
15. Chaumier (Jacques), Les techniques documentaires, Coll. Que sais-je ?, 2 éme éd. PUF, Paris, 1974.
16. Chomsky (Noam),
17. Le langage et la pensée, Ed. Payot, Paris, 1970.
18. Structures syntaxiques, Trad. du l'Ang. Michel Brandeau, Ed. du Seuil, Paris, 1969.
19. Cohen (Marcel), Matériaux pour une sociologie du langage, Ed. Albin Michel, Paris, 1956.
20. Corder (S. Pit), Introducing applied linguistics, Coll. Language and linguistics, Penguin books, London, 2ed ed, 1993.
21. Courtes (Jean), Analyse sémiotique du discours: de l'énoncé à l'énonciation, Ed. Hachette, Paris, 1991.
22. Dubuc (Robert), Manuel pratique de terminologie, Linguatech (Montréal), C. I. L. F (Paris), (s.d).
23. Ducrot (Oswald),
24. Le structuralisme en linguistique, Coll. Qu'est ce que le structuralisme ?, Ed. Seuil, Paris, 1968.
25. Logique, structure, énonciation : lecture sur le langage, Ed. de Minuit, 1989.
26. Felber (Helmut), Terminology manual, Infoterm, UNEESCO, Paris, 1984.
27. Fichant (M.) & Pecheux (M.), Sur l'histoire des sciences, Ed. Maspéro, Paris, 1969.
28. Fishman (J. A.), La sociolinguistique, Ed. Labor, Bruxelles ; Nathan, Paris, 1971.
29. Galmiche (Michel), Sémantique linguistique et logique: un exemple; la théorie de R. Montague, Coll. Linguistique nouvelle, 1ere éd, PUF, Paris, 1991.
30. Greimas (Algirdas Julien),
31. Sémantique structurale, Coll. Formes sémiotiques, 2 éme éd. PUF, Paris, 1995.
32. Du sens : essais sémiotiques, Ed. Seuil, 1970.
33. Guiraud (Pierre), La grammaire, Coll. Que sais-je ?, 6éme éd. PUF, Paris, 1974.
34. Hjelmslev (Louis), Prolégomènes à une théorie du langage, Trad. du Danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1971.

35. Humboldt (Wilhem Von-), Introduction à l'œuvre sur le Kavi et autres essais, Trad. et introduction de Pierre Caussat, Coll. L'ordre philosophique, Ed. du Seuil, Paris, 1974.
36. Ladmiral (J. R.), Traduire : Théorèmes pour la traduction, Petite bibliothèque Payot, Paris, 1979.
37. Lehmann Alise & Martin-Berthet Françoise, Introduction à la lexicologie : Sémantique et morphologie, Coll. Lettres Sup., Ed. Nathan, Paris, 2000.
38. Lepschy (Giulio C.), Linguistique structurale, Trad. du l'Italien par Louis-Jean Calvet, Ed. Petite bibliothèque Payot, n° 296, Paris, (s. d),
39. Lerat (Pierre), Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1995.
40. Lyons (John),
41. Linguistique générale : Introduction à la linguistique théorique, Trad. du Fr. par F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Coll. Langue et langage, Ed. Librairie Larousse, Paris, 1970.
42. Sémantique linguistique, Trad. du J. Durand et D. Boulonnais, Coll. Langue et langage, Ed. Librairie Larousse, Paris, 1990.
43. Malmberg (Bertil), Analyse du langage au XX e siècle : Théories et méthodes, 1ere éd. PUF, Paris, 1983.
44. Marcellesi (J. –B.) et Gardin (B.), Sociolinguistique: Approches, théorie, pratique,T.1, Ed. PUF, Paris, 1980.
45. Martin (Robert), Pour une logique du sens, Ed. PUF, Paris, 1983.
46. Martinet (André),
47. Eléments de linguistique générale, Coll. CURSUS, 4 éme éd. Armand Colin, Paris, 1996.
48. Syntaxe générale, Coll. U, Armand Colin, Paris, 1985.
49. Meillet (Antoine), The comparative method in historical linguistics, Trad. du Français par B. gordon et Jr. Ford, Ed. Librairie H. Champion, Paris. 1970.
50. Mounin (Georges),
51. Clefs pour la linguistique, 19° éd. Seghers, Paris, 1971.
52. Clefs pour la sémantique, Ed. Seghers, Paris, 1972.
53. Les problèmes théoriques de la traduction, Gallimard, Paris, 1963.
54. Histoire de la linguistique : des origines au xx° siècle, 5 éme éd. Quadrige / PUF, Paris, 1996.
55. Niklas-Salminen (Aïno), La lexicologie, Armand Colin / Masson, Paris, 1997.
56. Oléron (Pierre), Langage et développement mental, 2éme éd. Mardaga, Bruxelles (s. d).
57. Piaget (Jean), Psychologie et épistémologie : Pour une théorie de la connaissance, Ed Denoël Gonthier, Paris, 1970.
58. Pottier (Bernard), Sémantique générale, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1992.

59. Redouane (Joëlle), La traductologie: science et philosophie de la traduction, Ed. OPU, Alger, 1985.
60. Rey (Alain),
61. Théorie du signe et du sens, Coll. Lectures, Ed. Klincksieck, Paris, 1973.
62. La terminologie : Noms et notions, Coll. Que sais-je ?, P. U. F, Paris, 1979.
63. Rey-Debove (Josette),
64. Le métalangage : étude linguistique du discours sur le langage, Coll. L'ordre des mots, Ed. Dic. Le Robert, Paris, 1986.
65. La linguistique du signe : une approche sémiotique du langue, Coll. U, Série. «Linguistique», Ed. Armand Colin, Paris, 1998.
66. Rondeau (Guy), Introduction à la terminologie, 2éme éd, Chicoutimi Gaëtan Morin, 1983.
67. Sager (Juan carlos), A pratical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990.
68. Sapir (Edward), Le langage : introduction à l'étude de la parole, Trad. De l'Anglais par S. M. Guillemin, Ed. Petite bibliothèque Payot, n° 104, Paris, 1970.
69. Saussure (Ferdinand De-), Cours de linguistique générale, Ed. préparée par Tullio De Mauro, Postface et trad. du l'Italien (Notes de T. D. Mauro) par Louis-Jean Calvet, Payot, Paris, 1985.
70. Vignier (G.) et Martin (A.), Le français technique, Coll. Le français dans le monde, Librairie Hachette-Larousse, Parie, 1976.
71. Wexler (Peter), La formation du vocabulaires des chemins de fer en France (1778-1842), Ed. Droz, Genève, 1955.
72. Yule (George), The study of language, Ed. CUP, New York et Melbourne, 1997.

المقالات باللُّغات الأجنبية:

1. Auroux (Sylvain), La définition et la théorie des idées, in La définition, Actes du colloque» La définition» (organisé par le CELEX de l'univ. Paris-nord, les 18 et 19 Nov. 1988), Ed. Librairie Larousse, Paris, 1990.
2. Baboya (Edema Atibakwa), Terminologie européenne et terminologie africaine : Eléments de comparaison, Terminologies nouvelles, (Terminologie et diversité culturelle) n° 21, Rifal, AFCFB, Bruxelles, Juin 2000.
3. Bessé (Bruno de-), La définition terminologique, in La définition, Actes du colloque» La définition» Ed. Librairie Larousse, Paris, 1990.
4. Cabré (Maria-Teresa), Terminologie et linguistique : La théorie des portes, Terminologies Nouvelles, n° 21, Bruxelles, Juin 2000.
5. Candel (Danielle),
6. La définition chez les scientifiques, Terminologies nouvelles, (Terminologie et diversité culturelle), n° 21, Juin 2000.
7. Néologie et terminologie : Activités et réflexions, Terminologies nouvelles, (Nouveaux outils pour la néologie), Rint, n° 20, Bruxelles, Décembre 1999.

8. **Le discours définitoire : variations discursive chez les scientifiques, in Parcours linguistique de discours spécialisés, (Colloque en Sorbonne les 23-24-25 sept 1992), textes réunis par Sophie Moirand et autres, Peter Lang, B. U. de Grenoble, 1993.**
9. **Corbeil (Jean-Claude), Pédagogie de l'implantation de la terminologie, in Aménagement de la terminologie : Diffusion et implantation, Actes du 4éme colloque O. L. F – S. T .Q de terminologie, Québec, 1983.**
10. **Diri-Kidiri (Marcel), Une approche culturelle de la terminologie, (Terminologie et diversité culturelle), Terminologies nouvelles, n° 21.**
11. **Elfoul (Lantri), Traduction et enseignement des langues, Cahiers de traduction, n° 02, Institut d'interprétariat et de traduction : Université d'Alger, 1996.**
12. **Goffin (Roger), La science terminologique, Terminologie et traduction, n° 02, 1985.**
13. **Groupe d'entrevernes, Analyse sémiotique des textes, Coll. Transmission de la connaissance, Ed. Toubkal, Casablanca, Maroc, 1987.**
14. **Guilbert (Louis), Dictionnaire et linguistique : Essai de typologie des dictionnaires monolingues français contemporains , in Langue française, n° 02 (Le lexique), Ed. Larousse, Paris, 1969.**
15. **Hadj-Salah (Abderrahman), La notion de syllabe et la théorie cinetico-impulsionnelle des phonéticiens arabes, Al-lisαniyyαt, Institut de linguistique et de phonétique d'Alger, v. 1, n° 2, 1971.**
16. **Hébert (Louis), Le référent, le parcours référentiel, Sémiotique appliquée, (Le référent), n° 2, Univ. Toronto, Canada, Nov.1996.**
17. **Hermans (Adrien) & Vansteelandt (Andrée), Néologie traductive, Terminologies nouvelles, (Nouveaux outils pour la néologie), Rint, n° 20, 1999.**
18. **ISO 704, Principes et méthodes de la terminologie, Ed. Organisation internationale de terminologie, Genève, 1987.**
19. **ISO 1087, Terminologie – Vocabulaire, Ed. Organisation internationale de terminologie, Genève, 1990.**
20. **Jaccarini (Anouk), Utilisation d'une banque de texte en terminologie, Terminologies nouvelles, Rint, n°20, 1999.**
21. **Lerat (pierre), Terminologie et sémantique descriptive, La banque des mots, Numéro spécial, 1988.**
22. **Lo Piparo (Franco), Aristote : La syllabe comme modèle de signification et de la définition, in La définition, Ed. Librairie Larousse, Paris, 1990.**
23. **Portelance (Christiane), De la nomination: catégorisation et syntagmatique, Sémiotique appliquée (Le référent), n° 2, Univ. de Toronto, 1996.**
24. **Temmerman (Rita), Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme, Terminologies nouvelles, Rifal, n° 21.**

25. Versteegh (C. H. M.), Le langage, la religion et la raison, in Histoire des idées linguistiques, T. 1, (La naissance des métalangages en Orient et en Occident), Ed. Mardaga, Bruxelles, 1989.

26. Zimmermann (Francis), Les théories de la signification, in Histoire des idées linguistiques, T. 1, Ed. Mardaga, Bruxelles, 1989.

❖ المعاجم باللُّغات الأجنبية:

1. Baraké (Bassam), Dictionnaire de linguistique : Français-Arabe, Jarrouss press, Tripoli-Liban, 1984.
2. Demanuelli (Jean) & Demanuelli (Claude), La traduction: mode d'emploi, Coll. Langue et civilisation anglo-américaines, Ed. Masson, Paris, 1995.
3. Dubois (Jean) & alii, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 1973.
4. Ducrot (Oswald) & Todorov (Tzvetan), Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.
5. Graf (Alain) & Bihan (Christine -Le), Lexique de Philosophie, Ed. Seuil, Paris, 1996.
6. Hachette, Le dictionnaire du Français, Ed. ENAG, Alger, 1992.
7. Mounin (Georges), Dictionnaire de la linguistique, 2 éme éd. Quadrige / PUF, 1995.
8. Picoche (Jacqueline), Dictionnaire étymologique du Français, (Introduction), Coll. Les usuels du Robert, Ed. Dic. Le Robert / Poche, Paris, 1994.

❖ الرَّسائل الجامعيَّة:

١. بن مالك (آمنة)، مُصطلحات الدّراسة الصّوتيّة في التّراث العربيّ: دراسة وتقويم، رِسالة لِنيل درجة دكتورة الدّولة في فقه اللّغة مُقدّمة لِمعهد اللُّغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، ١٩٨٧.

٢. ميلة (الطّاهر)، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر، رسالة لِنيل درجة ماجستير، مُقدّمة لِمعهد اللُّغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، ١٩٨٥.

3. Hadj-Salah (Abderrahman), Linguistique arabe et linguistique générale : Essai de méthodologie et d'épistémologie du Ilm al- Arabiyya, Thèse de doctorat d'état, T. I, 1979

الفهرس